الجمـــهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل

"دراسة مقارنة بين ولايتي معسكر ووهران"

– من إعداد الطالب : **شتوان قادة**

– تحت إشراف : **الأستاذة آيت حبوش وهيبة**

لجنة المناقشة 2013/07/04

– **فقيه عبد الحميد**.....**أستاذ محاضر** (أ).....**جامعة وهران**.....**رئيسا**

– **آيت حبوش وهيبة**...**أستاذ محاضر**(أ).....**جامعة وهران**.....**مقررا**

– **طيبي غالية**.....**أستاذ محاضر** (أ).....**جامعة وهران**.....**مناقشا**

– **داودي صالح** .... **أستاذ محاضر** (أ).....**جامعة وهران**.....**مناقشا**

السنة الجامعية : 2013/2012

شكر وتقديم

نشكـــر الله ونحمده حمدا كثيرا مباركـــــا على أن وفقنا لإنجاز هذا العمل.

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير إلى من مّد يد المساعدة وساهم معنا في تذليل ما واجهنا من صعوبات:

الأستاذة المشرفة الدكتورة آيت حبوش وهيبة والتي لم تبخل علينا بتوجيهاتها وإرشاداتها القيمة ، وإلى أستاذنا الكريم آيت حبوش عبد المجيد ، ونسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتهما.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله.

إلى كل الإخوة والأخوات.

إلى كل الزملاء وكل من قدم يد المساعدة

من قريب ومن بعيد.

إلى كل طالب علم يبتغي به وجه الله.

خطة البحث :

المقدمة العامة

الفصل الأول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مجالات ترقيتها وتأهيلها

- **المبحث الأول:** مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- **المبحث الثاني:** أشكال و خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- **المبحث الثالث:** ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسياسات تأهيلها

الفصل الثاني :دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الشغل في الجزائر

- **المبحث الأول** : التشغيل والبطالة في الجزائر
- **المبحث الثاني** : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- **المبحث الثالث** : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفعاليتها في التشغيل

الفصل الثالث: مقارنة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بين ولايتي معسكر ووهران

- **المبحث الأول** : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل في ولاية معسكر
- **المبحث الثاني** : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل في ولاية وهران
- **المبحث الثالث:** مقارنة فعالية المؤسسات ص وم في التشغيل بين ولايتي معسكر ووهران

خاتمة عامة

مقدمة :

لقد هيمن خيار التوجه نحو إنشاء المؤسسات الكبيرة لفترة طويلة من الزمن على الفكر الاقتصادي ، وقد كان هذا التفضيل نابعا من قناعة قدرة هذا النوع من المشاريع على توفير قاعدة صناعية وبنية تحتية وركيزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، غير أن التغيرات الكبيرة التي حملتها نهاية القرن العشرين، غيرت الاتجاه نحو تفضيل وتشجيع إنشاء وقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى أصبحت هذه الأخيرة ميزة مختلف اقتصاديات دول العالم.

بدأ الاتجاه نحو إنشاء هذا النوع من المؤسسات يتزايد بعد منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وما حملته من تدهور في الأوضاع المالية لدول العالم ككل والدول النامية على وجه الخصوص، مما أضعف من قدراتها الاستثمارية وبالتالي عدم القدرة على مواصلة السير في النهج السابق وإنشاء مؤسسات كبيرة من جهة، ومن جهة أخرى، عززت موجة الخوصصة حتمية تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الدور المتزايد للقطاع الخاص .

وتتزايد أهمية هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية المعاصرة، بالنظر إلى الدور الذي تضطلع به سواء على مستوى المؤسسة من حيث قيام وحدة اقتصادية بإشباع حاجة صاحبها من العمالة وتوظيف رأس المال ، أو على المستوى الكلي بالمساهمة في خلق مناصب الشغل ومحاربة البطالة، إذ تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه مختلف دول العالم باختلاف مستوى تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

فالجزائر من بين الدول التي عرفت مؤسساتها ولازالت تعرف تغيرات جذرية ، بسبب فشل السياسة السابقة التي انتهت بتصفية العديد من المؤسسات وما انجر عن ذلك من انعكاسات على المجتمع بسبب عمليات التسريح الجماعي ، فكان لابد من إعادة النظر في السياسة السابقة ، والبحث عن السبل الكفيلة وضرورة التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على شبح البطالة .

لقد تميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة، وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30%، فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة، والتي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار النفط، قد أدت إلى بروز إختلالات كبيرة في سوق الشغل، بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال.

تفاقم ظاهرة البطالة مس كل الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب و أصحاب الشهادات العلمية , حيث بلغت نسبة أصبحت تشكل تهديدا على المجتمع، مما استلزم على الحكومة الشروع في إجراءات وتدابير استثنائية للتخفيف من حدتها وانعكاساتها السلبية خاصة في أوساط الشباب، وتمثلت هذه الإجراءات في وضع برامج عديدة لترقية الشغل، وإنشاء هياكل متخصصة لتنفيذها مع التركيز على حملة واسعة للتحسيس والتوجيه من أجل إنجاح هذه البرامج، وقد ساعد على ذلك عودة الهدوء و الأمن و الاستقرار إلى كامل التراب الوطني ، وبالموازاة مع البرامج التي وضعت للتطبيق في مجال التشغيل فإن الفترة من 1999 إلى 2010، عرفت انتعاشا اقتصاديا معتبرا حيث تم تجنيد إمكانيات مالية كبيرة سواء عن طريق الاستثمار المباشر للدولة أو بمساهمة الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي , وكانت لكل هذه المجهودات نتائج إيجابية في مجال التشغيل كما كانت البداية لإعادة التوازن بين العرض والطلب في سوق الشغل.

كما تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا رياديًا في إيجاد فرص عمل، واستيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة بمستوياتها المختلفة ، وهذا لإعتمادها على طرق إنتاج تحتاج إلى اليد العاملة بكثافة، وبالتالي الزيادة في خلق فرص عمل أكبر ، ومن ثم مساهمتها في التخفيف من حدة مشكلة البطالة, بالإضافة إلى انتشارها في حيز جغرافي أوسع من المؤسسات الكبيرة مما يقلص من الفجوات التنموية بين الحواضر و الأرياف، وضمان استدامة عملية التنمية الاقتصادية، فالمصدر الحقيقي لتكوين القدرات التنافسية واستمرارها هو"المورد البشري"الفعال، وعلى هذا الأساس، تجلى الاهتمام بها من قبل الحكومات والأفراد في الوقت الراهن .

إشكالية البحث :

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية :

- ✓ **ما دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الشغل وامتصاص البطالة ؟**

وهذه الإشكالية تقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- **ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ وما مجالات ترقيتها وتأهيلها ؟**
- **ما وضعية التشغيل والبطالة في الجزائر ؟**
- **ما علاقة الشغل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟**
- ***ما مدى مساهمة* المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الشغل وامتصاص البطالة ؟**
- **ما دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الشغل في ولايتي معسكر ووهران ؟**

فرضيات البحث :

انطلاقا من الإشكالية العامة والتساؤلات الفرعية سوف نحاول من خلال بحثنا إختبار صحة الفرضيات التالية :

- لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لاختلاف درجة النمو وتنوع الأنشطة الاقتصادية من دولة إلى أخرى .
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة، إذ تلعب دورا اقتصاديا واجتماعيا هاما، هذا ما أدى بالدول إلى الاهتمام بها وترقيتها ودعمها في شتى المجالات .
- البطالة ظاهرة عالمية لا يخلوا منها أي مجتمع من المجتمعات سواء كانت متقدمة أو نامية ، لا يمكن التخلص منها نهائيا ، ولكن يمكن الحد منها بأساليب مختلفة ومرتبطة بظروف وأوضاع الدولة .
- كلما زاد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زادت نسبة التشغيل .
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة في خلق الشغل وامتصاص البطالة .
- تتميز ولاية وهران بتنوع الأنشطة الاقتصادية وتعددها، من تجمعات صناعية ونشاطات تجارية وخدماتية وغيرها ، عكس ولاية معسكر .

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث في إبراز قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على استحداث مناصب عمل، خاصة وأن هذا النوع من المؤسسات بدأ يعرف اهتماما ملحوظا بالجزائر، و ذلك على غرار عدة دول أثبتت فيها تلك المؤسسات فعاليتها في مجال التوظيف، وخلق الشغل ،كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع الاقتصادية و الاجتماعية المطروحة على الساحة العالمية، ألا و هي مشكلة البطالة .

وقصد تناول هذا الموضوع بالدراسة و التحليل، و نظرا لطبيعة هذا البحث، سنعتمد على المنهج الوصفي خاصة عند التطرق للمفاهيم الأساسية المرتبطة بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصائصها وأهميتها، إضافة لبعض تجارب الدول في تنمية و تطوير هذه الأخيرة والتطرق إلى ظاهرة البطالة وأهم أنواعها، أما المنهج التحليلي فسنستعمله في تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر، وكذا في تحليل و تفسير البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والتي سيتم جمعها للتوصل إلى جملة من النتائج، هذا بالاعتماد على أسلوب الاستنتاج في المعالجة، وباستعمال أدوات الوصف الإحصائي و بعض المؤشرات الإحصائية، و كذا القوانين والتشريعات، المتعلقة بالمجال الاقتصادي .

ومن أجل الوصول إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة، سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، حيث سنتطرق في الفصل الأول إلى ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تناول تعريفها، خصائصها و أشكالها و دورها في التنمية الاقتصادية ومجالات ترقيتها و تأهيلها.

أما الفصل الثاني، فسنتطرق فيه إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الشغل في الجزائر، و هذا من خلال دراسة وضعية التشغيل و البطالة في الجزائر، ودراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها و فعاليتها في التشغيل .

في حين سيخصص الفصل الثالث للجانب التطبيقي من هذا البحث، والمتمثل في محاولة مقارنة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بين ولايتي معسكر ووهران، حيث سنتطرق إلى التعريف بالولايتين و كذا بالخصائص الجغرافية و السكانية ومختلف الأنشطة الاستثمارية، ودراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الشغل في كل ولاية ثم مقارنة فعاليتها في التشغيل بين الولايتين.

الفصل الأول

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ومجالات ترقيتها وتأهيلها

تمهيد :

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العشريتين الأخيرتين أن تبرهن على فعاليتها الاقتصادية في ترقية النشاط الاقتصادي، وذالك رغم التحولات الاقتصادية التي مر بها العالم، هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بها ، ومن الواضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور فعال في التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي، إذ تعتبر أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة تكييفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية و توفير مناصب الشغل و جلب الثروة، لذا فإن مختلف برامج الحكومات قد كرست هذا الاتجاه، باعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمثل إحدى الأولويات التي ينبغي منحها الأهمية الخاصة في ظل التغيرات التي يعرفها المجال الاقتصادي في اتجاه الاقتصاد الحر، و على غرار هذه الحكومات، استطاعت الحكومة الجزائرية مع بداية الألفية الثالثة أن تجد لهدا القطاع مكانا رائدا في ظل التوجهات الحديثة للاقتصاد الوطني ، و إن كانت هذه المكانة حديثة بالنظر إلى الخيار الاقتصادي الذي تبنته الجزائر منذ فترة.

عرف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منعرجات هامة في إطار موجبات التكيف التي فرضتها الإصلاحات الاقتصادية الجديدة ، حتى يقوم بدوره كأداة محركة و موجهة للعجلة الاقتصادية، إلا أنه – ولظروف معينة – واجه القطاع العديد من الصعوبات و العقبات جعلت منه قطاعا هشا لا يترجم الغايات والأهداف المنوطة به، مما طرح بديل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى يتمكن القطاع من أخذ الريادة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة[1]،سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى التعريف بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجالات ترقيتها و تأهيلها وهذا ضمن المباحث التالية :

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: أشكال وخصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: مجالات ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

[1] – بوزيان عثمان ، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: متطلبات التكيف وآليات التأهيل، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية.، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006 ص767

المبحث الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن إعطاء مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع الحدود الفاصلة بينها وبين باقي المؤسسات الأخرى يحضى بقبول الباحثين والمهتمين بشؤون تنميتها وترقيتها، يعتبر من الصعوبة بمكان لعدم وجود اتفاق مسبق حول تعريف موحد، وفي هذا السياق نحاول التطرق إلى الصعوبات التي تواجه الباحث أو الدارس لاستخلاص تعريف شامل يحضى بالاتفاق بين كل الدول والمنظمات والمهتمين بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وينطبق على مختلف المؤسسات باختلاف أنشطتها ومجالات عملها، وقد حاولنا تبيان مختلف المعايير الكمية والنوعية التي يستند عليها في تصنيف هذه المؤسسات، ثم تطرقنا إلى جملة من التعاريف المختلفة باختلاف البلدان والمنظمات والباحثين مع التركيز على تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تبيان المعايير المعتمد عليها .

المطلب الأول : إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف الآراء حول وجود تعريف محدد ودقيق وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يختلف التعريف من دولة إلى أخرى[1] .

أولا– غرض وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يمكن إجمال أسباب وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي :

- تيسير جمع البيانات عن هذا القطاع لاستخدامها في وضع تقارير عن التقدم في عملية التنمية الاقتصادية، وتقديم الاستشمارات لهذه المنشأة حول الفرص الاستثمارية والعقبات والاتجاهات الجديدة .
- تيسير تنمية وتوضيح السياسات الاقتصادية التي تشجع النمو بصفة عامة ونمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة .
- تبني فهم أفضل لدور وأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي .
- التعرف على المجموعات المستهدفة بشكل ملائم بغرض وضع آليات استشارية كمدخل لعملية تنمية السياسات ومساعدة القطاعات الفرعية .
- التعريف بالقطاع بدقة يمكن من رقابة وتقييم أثر الإصلاح التنظيمي والإجراءات التمويلية وغير التمويلية، وكذا تحليل التكاليف والأرباح بدقة وكذا اقتراح إجراءات للتصحيح [2].

---

[1] بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي17 و 18أفريل2006، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف ص 319 .

[2] كتوش عاشور،طرشي محمد : تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الملتقى الدولي:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.، يومي17 و 18أفريل2006، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف ص1033 .

ثانيا – صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه الأطراف والجهات المهتمة بشؤون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يرجع إلى الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات، وسبل النهوض بها وترقيتها، وكذا اختلاف المكان ومجال النشاط فالاقتصاد الأمريكي أو الياباني يختلف تماما عن الاقتصاد الجزائري أو السوري أو أي بلد نامي أخر من حيث مستويات النمو والتكنولوجيا المستخدمة والتطور الاقتصادي والاجتماعي والمحيط الذي تعمل ضمنه هذه المؤسسات[1].

ويمثل تحديد تعريف شامل ودقيق لهذه المؤسسات خطوة رئيسية في طريق معالجتنا لهذا الموضوع خاصة مع علمنا أن تحديد هذا التعريف يشكل عائقا كبيرا أمام مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع وذالك باعتراف العديد من الباحثين والمؤلفين وأيضا باعتراف الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية وترقية وإنماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع كله إلى الاختلاف والتباين الموجود في النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى والاختلاف الموجود كذالك بين درجة النمو الاقتصادي ومكانة هذه المؤسسات في السياسات التنموية من دولة لأخرى ...الخ ومن ثم وجب علينا التطرق إلى هذه الأسباب المؤدية إلى اختلاف التعاريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الاقتصادية قبل الوصول إلى تحديد تعريف يعكس أهمية ومكانة هذه المؤسسات في المحيط الاقتصادي[2] والمتمثلة في الأسباب التالية :

1- اختلاف درجة النمو الاقتصادي:

ويتمثل في التطور اللامتكافئ بين مختلف الدول واختلاف مستويات النمو[3]، فالمؤسسات الصغيرة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة في دولة نامية مثل الجزائر، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والنقدية والاجتماعية، كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تتباين من فترة لأخرى، فما يمكن أن نسميها بالمؤسسة الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة، ويؤثر المستوى التكنولوجي الذي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي.

2- تنوع الأنشطة الاقتصادية :

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لأخر، فالمؤسسات التي تعمل في مجال الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في مجال التجارة وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا، ويمكن أن نصنف المؤسسات الاقتصادية كما أسلفنا حسب القطاعات الاقتصادية إلى (صناعية، تجارية، خدماتية، زراعية) وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع إلى أخر

[1] رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطبع والتوزيع 2008 ص16

[2] سعدية السعيدي،واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأفاق تنميتها،مذكرة ماجيستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ورقلة،2003،ص 43.

[3] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق ص 16

لاختلاف الحاجة إلى العمال ورأس المال، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة استثماراتها أو التوسع فيها وتكون في شكل مباني، آلات ومخزون...الخ، وتحتاج إلى يد عاملة كثيرة مؤهلة ومتخصصة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية والخدماتية على الأقل بنفس الدرجة، أما على المستوى التنظيمي فالمؤسسات الصناعية ولأجل التحكم في أنشطتها تحتاج إلى هيكل تنظيمي أكثر تعقيدا يتم في ظله توزيع المهام وتحديد الأدوار والمستويات لاتخاذ القرارات المختلفة، لكن المؤسسات التجارية لا تحتاج إلى مستوى تنظيمي معقد وإنما يتسم بالبساطة والوضوح وسهولة اتخاذ القرارات، وتوحد جهة إصدارها وهذا ما يفسر صعوبة تحديد التعريف.

3- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي :

يختلف النشاط الاقتصادي وتتنوع فروعه، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة وتجارة بالجملة، وأيضا على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية، والنشاط الصناعي بدوره تنقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الإستخراجية، الغذائية، التحويلية، الكيميائية والتعدينية ..الخ، وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو أحد فروعه وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال التجارة أو الصناعة الغذائية.

4 – العوامل التقنية :

ويتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

5 – العوامل السياسية :

ويتمثل في مدى اهتمام الدولة ومساهمتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته ودعمه، وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والإستراتيجيات التنموية بشؤون هذا القطاع.[1]

المطلب الثاني : معايير تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لقد رأينا فيما سبق أن تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى أساس يرضي ويتفق عليه الجميع يعتبر من الصعب، إن لم نقل مستحيلا ولكن لا يعني هذا أن نبقى مكتوفي الأيدي ونحكم بعدم وجود تعريف دقيق لأنه ليس من المنطقي دراسة موضوع من غير معرفة ماهيته ومعالمه ولذلك تم الاعتماد على جملة من

[1] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق ص17 .

المعايير يمكن الاستناد عليها في محاولة تحديد ماهية هذه المؤسسات وهذا رغم كثرة هذه المعايير والتي تشكل هي الأخرى (أي كثرة هذه المعايير) مشكلة في تحديد هذه الماهية، فهي تشمل على سبيل المثال لا على سبيل الحصر معيار عدد العمال، رأس المال، مستوى التنظيم، درجة الانتشار، كمية أو قيمة الإنتاج، حجم المبيعات، مستوى الجودة ....الخ ، وقد يستخدم أي من هذه المعايير منفردا كما قد يحتاج الأمر لاستخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت [1]، وتكمن مشكلة هذه المعايير في صعوبة الاختيار المناسب بينها ويكمن تصنيفها إلي صنفين هما[2] :

- المعايير الكمية .
- المعايير النوعية.

أولا – المعايير الكمية :

المعايير الكمية هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية، تتمثل المجموعة الأولى في :

- عدد العمال.
- حجم الإنتاج.
- حجم الطاقة المستهلكة.

وتتمثل المجموعة الثانية في:

- رأس المال المستثمر.
- رقم الأعمال.
- القيمة المضافة.[3]

1 – حجم العمالة :

ويعد من أهم المعايير المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحسب هذا المعيار تقسم المؤسسات إلى ثلاثة أنواع وهي :

1-1 المؤسسات الاقتصادية الكبرى :وهي مؤسسات توظف أعداد هائلة من العمال يتجاوز عددهم الآلاف في بعض الأحيان، وينقسم هذا النوع من المؤسسات إلى :

- المؤسسات الكبرى دولية النشاط
- المؤسسات الكبرى محلية النشاط [4]

[1] صفوت عبد السلام عوض الله –اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية –دار النهضة العربية، مصر 1993 ص 12.

[2] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 19.

[3] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق ص 12.

[4] رابح خوني رقية حساني، مرجع سابق، ص20

1-2 المؤسسات المصغرة أو وحدات الاستغلال الفرد: وتغطي هذه المؤسسات المصغرة كافة أوجه النشاط الاقتصادي ومختلف مجالاته وفروعه وتشترك كلها في خاصية واحدة تتمثل في قيام صاحب المشروع بإدارتها بصفة أساسية ويستعين ببعض العمال عند الحاجة، شرط أن لا يزيد عددهم عن العشرة عمال، ويمكن أن ندمج ضمن هذا الصنف كلا من :

- الصناعات الحرفية والتقليدية
- الصناعات المنزلية والأسرية(الوحدوية) [1]

1- 3 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تحتل هذه المؤسسات موقع الوسط بين النوعين السابقين، وتوظف بين عشرة عمال وخمس مائة عامل على الأغلب، إلا أن هناك صعوبة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار حجم العمالة ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية :

- اختلاف ظروف البلدان النامية وتباين مستويات النمو .
- اختلاف ظروف الصناعة من فرع إلى آخر وفي نفس البلد .
- المستوى التكنولوجي المستخدم والذي يميل إلى تكثيف العمالة على رأس المال في البلدان النامية[2].

2- المعيار المالي أو النقدي :

يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المشروعات الصناعية بحيث إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا تعد المؤسسة كبيرة أما إذا كان صغيرا نسبيا اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة [3]، ويختلف هذا المعيار من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، فعلى مستوى بعض الدول الآسيوية (الفيليبين، الهند، كوريا الجنوبية وباكستان) فإن حجم رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتراوح مابين 35 إلى 200 ألف دولار، أما في بعض الدول المتقدمة فيصل إلى 700 ألف دولار . وفي بعض الدول الأخرى لا تكتفي بمعيار واحد وإنما تجمع مابين عدة معايير، فعلى سبيل المثال نجد أن فرنسا واليابان يجمعان بين معيار العمالة ورأس المال معا : ففي فرنسا تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة عندما يبلغ عدد عمالها أقل من 500 عامل ورأسمالها المستثمر أقل من 5 مليون فرنك أو ما يعادلها من الأورو، أما في اليابان فتعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة عندما يكون عدد عمالها أقل من 300 عاملا ورأسمالها المستثمر أقل من 50 مليون ين[4] .

والذي يستند على كل من :

- رأس المال
- رقم الأعمال

[1] Wicham Sylvin,Entreprise moyenne chronique économique,Sedeis N 2 ,15février 1995 , page 71

[2] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص20

[3] صفوت عبد السلام عوض الله مرجع سابق، ، ص 19

[4] بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف مرجع سابق، ص **320** .

- حجم المبيعات

إن الاعتماد على المعيار المالي وحده في تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعترضه عنصر الاختلاف في الحصيلة المالية بسبب اختلاف المبيعات النقدية من عام لآخر باتجاه الزيادة أو النقصان، خاصة إذا حدث ارتفاع في معدل التضخم، فما نعتبره مؤسسة صغيرة أو متوسطة هذا العام قد لا يكون كذلك في العام المقبل والعكس صحيح[1]

وبمناسبة حديثنا عن المعايير الكمية تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من الدول من تعتمد بالإضافة إلى هذه المعايير المنفردة على معايير أخرى مزدوجة مثل معيار العمالة ورأس المال المستثمر معا.

3- معيار العمالة ورأس المال:

يعتمد هذه المعيار في تحديد المشروعات الصناعية والتجارية المختلفة وذلك بالجمع بين المعيارين السابقين أي معيار العمالة ومعيار رأس المال في معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصناعية الصغيرة [2].

4- معيار معامل رأس المال :

يعتبر كلا من معيار رأس المال والعمالة من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة، لذا فإن الاعتماد على أي منهما منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة، فقد نجد أن عدد العمال لدى مؤسسة ما قليل ولا يعني ذلك أن حجمها صغير إذ من المحتمل أن يكون رأس المال بها كبير نسبيا أي أنها تستخدم أسلوبا فنيا في الإنتاج كثيف رأس المال، وبالتالي تصنف هذه المؤسسة حسب معيار رأس المال من المؤسسات الكبيرة، وقد تكون بالفعل كذلك، في حين أنها مصنفة صغيرة أو متوسطة وفقا لمعيار العمالة، وربما يحدث العكس، فقد نجد رأس المال صغيرا وحجم العمالة كبير فيتم تصنيف المؤسسة كبيرة وفقا لمعيار العمالة وصغيرة وفقا لمعيار رأس المال، لذا وجد معيار معامل رأس المال، رأس المال / العمل (K/L) الذي يمزج بين المعيارين ويمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة للوحدة الواحدة من العمل (L)، ويحسب بقسمة رأس المال الثابت (K) على عدد العمال (L) والناتج يعني كمية الاستثمار اللازمة لتوظيف عامل واحد في المؤسسة [3]، وغالبا ما يكون هذا المعيار (K/L) منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلة رأس مالها (PME / PMI) ومرتفعا في القطاعات الصناعية للمؤسسات الكبرى والعملاقة والتي تحتاج إلى رأس مال كبير وذات التقدم الفني العالي.

---

[1] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق ص21 .

[2] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق ص 19 .

[3] نبيل جواد مجد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع –بيروت – الطبعة الأولى 2007 ص 31

نستخلص من خلال عرضنا لأهم المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تطرح صعوبات كبيرة أهمها اختلاف طريقة العمل بها على مختلف الأنشطة الاقتصادية من بلد إلى آخر، ومع هذا يبقى المعيار السائد غالبا هو معيار عدد العمال على أساس أنه سهل التوفير والأيسر تحصيلا فيما يخص نشاطات المؤسسة إضافة إلى معيارين آخرين هما رقم الأعمال والقيمة المضافة .

ثانيا – المعايير النوعية :

1- المعيار القانوني :

يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة مع شركات الأفراد، وفي هذا الإطار تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : مؤسسات الأفراد والمؤسسات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة بالأسهم والمحاصة والشركات والمهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية وصناعات منتجات الألبان والخضر والفواكه والحبوب والمنتجات الخشبية والأثاث والمنسوجات بأنواعها والمحلات التجارية والمطابع والأسواق المركزية والمزارع ومكاتب السياحة والسفريات والشحن، بالإضافة إلى ورشات الصيانة والإصلاح وكذا أعمال العمارة والبناء

2- المعيار التنظيمي :

تصنف المؤسسة صغيرة ومتوسطة وفقا لهذا المعيار إذا اتسمت بخاصتين أو أكثر من الخواص التالية:

- الجمع بين الملكية والإدارة .
- قلة مالكي رأس المال .
- ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة .
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية .
- المحلية إلى حد كبير .
- الاعتماد وبشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل [1] .

2-1 من خلال نتائج دراسات التي قام بها البروفسور (J.E.Bolton) في بريطانيا في سنوات الستينيات والتي عرف من خلالها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد علي ثلاثة معايير وهي :

- أن تكون المؤسسة مسيرة من طرف مالكها بصفة شخصية.
- أن تكون حصتها في السوق محدودة.
- أن تكون مستقلة.

[1] بريبش السعيد ، بلغرسة عبد اللطيف، مرجع سابق ص 320- 321 .

فحسب البروفسور (**Bolton**) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسير من طرف أصحابها أي مالكيها بطرقة مباشرة، كما تتميز هذه المؤسسات بهيكل تنظيمي أفقي أي عدم وجود تفويض للمسؤوليات من طرف مالك المؤسسة.

كما يركز البروفسور(**Bolton**) على أن حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق تكون محدودة، فغالبا ما تكون حصتها في السوق ضعيفة بحيث لا تستطيع التأثير بصورة فعالة في أسعار البيع وذلك عن طريق عن طريق تغيير كميات السلع التي تنتجها [1] وترجع محدودية حصتها السوقية إلى الأسباب التالية [2]:

- صغر حجمها
- صغر حجم الإنتاج
- ضآلة حجم رأس المال
- محلية النشاط
- الإنتاج موجه إلى الأسواق المحلية والتي تتميز بضيقها
- المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتماثل في الإمكانيات والظروف.

أما المعيار الثالث الذي أعتمده البروفسور (**Bolton**) والمتمثل في الاستقلالية، أي أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي تنتمي إلى مؤسسة كبيرة لا تصنف إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففروع الشركات الكبرى لا يمكن أن اعتبارها مؤسسات صغيرة ومتوسطة حتى ولو توفر فيها الشرطان السابقان .

وقد تم تعريف هذه المؤسسات من طرف الكونفيدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا كما يلي : "هي المؤسسة التي يتحمل فيها مديرها بصفة شخصية ومباشرة المسؤولية المالية والتقنية والاجتماعية لها وهذا مهما كان طابعها القانوني."

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن المعايير النوعية المعتمدة من طرف المحللين لتحديد مفهوم أو تعريف لهذه المؤسسات هي:

- **المسؤولية** : أن يقوم صاحب المؤسسة أو المالك بالتسيير واتخاذ القرارات، حيث يجمع بين عدة ووظائف (مالية، تسويقية ...)
- **الملكية** : تكون ملكية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لفرد أو مجموعة محدودة الأفراد
- **حصتها في السوق** : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تنافسية وليست احتكارية وبالتالي فإن حصتها في السوق محدودة [3]
- **معيار الاستقلالية** : تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت على الأقل مستقلة ماليا بنسبة 50 % [1].

[1] كتوش عاشور، طرشي محمد، مرجع سابق ص 1033 .

[2] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق ص22 .

[3] كتوش عاشور، طرشي محمد، مرجع سابق ص 1034

المطلب الثالث : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف تعار يف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول وكذا المنضمات وذلك باختلاف معايير التصنيف المعتمدة من كل بلد بتباين الإمكانيات والموارد ومستويات وظروف التطور الاقتصادي ومراحل النمو من دولة إلى أخرى، فبعض المشروعات التي تعد صغيرة أو متوسطة الحجم في بعض الدول المتقدمة قد تصنف ضمن المشاريع الكبيرة الحجم في دول نامية ضعيفة، ولهذا سوف نتعرض لمجموعة من التعاريف في بعض الدول المتقدمة والنامية وبعض المنظمات كذلك.[2]

أولا : اتجاهات حديثة في التعريف :

ينطلق التفكير في إيجاد تعريف دولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن أيطار حديث لارتبط بالمعايير الكلاسيكية المعتادة في تحديد المفهوم (الكمية والنوعية)، وإنما يرتبط بخصوصيات هامة وهي القدرة على التحكم **contrôlabilité** والمرونة **flexibilité** .

الشكل رقم (01): بطاقة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

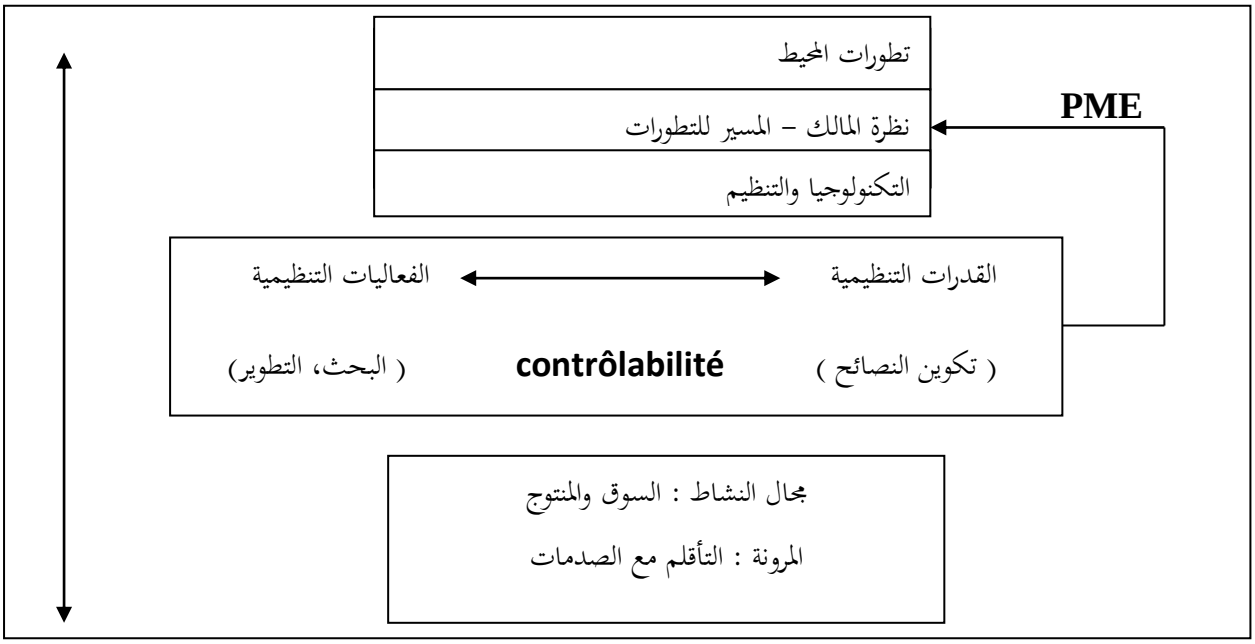

SOURCE : Alice GUILHION vers une nouvelle définition de la PME a partir du concept de controlabilité.TORRES.P61.

[1] بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، مرجع سابق ص 321

[2] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق ص23

ثانيا : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول :

قمنا بعرض تعار يف من دول مختلفة للوقوف على الاختلافات الموجودة بينها :

1- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات ص وم :

لقد تمّ تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال كما يلي:

- المؤسسات الخدماتية والتجارة بالتجزئة... من 01 إلى 05 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة .... من 05 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية.... عدد العمال 250 عامل أو أقل.

2- تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اعتمدت اليابان في تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 على معياري رأس المال اليد العاملة فهذه المؤسسات لا يتجاوز رأس مالها المستثمر 100 مليون ين ياباني ولا يتجاوز عدد عمالها 300عامل أما التقسيم حسب القطاعات فنجد:

- المؤسسات الصناعية والمنجمية وباقي الفروع رأس المال المستثمر اقل من100 مليون ين وعدد العمال لا يفوق 300عامل.
- التجارة بالجملة رأس المال لا يفوق 30 مليون ين وعدد العمال اقل من100 عامل.
- التجارة بالتجزئة والخدمات رأس المال لا يفوق 10 مليون ين وعدد العمال اقل من50 عامل.[1]

الجدول رقم : (01) : معايير تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
▪ المؤسسات المنجمية والتحويلية وباقي فروع النشاط الاقتصادي	أقل من 1 مليون ين	أقل من 300 عامل
▪ مؤسسات التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	أقل من 100 عامل
▪ مؤسسات التجارة بالتجزئة	أقل من 10 مليون ين	أقل من 50 عامل

Source : Roger , Machart , réussir on PME , Dunod , Paris , 1991 p 40

3- تعريف فرنسا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لا يوجد تعريف متعارف عليه كليا، لكن عموما مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يضم مجموع المؤسسات ذات الحجم الصغير التي تنشط في الصناعة، التجارة والخدمات ويستثنى المؤسسات الفلاحية،

[1] –لخلف عثمان، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية(رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، 1994، ص11 .

وتعرف بعض النصوص القانونية بفرنسا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعايير كمية كرقم الأعمال و/ أو عدد العمال .

فحسب القانون 1978/10/40 يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل مؤسسة لايتجاوز رقم أعمالها السنوي100 مليون فرنك (200 مليون منذ مرسوم 1984) وعدد عمالها لا يتجاوز 500 عامل[1].

4- تعريف السوق الأوربية المشتركة للمؤسسات ص و م:

أمام هذا الاختلاف الذي يتعلّق بالتعريف المقدّم لهذا القطاع بين الدول الأوربية، ارتأينا إلى إدراج التعريف المقدّم في إطار السوق الأوربية المشتركة، والذي يقترحه البنك الأوربي للاستثمار، إذ يعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة تلك المؤسسة التي تحقّق المعايير التالية:

- عدد العمال المشتغلين يصل إلى 500 عاملا أو أقل.
- يصل حجم الاستثمارات الثابتة فيها 79 مليون وحدة نقدية أوربية أو أقل [2] .

5- تعريف الاتحاد الأوربي :

اعتمد الإتحاد الأوروبي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في أفريل 1996 على المعايير التالية : عدد العمال، رقم الأعمال، استقلالية المؤسسة،حيث فرق في تعريفه بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمؤسسات المتوسطة [3].

- المؤسسة المصغّرة هي مؤسسة تشغّل أقل من 10 عمال.
- المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغّل أقل من 50 عاملا، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لا يتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.
- المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغّل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو[4].

الجدول رقم (02) : معايير تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإتحاد الأوروبي

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	أقل من10	/	/
مؤسسة صغيرة	أقل من 50	07 مليون أورو	05 مليون أورو
مؤسسة متوسطة	أقل من 250	لا يتجاوز 40 مليون اورو	لا تتعدى 27 مليون أورو

المصدر : من إعداد الطالب استنادا إلى ما ذكر في تعريف الإتحاد الأوروبي

[1] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق ص29 .

[2] زويتة محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير قسم علوم التسيير ،جامعة الجزائر 2006-2007 ص 6 .

[3] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق ص 31.

[4] بسمة عولمي، ثلاثية نورة، دور المؤسسات المصغرة في القضاء على البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية .يومي17 و 18أفريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص 601 .

6- تعريف إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

في دراسة حديثة في بداية التسعينيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول جنوب شرق آسيا استخدم فيها كل من بروتش وهيمنز التصنيف الآتي المعترف به بصوره عامة في هذه البلدان، والذي يأخذ مؤشر العمالة كمعيار أساسي [1]:

الجدول رقم (03) : تصنيف إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عدد العمال	نوع المؤسسة
من 1 إلى 10 عامل	مؤسسات عائلية وحرفية
من 10 إلى 49 عامل	مؤسسات صغيرة
من 49 إلى 99 عامل	مؤسسات متوسطة
أكثر من 100 عامل	مؤسسات كبيرة

Source: LEFEBURE BLED.F. financement des entreprises édition PARIS,1992.p 793

7- تعريف لجنة الأمم المتحدة : تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1-7 في الدول النامية : على أنها كل مؤسسة يعمل فيها :

- من 15-19عامل مؤسسة صغيرة.
- من 20-90 عامل مؤسسة متوسطة.
- أكثر من 100 عامل مؤسسة كبيرة.

2-7 أما بالنسبة للدول الصناعية : فإنها تعتبر كل مؤسسة يعمل فيها :

- من 05-99 عامل، مؤسسة صغيرة؛
- من 100-499 عامل، مؤسسة متوسطة؛
- أكثر من 500 عامل مؤسسة كبيرة[2].

8- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

لقد كانت للجزائر عدّة محاولات في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكنّها تعاريف غير رسمية، فأوّل محاولة كانت التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1974- 1977)، الذي وضعته وزارة الصناعة والطاقة معطيا التعريف الآتي : نسمّي مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل وحدة إنتاجية تتميز بما يلي :

[1] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق ص 31.

[2] غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2007، ص7-8.

- مستقلّة قانونا .
- تشغّل أقل من 500 شخص.
- تحقّق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، ويتطلّب الإنشاء استثمارات بها أقل من 10 مليون دينار جزائري.

وتأخذ الأشكال التالية :

- فروع المؤسسات الوطنية
- الشركات المختلطة
- المؤسسات المسيرة ذاتيا
- المؤسسات الخاصة .[1]

أما ثاني محاولة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاءت من قبل المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة سنة 1983 بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقد عرفتها على أنها كل مؤسسة تشغل أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج.

المحاولة الثالثة للتعريف صدرت خلال الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية سنة 1988 وهو التعريف المقترح من طرف السيد رابح محمد بلقاسم في مداخلته التي عنوانها : عناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، وعرفها كما يلي: هي كل وحدة إنتاج/ أو وحدة خدمات صناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو مؤسسة عامة، وهذه الأخيرة هي مؤسسات محلية (بلدية وولائية).

وتوسع في تعريفه ليشمل وحدات الإنجاز التابعة لقطاع البناء والأشغال العمومية وباقي الوحدات الخدماتية كالتجارة، النقل، التأمين .

إلا أنه وبعد التسعينيات من القرن الماضي شهدت الجزائر تطورات اقتصادية هامة، وتبنت إصلاحات هيكلية عميقة، أعطت القطاع الخاص دورا كبيرا ومتزايدا لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة، ورغبة الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا في ظل الشراكة الأورومتوسطية، وقد انعكس هذا التطور على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبلغ درجة كبيرة إلى أن أفردت الدولة وزارة خاصة تهتم بشؤونها، سمية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993 وقع على عاتقها ما يلي :

- إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تأهيل المؤسسات القائمة وتحديثها والرفع من تنافسينها .

[1] زويتة محمد الصالح، مرجع سابق ص 07 .

- تقديم المساعدات التقنية والإنتاجية والتسويقية...الخ .
- تقديم المنشورات اللازمة وفتح قنوات الاتصال.
- وضع الأطر القانونية والإطار التشريعي لعمل هذه المؤسسات .
- القيام بالدراسات والندوات والملتقيات والتعريف بها .
- القيام بالإحصاءات الخاصة بالقطاع .

وفي هذا الإطار قدمت الوزارة تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد الأحداث في الجزائر والمتضمن في **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12**، والذي يعد مرجعا لكل برامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات وإعداد ومعالجة الإحصائيات المتعلقة بهذا القطاع، وفي **المادة الرابعة** جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي : تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخصا، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2مليار دج، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وتستوفي معايير الاستقلالية .

وقد جاء في **المادة الخامسة** تعريف المؤسسة المتوسطة بشكل مفصل إذ ينص على أن " تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخص، ويكون رقم أعمالها السنوي من 200 مليون دج إلى 02 مليار دج أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين (100- 500) مليون دج .

أما في **المادة السادسة** من نفس القانون فقد جاء تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كما يلي : " تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 و49 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دج "[1] .

وقد نصت **المادة السابعة** [2] على " المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى هي التي تشغل ما بين 01 - 09 عامل، وتحقق لرقم أعمال أقل من 20مليون دج أو حصيلتها السنوية لا تتجاوز 10 مليون دج ".

نلاحظ من خلال التعاريف الواردة في المواد 4، 5، 6 و7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتماده على عدد العمال أي المعيار العددي وعلى رأس المال أي المعيار الكمي لإيجاد حدود بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ويميزها عن باقي المؤسسات الأخرى .[3]

[1] الجريدة الرسمية، العدد، 77القانون رقم18/01 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 26

[2] أ .أيت عيسى ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس –جامعة ابن خلدون تيارت ص275

[3] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق ص 35-36

الجدول رقم (04) : معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المواصفات / نوع المؤسسة	حجم العمالة	رأس المال	مجموع الأصول
المصغرة	]1 – 10[	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 ملايين دج
الصغيرة	]10 - 50[	أقل من 200 مليون دج	10-100 مليون دج
المتوسطة	]50 – 250[	200مليون- 2 مليار دج	100-500 مليون دج

المصدر: القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد77، 15 ديسمبر 2001

المبحث الثاني:أشكال وخصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تنوع مجالات وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها فرض على هذا النوع من المؤسسات اخذ أشكال عديدة وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة، والتي أكسبتها أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية والإحتماعية .

المطلب الأول : أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي :

- التصنيف حسب طبيعة التوجه.
- التصنيف حسب طبيعة المنتجات.
- التصنيف حسب تنظيم العمل.
- المقاولة من الباطن.

أولا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه.

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها إلى:

- مؤسسات عائلية.
- مؤسسات تقليدية.
- مؤسسات متطورة شبه متطورة [1].

[1] عثمان لخلف، مرجع سابق ص 36

1- المؤسسات العائلية:

وهي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل، وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة، وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة، وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقاولة.

2- المؤسسات التقليدية:

هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا إلى النوع السابق، هذا لان المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية، ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل وتعتمد على وسائل بسيطة.

وما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة اكبر لعنصر العمل واستخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة وكذلك تتم عملية التسويق ببساطة .

3- المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:

يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعيين السابقين باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة، سواء من ناحية التوسع، أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.

ثانيا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة منتجاتها

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية :

- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية .
- مؤسسات إنتاج السلع الوسطية .
- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز .

1- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** حيث يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة بإنتاج السلع على المنتجات التالية:

- المنتجات الغذائية .
- تحويل المنتجات الفلاحة .
- منتجات الجلود والأغذية والنسيج .
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته .[1]

ويرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة وكذالك سهولة التسويق.[1]

[1] – بلحمدي سيد علي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة – حالة الجزائر– (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2005، ص15

2- **مؤسسات إنتاج السلع الوسطية** : يحتوي هذا النوع على كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في:

- تحويل المعادن
- المؤسسات الميكانيكية والكهربائية
- الصناعة الكيماوية والبلاستيك
- صناعة مواد البناء
- المحاجر والمناجم[2]

ويرجع سبب الاعتماد على مثل هذه الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها خاصة في مواد البناء.

3- **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز**:

يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات لتنفيذ إنتاجها ذات تكنولوجيا حديثة فهي تتميز كذالك بكثافة رأسمال اكبر، الأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة الشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق، بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة وذلك خاصة في الدول المتطورة، أما في البلدان النامية فيكون مجالها مقتصر على إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستوردة.

ثالثا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل: يمكن لنا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من المؤسسات هما: [3]

- مؤسسة غير مصنعة.
- مؤسسة مصنعة.

الجدول رقم (05) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل.

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي للورشة المنزلي			نظام التصنيع	
إنتاج مخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	**2**	**3**	**4**	**5**	**6**	**7**	**8**

Source: taly et r.morse , la petit industrie moderne et le développement .T1.P23

[1] عثمان لخلف، مرجع سابق ص 36

[2] بلحمدي سيد علي، مرجع سابق ص15

[3] عثمان لخلف، مرجع سابق ص 36

3-1- مؤسسة غير مصنعة:

وهي ممثلة في الفئات 1.2.3 أي الإنتاج العائلي والنظام الحرفي ويعد الإنتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم أما النظام الحرفي فهو يقوم به شخص أو عدة أشخاص ويكون في الغالب يدوي بإنتاج سلع حسب طلبيات الزبائن .

3-2- مؤسسة مصنعة:

وهي ممثلة في الفئات من 4 إلى 8 فهذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة ويتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقيد العملية الإنتاجية وكذالك من حيث نوع السلع المنتجة واتساع الأسواق.[1]

رابعا : المقاولة من الباطن: وهي تمثّل وسيلة دعم المؤسسات الكبرى، وتمثل نوعا من الترابط الهيكليوالخلفي بين مؤسسة رئيسية تكون في أغلب الحالات مؤسسات كبرى، ومؤسسات مقاولة **SousTraitantes** تتميّز بحجمها الصغير الذي يمنحها ديناميكية وقدرة على التكيف مع شروط التعاون، حيث أنّ هناك شكلين من التعاون هما:

4-1 التعاون المباشر: ويتمّ عن طريقة العلاقة التي تجمع المصانع المنتجة التي يكون إنتاج أحدها وسيطا لإنتاج آخر، وهذا الشكل من التعاون يساهم في خلق مناصب الشغل كما ينمّي الصناعة.

4-2 التعاون غير المباشر: يؤدّي هذا النوع من التكامل إلى دعم نظام تقسيم العمل والتخصّص، حيث يتيح الفرصة أمام المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، لتتخصّص في إنتاج معين وفي حدود إمكانياتها الإدارية والفنّية، وهذه النشاطات، لا تتدخّل فيها المؤسسات الكبرى.

المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميّز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمجموعة من الخصائص تميّزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى، وتجعلها قادرة على منافسة المؤسسات الكبرى [2]، وأن هذا الدور الهام الذي تلعبه استمدته من الخصائص التي تميزها عن باقي المشاريع الأخرى، ويكمن إيجاز أهم هذه فيما يلي :

أولا : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالعملاء :

1- الطابع الشخصي لخدمة العميل :

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقلة العاملين فيها وكذا محلية النشاط، هذا يخلق نوعا من الألفة والمحبة والعلاقات الوطيدة مع العملاء، فصاحب المؤسسة يعرف العملاء بأسمائهم ويعرف حتى ظروفهم الخاصة وعادة

[1] عثمان لخلف، مرجع سابق ص 36

[2] قويقع نادية، إنشاء وتطوير المؤسسات ص وم في الدول النامية – حالة الجزائر– (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص20 .

قبل الحديث عن الأعمال يتم التطرق إلى الأمور الشخصية وغيرها من الأحاديث خارج إطار العمل والمصالح، وهذا ما يخلق نوع من الخصوصية بين صاحب المؤسسة والعميل .

2- المعرفة التفصيلية للعملاء والسوق :

سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا، والمعرفة الشخصية للعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية ثم تحليل ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في الرغبات والاحتياجات، واستمرار هذا التواصل وهذه المعرفة .

يضمن لهذه البيانات التحديث المستمر، لهذا لا يتفاجأ صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالتغيرات في رغبات أو احتياجات العملاء، إلا أن هذا الأمر لا يطرح بهذه الكيفية عند الحديث عن المؤسسات الكبيرة، حيث يتطلب التعرف على احتياجات ورغبات العملاء إجراء دراسات وأبحاث تسمى ببحوث السوق ويتم بالاعتماد عليها وضع استراتيجيات وسياسات تسويقية، إلا أن السوق في تغير وتوسع مستمر وحركة ديناميكية فعالة، مما يستوجب مواصلة واستمرارية هذه البحوث وعلى فترات متباعدة نسبيا وذلك بسبب تكاليفها العالية، وهذا الأمر غير مطروح بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يجعلها في وضع أفضل من حيث القدرة على متابعة التطورات التي تحدث على رغبات واحتياجات العملاء .

3- المنهج الشخصي للتعامل مع العمال :

هناك ميزة خاصة تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلها تتفوق على المؤسسات الكبيرة، وهي العلاقات الشخصية المتينة والقوية التي تربط صاحب المشروع بالمستخدمين نظرا لانحصار عددهم وأسلوب وكيفية اختيارهم وتوظيفهم، والتي تستند إلى اعتبارات شخصية بشكل كبير، فصغر العدد يساعد على الإشراف المباشر والتوجيه، والاتصالات المباشرة بين صاحب المؤسسة والعاملين وتقيدها اللوائح والقرارات والأوامر والسلم الإداري وغيرها من هذه الأمور الشائعة في المؤسسات الكبيرة . مما يجعل القرارات سريعة وفورية تتلاءم مع طبيعة المشكلات المطروحة والمواقف المستجدة المراد معالجتها مما ينعكس إيجابا على الفعالية والكفاءة .

ثانيا : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالجوانب الإدارية :

1- مرونة الإدارة :

إن الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدر عالي من المرونة وسرعة مواكبة التغيرات في العمل وظروفه والتكيف معها بسرعة فائقة ويعود ذلك إلى الطابع الغير رسمي للتعامل بين العملاء والعاملين وصاحب المؤسسة، وتميزها ببساطة الهيكل التنظيمي ومركزية اتخاذ القرارات وعدم وجود لوائح جامدة تعرقل اتخاذ القرارات فالأمر كله متروك بصورة أساسية لصاحب المؤسسة وخبرته في تقدير المواقف ومعالجتها .

2- الفعالية والكفاءة :

تتجلى فعالية وكفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمالكيها وإشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل كبير .

3- سهولة التأسيس وحرية اختيار النشاط :

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة التأسيس مما يؤدي إلى تحقيق التشغيل الذاتي وترقية الاقتصاد وتعطي فرصة لاختيار النشاط والذي يبرز قدرات الأشخاص الذاتية وترقية المبادلات الفردية وإظهار المقدرة على الإبداع والاختراع الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تفرض وجودها عدديا في كل أنحاء العالم .

ثالثا : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة برأس المال والتمويل والانتشار الجغرافي

1- الضآلة النسبية لرأس المال وسهولة التمويل :

صغر حجم رأس المال وضآلته النسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يسهل الحصول على التمويل اللازم من طرف المالكين سواء في شكله العيني أو النقدي، وهذا يقلل من الضغوط المالية للبنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى، كذلك صغر الحجم وقلة التخصص تعتبران ميزتان تؤهلان المؤسسة لتحقيق المرونة وسرعة التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية وحتى العالمية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي .

2- محدودية الانتشار الجغرافي :

إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محلية أو جهوية النشاط، وتكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل فيها وتقام لتلبية احتياجات المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى تثمين الموارد المحلية واستغلالها الاستغلال الأمثل والقضاء على مشكل البطالة وتوفير المنتجات والخدمات للأفراد محليا.[1]

رابعا : خصائص أخرى :

- ينشأ هذا النوع في مجمله بين أفراد العائلة الواحدة أو مجموعة من الأصدقاء، ويكون في الغالب في شكل شركات تضامن أو شركات ذات المسؤولية المحدودة التي لا يصعب تأسيسها أو تعديل نشاطها أو حلها تبعا للحاجة.
- تتميز هذه المؤسسات بأن لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار، أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته، وسهولة الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان.
- إن درجة المخاطرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست كبيرة، خاصة مخاطر السوق، فالمؤسسات الكبيرة تتحمل أخطار كبيرة نظرا لحجم استثماراتها وحجم حصتها في السوق.

[1] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق ص 45 .

- اختيار الأسواق: تتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الصغيرة والمحدودة والتي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبيرة .
- لا تتطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة الإنتاج، كما أن هذه المؤسسات تستعمل طرق تسيير غير معقدة وبسيطة، فرئيس المؤسسة يتدخل في كل ميادين التسيير ويمثل المحور الأساسي في كل القرارات المتعلقة بالتنظيم والتسيير وهو ما يعطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرونة وتسيير بدون تعقيد.
- المقدرة على جلب المدخرات الصغيرة واستخدامها بطريقة فعالة تتلاءم وظروف الدولة النامية، والقدرة على الانتشار في كل فروع النشاط الاقتصادي .
- إن صغر حجم هذه المؤسسات يسمح لها باختيار موقعها بسهولة اكبر من الصناعات الكبرى، ومنه تستطيع الانتشار في المناطق الداخلية مقتربة من أسواق يصعب على المؤسسات الكبرى بلوغها إلا بتكلفة مرتفعة الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر تنافسية في هذه الأسواق.
- كما تقوم المؤسسات الصغيرة بدور مؤثر في دعم ورفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة، ومن أمثلة ذلك اعتماد العمالة الماهرة، فغالبا ما يعمل بالمؤسسات الصغيرة عمالة غير ماهرة والتي تترك المصانع الصغيرة بعد اكتسابها للمهارة إلى المصانع الكبيرة التي تجذبها بالأجور المرتفعة والمزايا الأفضل.[1]

المطلب الثالث : دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية أهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي وقدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية وصمودها التنافسي وكذا دورها على الصعيد الاجتماعي كتحقيق الرفاهية وإشباع الحاجات وتحقيق طموحات وتطلعات الأفراد، وسنستعرض فيما يلي بتفصيل أكثر أهم هذه الأدوار :

أولا: الأهمية الاقتصادية :

وتتبع هذه الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الأدوار الاقتصادية التي تقوم بها على المستويات التالية :

- توفير مناصب الشغل
- تكوين الإطارات المحلية
- استخدام التكنولوجيا الملائمة
- تحقيق التطور الاقْتصادي .
- تحقيق التكامل الصناعي .

[1] كتوش عاشور، طرشي محمد : مرجع سابق ذكره ص 1034- 1035 .

- جذب وتعبئة المدخرات .
- تحقيق التوازن الجهوي .

1- توفير مناصب الشغل :

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة [1].

فقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة، أي أنها تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة[2].

هذا الاستقطاب لنسبة أكبر من قوة العمل يعود إلى استخدام هذه المؤسسات لتقنيات كثيفة العمالة، وكذا الجانب الاجتماعي المرتبط بها من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء والنساء دون الالتزام بمؤهلات إدارية معينة، حيث نجد أن هذه المؤسسات تساهم بنسبة 22 إلى 88% من إجمالي فرص العمل المتاحة، وان هذه النسبة تختلف من مجتمع إلى آخر، ومما زاد من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال، وتتجه اقتصاديات مختلف الدول النامية إن لم نقل كلها نحو اقتصاد السوق، وفي ظل هذا التوجه لم تعد الدولة تلعب دورها في إيجاد مناصب الشغل بطريقة مباشرة كما كان الحال في الماضي من خلال القطاع العام مما أدى حتما إلى تزايد نسب البطالة، كما أن المؤسسات الكبيرة وبعدما استقرت آلتها الصناعية لن تساهم هي الأخرى مساهمة فعالة وجدية في إيجاد مناصب الشغل حيث استقرت أحجامها ولم تعد بحاجة إلى إنشاء وظائف جديدة، لهذا يبقى الأمل معقودا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة حجم العمالة والتوظيف لما تتميز به من سلوك أكثر ديناميكية في مجال توليد فرص العمل والأرقام التالية تدل على هذه الحقيقة:

- تشير الإحصائيات الواردة من الو م أ أن مساهمة المشروعات الجديدة في خلق الوظائف بلغ 90 % من إجمالي الوظائف .
- وقد بينت دراسة تمت على الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1980 - 1987 أن المؤسسات الأمريكية التي تستخدم اقل من 100 عامل يبلغ عددها 18 مليون مؤسسة وهو ما يمثل 99.52 % من إجمالي المؤسسات الأمريكية، وتوظف إجمالا 18.124 مليون عامل، وأنه في خلال نفس الفترة تمكنه هذه المؤسسات من إنشاء ثلاثة أرباع عدد الوظائف الجديدة والتي يبلغ عددها 44.5 مليون وظيفة .

[1] **XAVIER. GREFFE** : Les PME CREENT–ELLE DES EMPLOS? ECONOMICA, PARIS 1984. p9-10

[2] صفوت عبد السلام عوض الله:مرجع سابق ص41.

- ويؤكد أيضا تقرير الدراسات الذي اجري على وضع القوى العاملة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أن المشروعات الجديدة تؤمن نحو 60 % - 70 % من إجمالي حجم التوظيف في هذه البلدان .
- كما توضح دراسة أجرتها (Small Business American Administration) على وضع العمالة الأوروبية خلال الفترة 1979- 1983، أن المؤسسات الجديدة الأوروبية تساهم في إنشاء الوظائف بنسبة أكبر من المؤسسات الكبيرة واعتبرتها المجال الرئيسي في توظيف العمالة الجديدة، فضلا على أنها تمتص أكثر من 40 % من إجمالي العمالة الأوروبية كما هو موضح في الجدول .

الجدول رقم (06) : نسبة العمالة بين القطاعات النشاط الاقتصادي في أوروبا

نوع المشروعات	حجم الاستخدام من إجمالي العمالة (%)
المشروعات الكبرى	%29
المشروعات الصغيرة والمتوسطة	%41
المشروعات الفردية الصغيرة جدا	%30

المصدر:عبد الباسط وفاء،مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل م ص وم ،دار النهضة العربية، مصر 2001ص30

وزادت هذه النسبة في النصف الثاني من التسعينيات حيث قدر عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال تلك الفترة بـ 66% من حجم العمالة، ونلاحظ من خلال أرقام الجدول التالي، أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حجم العمالة في قطاع الصناعة أكبر من قطاع البناء والخدمات .[1]

الجدول رقم (07) : تقسيم العمالة الأجيرة للمشروعات وفقا للقطاعات في أوروبا

نوع النشاط	المشروعات الفردية الصغيرة جدا	المشروعات الصغيرة والمتوسطة	المشروعات الكبرى
الصناعة	**%14**	**%49**	**%37**
البناء	**%44**	**%48**	**%09**
الخدمات	**%35**	**%33**	**%32**

المصدر :عبد الباسط وفاء، مرجع سابق ص 33 .

أما في بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توظف أكثر من 50 % من العمالة في قطاع الصناعة، أما في فرنسا ففي عام 1994 ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة في توفير 575000 فرصة عمل مما يدل أن معدل إنشاء العمالة فيها يتجه نحو التزايد.

وأما في الدول النامية، فتبدو أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل جديدة، وذلك لعدة عوامل نذكر من أهمها :

[1] رابح خوني، رقية حساني ، مرجع سابق ص 48-42 .

- تعاني معظم الدول النامية من النمو السريع للسكان وزيادة قوة العمل، فضلا عن عدم وجود مجال يوظف أعداد العمالة الهائلة وغير المدربة في مختلف القطاعات، وبصفة خاصة بعد أن أصبح القطاع الزراعي في هذه الدول ضعيف القدرة على استيعاب العمالة.
- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل المشكلة الرئيسية في معظم الدول النامية وهي ندرة رأس المال، ومن ثم فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة – في المتوسط – لخلق فرص العمل وقد أثبتت إحدى الدراسات أن متوسط تكلفة العمل من الاستثمار في المؤسسات الصغيرة تقل 3 مرات عن متوسط تكلفة العمل في المؤسسات الكبير .

ففي الهند زادت المؤسسات الصغيرة التي تشغل أقل من 100 عامل، من 805 ألف مؤسسة عام 1979 إلى 1638 ألف مؤسسة عام 1992، مما أدى بدوره لزيادة فرص العمل من 6.7 مليون فرصة عمل في 1980/1979 إلى 12.83 مليون فرصة عمل في 1993/1992 .

إن أهم نتيجة يمكن أن نخرج بها من قراءتنا وتحليلنا لهذه الأرقام، هو أنه برغم من صغر حجم هذه المؤسسات وإمكانياتها المتواضعة بالمقارنة مع إمكانيات المؤسسات الكبيرة، إلا أنها استطاعت أن تمتص الجزء الأكبر من الطاقة العمالية العاطلة، ويخص مجال التوظيف قطاع الخدمات بالدرجة الأولى حيث يمتص هذا القطاع 95% من مناصب العمل تتوزع على قطاعات مختلفة كالبناء وتجارة الجملة والتجزئة، الفندقة، الاتصالات، المطاعم، النقل ... الخ.

2- تكوين الإطارات المحليين :

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية، والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهد الإدارة، ومراكز التدريب، وأيضا تعمل هذه المؤسسات على تدريب العاملين وتأهيلهم لوظائف أحسن مستقبلا، حيث أنها تسمح للعمال بالقيام بمهام متعددة وفي فترات زمنية قصيرة، حتى تكبر وتتنوع المهام والمسؤوليات التي يقومون بها، وبذلك تتسع مداركهم ومعارفهم وتزداد خبراتهم حتى يكونوا في موقع اتخاذ القرارات الهامة وهذا ما يظهر ويعزز طاقتهم وقدراتهم الفعالة، إضافة إلى ذلك تعطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرصة اكبر للمنظمين الجدد للدخول إلى الأسواق والظهور، وهذا يعطي فرصة لبرز أفكار متطورة وابتكارات جديدة مما يساهم في عملية التنمية .

3- استخدام التكنولوجيا الملائمة :

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم فنون إنتاج بسيطة ونمط تقني ملائم لظروف البلدان النامية، فالتقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات كثيفة العمالة وغير مكلفة للعملة الصعبة مقارنة مع التقنيات المتطورة كثيفة رأس المال، حتى أن الخامات المرتبطة بهذه التقنيات متوفرة محليا ولا تتطلب مهارات عمالية وبذلك تنخفض

تكلفة إعداد وتدريب العمال، إن استخدام التقنيات البسيطة أكثر نجاعة وأكثر مردودية بالنسبة للدول النامية من حيث التكلفة والتدريب والتحكم والصيانة وحتى الإنتاجية، وبالرغم من أن هذه التقنيات عرضة للتغيرات مع عملية التقدم، إلا أن المهم بالنسبة للمسؤولين عن وضع السياسات الاقتصادية والمخططين هو الحصول على التكنولوجيات الملائمة لظروف بلدانهم وغير مكلفة، وذات إنتاجية عالية حتى وإن لم تكن جديدة[1].

4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات [2].

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، تساهم في توفير مناصب عمل جديدة، حيث أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يجعلها عنصرا لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.

5- تحقيق التطور الاقتصادي :

يشهد الاقتصاد العالمي ظهور مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي المؤسس على التكنولوجيا الجديدة وهي سمة الاقتصاد الجديد، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك لهذا النمو الاقتصادي نظرا لإعطائها أهمية قصوى لتكنولوجيات المستقبل والاهتمام بها وجعلها في دائرة تخصصها وسر نجاحها، وبذلك فهي تساهم بشكل كبير في تحقيق التطور الاقتصادي[3] .

6- تحقيق التوازن الجهوي واللامركزية في التنمية :

تشير الشواهد الإحصائية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق كثيفة النشاطات الاقتصادية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية نذكر من بين أهمها :

- إن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأقاليم، يمكن من امتصاص البطالة الكامنة في المدن الداخلية ووقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، والتي أدت إلى تكديس المدن أو المناطق التي يتركز بها النشاط الاقتصادي، وسرعان ما ظهرت السلبيات نتيجة الضغوط على خدمات المرافق المختلفة، والتي فاقت الوفورات التي يحققها التجمع في منطقة واحدة. وهذه الظاهرة واضحة في أغلبية الدول النامية كما هو الشأن في الجزائر، فحسب التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ أنها تتركز في كبريات المدن خاصة

[1] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق ص 48-42 .
[2] زويتة محمد صالح، مرجع سابق ص 23.
[3] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق ص 52 .

الجزائر العاصمة، والبليدة في الوسط ووهران وتلمسان في الغرب وعنابة وقسنطينة في الشرق من مجموع 48 ولاية تشكل التقسيم الإداري، تشغل أكثر من نصف العدد الجمالي للعمال، ونتيجة لعدم وجود فرص عمل كافية في المدن الرئيسية، يتحول الأفراد للعمل في قطاع الخدمات الهامشية، وبصفة خاصة في الأعمال التجارية البسيطة، ونجد أن البطالة المقنعة الكامنة في الريف تتحول تدريجيا بفعل تيار الهجرة المستمر إلى المدن الكبيرة .

- إن إنعاش المناطق الداخلية بالاعتماد على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن أنه قادر على امتصاص البطالة ورفع مستوى معيشة هذه المناطق ونشر وعي النشاط الصناعي من خلال إعطائه فرصة كبيرة لقطاع عريض من أفراد المجتمع لتعليم الكثير في المجال الصناعي، فهو يحقق نوعا من التأكيد والدعم للروابط بين الزراعة والصناعة والفوائد المترتبة على ذلك .
- تحقيق التوزيع العادل للدخل، فبانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد والتخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية والريفية، وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية، وبين القطاع التقليدي والقطاع الحديث الذي يؤدي الانفصال بينهما في بعض الحالات إلى حد الازدواجية في بنيان الاقتصاد الوطني ككل.
- إن الانتشار الجغرافي الذي تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقدرتها على تحقيق عدالة التنمية الجهوية مرجعه أن هذه المؤسسات تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها فهي تتطلب القليل من خدمات البنية التحتية وعلى الأخص في النشاطات التقليدية، وقادرة على تصريف إنتاجها في الأسواق الصغيرة المجاورة، ومتطلبتها تكون عادة محدودة، فضلا عن أنها قادرة على الإفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى . [1]

ثانيا : الأهمية الاجتماعية :

إلى جانب الأهمية والدور الاقتصادي، تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدوارا على الصعيد الاجتماعي ويمكن إجمال أهمها فيما يلي :

- المساهمة في التوزيع العادل للدخول .
- التخفيف من المشكلات الاجتماعية
- إشباع رغبات واحتياجات الأفراد .
- خدمة المجتمع

[1] زويتة محمد صالح، مرجع سابق ص 23 .

1- المساهمة في توزيع العادل للدخول :

في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة ويعمل بها أعداد هائلة من العمال يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة، وهذا النمط لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة والتي لا تعمل في ظروف تنافسية .

2- التخفيف من المشكلات الاجتماعية :

ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواءا لصاحب المؤسسة أو لغيره، وبذلك فهي تساهم في حل مشكلة البطالة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهه إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا وبذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي، إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل البطالة والتهميش والفراغ وما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة، عن طريق منحهم مناصب عمل تؤمن لهم الاستقرار النفسي والمادي .

3- إشباع رغبات واحتياجات الأفراد :

أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن أذواقهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي وتحقيق القوة والسلطة .

4- خدمة المجتمع :

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمة جليلة للمجتمع من حيث ما تقدمه من سلع وخدمات متناسبة مع قدراته وإمكانياته وزيادة قدراته الاستهلاكية وتحسين مستوى معيشته وتحسين مستوى الرفاهية وتعزيز العلاقات الاجتماعية ، أيضا تساهم هذه الأخيرة في خدمة الحي وتجميل المنطقة إضافة إلى العائد الاقتصادي المتحقق وهذا ما يزيد من درجة الولاء لهذه المؤسسات من قبل المجتمع المحلي . [1]

[1] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق ص 54-55 .

المبحث الثالث : مجالات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسياسات تأهيلها

لقد تفطنت الكثير من الدول إلى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي، إذ حظي القطاع بأولوية ضمن مختلف برامج وإستراتيجيات التنمية في البلدان الأكثر تطورا، وعرف ازدهارا كبيرا، مما جعلها تحقق نموا هائلا .

إلا أن هذا القطاع الهام لم يتوسع كثيرا بالنسبة للدول النامية على غرار الدول التقدمة، ففي الجزائر مثلا تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مزيد من العناية والاهتمام عن طريق القيام بعملية التأهيل .

فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم مجالات ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يجب أن يركز عليها لتحقيق أهداف أكثر إيجابية .

المطلب الأول :الاهتمام الدولي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاهتمامات الأساسية الحديثة على المستوي الدولي والإقليمي، وهناك تباعد بين مختلف الكتاب حول أسباب ارتفاع مكانتها في النسيج الاقتصادي.

أولا : دوافع الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كحتمية في التنمية :

تعرف المؤسسات الصغيرة الحجم ارتفاعا مذهلا كنتيجة للعلاقات الباطنية الهامة، وتركيز المؤسسات وتعدد الأنشطة منها التفرع والتنوع، وأيضا لارتفاع درجات عدم التأكد في الأسواق المحلية والدولية، وظهور الخدمات الحديثة وابتكارات جديدة، وعموما هناك عدة أسباب أدت إلى ارتفاع مكانتها الدولية :

1- التطورات الاقتصادية والتحولات الدولية :

- عرفت دول غرب أوروبا أزمات متكررة، أدت إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات الكبرى ورغم ذلك قاومت المؤسسات الصغيرة الحجم المحيط واستطاعت الاحتفاظ بالعمالة وساهمت أيضا في خلق مناصب شغل جديدة، وعموما أظهرت المؤسسات الصغيرة إسهاما حقيقيا التصدي للركود من خلال المرونة والديناميكية .
- نجاح التوجيهات الإستراتيجية التي انتهجتها دول شرق آسيا التي أدت إلى بروز حركة صناعية ديناميكية، وإسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفعلي في التنمية، وعلى سبيل المثال اقتصاد تايوان .
- فشل اقتصاد دول العالم الثالث بعد تركيزها على الصناعات الكبرى مما أدى في آخر المطاف إلى ظهور إصلاحات اقتصادية وهيكلية فيها . وهي تسعى حاليا إلى بناء اقتصاد السوق وترسيخ قطاع آخر يعتمد على إستراتيجية تطوير المؤسسات ص وم لتحقيق التنمية .

2- ارتفاع المكانة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشغل الشاغل للدراسات الجامعية في دول الشمال (كالجامعات المتخصصة، ومراكز البحث، ....الخ)، وتبنت العديد من الحكومات سياسة خاصة ومكملة لرفع قدرتها التنافسية

والحد من العقبات التي تواجهها، وهي تعمل الآن على إيجاد السبل بمختلف المستويات لتنمية قدرتها التصديرية في الأسواق الدولية .

ومن خلال الإحصاءات التي تظهر مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات دول العالم المتقدم، فإنها أصبحت تشكل من 90 إلى 98 % من مجموع المؤسسات وهي تحقق أغلبية الدخل والعمالة .

أثبتت مختلف الإحصائيات حول هذه المؤسسات في مختلف الدول النامية والمتقدمة، على أنها في تزايد مستمر بل أن معظم المؤسسات تنتمي إلى هذا القطاع، ويعود ذلك إلى ارتفاع عددها في النسيج الاقتصادي ويراه بعض الكتاب راجع لأسباب منها :

- **ارتفاع حجم الخدمات** : إن ظهور المؤسسات الصغيرة الحديثة في قطاع الخدمات يعود إلى ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، وقد حصل قطاع الخدمات في الدول الصناعية خصوصا على مكانة هامة جراء ارتفاع وابتكار خدمات حديثة في الأسواق المحلية والدولية، كما أن قطاع الخدمات يجلب الكثير من المنظمين والمبتكرين .
- **النمو السكاني** : ليس بإمكان الدولة أن تلبي كل طلبات سوق العمل بطرق مباشرة خصوصا بعد زيادة التحرر الاقتصادي المبني على منطق السوق، وهذا مهما اختلفت المؤهلات العلمية والميدانية للأفراد .

كما أن النمو السكاني هو عامل في ارتفاع الطلب في أسواق العمل، الأمر الذي يؤدي إلى الندرة في الحصول على مناصب الشغل في الأجهزة أو في الإدارة الحكومية، هذا الوضع دفع العديد من أفراد المجتمع للتفكير جديا في إنشاء أعمال ونشاطات خاصة بهم .

- **المحيط المؤسسي والسياسة المتبعة** :

إن خوصصة المنشأة الصناعية العمومية في بعض البلدان كان حافزا في إرتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص (كتجربة بريطانيا)، كما أن العروض والمشتريات المقدمة (العقود والامتيازات) ساهمت في تطوير مكانة المؤسسة الصغيرة ومنها التدخل الحكومي الذي ساهم في دخول منتجين جدد في السوق، وهذا بتوفر مختلف أشكال الدعم للبحث والتطوير .[1]

ثانيا : الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات ومشاكل عديدة تحد من قدراتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتتمثل أبرز المشاكل والصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات فيما يلي :

- المشاكل التمويلية .
- المشاكل الإدارية .
- المشاكل المتعلقة بالعقار .

[1] عبد اللاوي محمد، آفاق تنمية القطاع الخاص في الجزائر– برنامج ميدا لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة– مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران 2008-2009، ص63-64 .

- المشاكل الفنية .
- المشاكل التسويقية .

1- الصعوبات والمشكلات التمويلية :

يواجه صغار المستثمرين صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم لاستثماراتهم بالحجم المناسب والشروط الميسرة عند تأسيس أو توسيع مشروعاتهم، وإذا توفرت مصادر التمويل فإن الفوائد التي يتحملها المستثمر تكون عالية، إضافة إلى صرامة الضمانات وتعقد إجراءاتها .

على الرغم من أن الموجودات الثابتة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تعتمد أساسا على الإمكانيات الذاتية، فإن هذه المؤسسات أخذت تلجأ وبشكل متزايد مؤخرا بفعل ضغوط الأزمة الاقتصادية، أو بفعل الحاجة إلى التطوير والتحديث، أو غير ذلك، إلى مصادر التمويل الخارجية، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع حاد في ديون المؤسسات مما ضاعف الأخطار والتهديدات عليها .

وعموما يمكن اختصار المشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في :

- مشاكل متعلقة بالحصول على التكلفة الاستثمارية للمشروع .
- مشاكل متعلقة بتمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو السريع للمشروع
- مشاكل تتعلق بالضمانات الكبيرة التي تتطلبها الجهات المانحة للائتمان، فضلا عن عبئ الفوائد.

تشترط البنوك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من القروض ضمانات تتجاوز قيمتها نسبة 150% من قيمة القرض .

2- المشكلات والصعوبات الإدارية :

- يتعرض المستثمرون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء التأسيس إلى إجراءات إدارية معقدة وطويلة تصل أحيانا إلى انسحاب المستثمرين من تنفيذ المشروع بسبب بعض القوانين والأنظمة المطبقة التي لا تراعي ظروف المستثمر الصغير وتواضع إمكانياته ومستوى خبرته .
- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات جمركية تتمثل أساسا في الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لن تتكيف مع القوانين والآليات الجمركية والأعراف الدولية، وكذلك تعاني هذه المؤسسات من مشاكل وصعوبات ضريبية كثيرة منها :
  - خضوع المؤسسة الصغيرة للأسلوب الجزافي في تقدير الضرائب، مما ينتج عنه المبالغة في تقدير مقدار الضريبة على هذه المؤسسات .
  - تعدد الضرائب المفروضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية، الضريبة على المباني، الضريبة على المشتريات والمبيعات ...)

- عدم التمييز في تقدير الضريبة بين النشاط التجاري والإنتاجي، وكذلك عدم التمييز في النشاط الإنتاجي بين حالة التشغيل بكامل الطاقة الإنتاجية أو التشغيل الجزئي أو حتى التوقف التام .
- عدم منح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الامتيازات والإعفاءات الضريبية التي تمنح للمؤسسات الكبيرة .

- ضعف المعلومات والإحصاءات لدى هذه المؤسسات، وخاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط السلع المنتجة ولوائح العمل وغيرها من البيانات والإحصاءات الضرورية لتسيير أعمالها على الوجه المستهدف.

3- المشاكل المرتبطة بالعقار:

يعاني أصحاب المشروعات الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا في الحصول على التراخيص الأخرى المكملة، والى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار، بحيث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، ووكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والوكالات العقارية وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية إضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وغيره، فضلا عن ارتباط التحفيزات المقدمة للمستثمرين من خلال تخصيص أراضي بأسعار منخفضة، تؤدي إلى تزايد أشكال المضاربة على الأراضي التي تحول دون تنفيذ تعهدات الاستثمار [1].

4- الصعوبات والمشاكل الفنية :

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال إلى صعوبات ومشاكل كثيرة نذكر منها :

- عدم القدرة على اختيار الفن التكنولوجي المتطور بسبب عدم توافر التمويل المتاح مما يؤدي إلى استمرار الاعتماد على الفنون الإنتاجية المتقادمة وبالتالي تحقيق معدلات إنتاج ومستويات جودة منخفضة، ومن ثم إنتاج لا يتمتع بمزايا نسبية .
- صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية التي ترفع من مستوى مواصفات ونوعية منتجاتها وتجعلها أكثر قبولا أو قدرة على المنافسة .
- ضعف المستوى الفني لليد العاملة والنقص في المهارات والخبرات المطلوبة لإدارة عمليات الإنتاج والتسويق وغيرها، ويضاف إلى ذلك هجرة اليد العاملة الماهرة إلى المؤسسات الكبيرة، بحثا عن شروط عمل أفضل من حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل بجانب توافر فرص أكبر للترقية .

[1] صالح الصالحي، أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي :الإشكاليات وآفاق التنمية وورشة العمل بعنوان (تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة) القاهرة – جمهورية مصر العربية 18-22 يناير 2004 ص 189 .

5- المشاكل والصعوبات التسويقية :

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات ومشكلات تسويقية على مستوى الأسواق المحلية والخارجية، وتختلف باختلاف نوع المؤسسة وطبيعة النشاط الذي تمارسه، وتتمثل هذه الصعوبات والمشاكل فيما يلي :

- انخفاض الإمكانية المالية لدى المؤسسات يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين، إضافة إلى عدم القدرة على استخدام وسائل النقل المناسبة لتصريف المنتج، وبالتالي ارتفاع تكاليف النقل وعدم استخدام وسائل الإعلان والإشهار المناسبة .
- تفضيل المستهلك المحلي للسلع الأجنبية المستوردة المماثلة للسلع المحلية بدافع التقليد أو المحاكاة، أو بفعل انخفاض أسعارها وخاصة السلع المنتجة في دول جنوب شرق آسيا التي غزة معظم الأسواق الدولية .
- عدم توفر الحوافز المالية والإدارية بالقدر الكافي لتمكين السلع الوطنية من منافسة السلع الأجنبية في الأسواق الخارجية وحتى في السوق المحلية [1] .

المطلب الثاني : مجالات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمثّل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الأولويات التي ينبغي منحها الأهمية الخاصة، في ظلّ التغيرات التي يعرفها المجال الاقتصادي الشامل في اتجاهه نحو اقتصاد السوق، وهذا ما سنحاول عرضه الآن، من خلال تبيّين أهم مجالات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تواكب التطورات العالمية.

أولا: ترقية المحيط المالي والإداري.

يعتبر المحيط المالي والإداري من بين المجالات التي تساهم في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمال سواء كان نقدا أو على شكل ائتمان فهو مفتاح أيّ مشروع يتمّ إنشاؤه، ولهذا يجب أن يحظى الجانب المالي بالأهمية والعناية اللازمة خاصة في كيفية توجيهه ومراقبته، وهذا ما تسعى إليه كل الدول التي تهدف إلى تحديث قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجعله في مستوى التغيّرات الحاصلة على الصعيدين الوطني والدولي، وحتى تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورها المنوط بها على أكمل وجه، يجب أن تحظى بالعناية الكافية وعلاقات متميزة خاصة مع البنوك لتمويل احتياجاتها ويكون ذلك من خلال[2] :

- إنشاء بنك للمعلومات، يسمح للمؤسسة المالية والبنك بالمعالجة السريعة للملفات، وتخفيض المخاطر اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يسمح بتحليل أفضل وملموس لمخاطرها، ومنه إبعاد المخاطر المالية وتخفيض المؤونات التي تقلّل من ربحيّتها.

---

[1] عيسى بن ناصر، حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة قسنطينة، مجلة العلوم الإنسانية دورية دولية علمية تصدرها جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 18 مارس 2010 الإيداع القانوني 2000/21 ص58 .

[2] **حميسي يوسف**، "ماهي آفاق تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "، (فضاءات، مجلة دورية تصدرها وزارة المؤسسات ص وم، العدد 0، جانفي –فيفري 2002)، ص07 .

- إنشاء مؤسسة مالية متخصّصة في تمويل قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- إحداث صيغ تمويل مفصّلة ومنظّمة حسب احتياجات هذا القطاع.
- تقديم مزايا وخدمات إدارية ذات مستوى عال، تستجيب لواقع المرحلة الراهنة.
- تأسيس مؤسسات، تنظيمات، آليات وأدوات للتمويل مكيّفة مع الاحتياجات المتميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بـ :

إنشاء بنك أو عدة بنوك للتنمية متخصّصة في تمويل المشاريع الاستثمارية، وكذا استخدام طريقة للتمويل تسمى بـ"التمويل لإيجاري"، هذه الأخيرة تسمح بالتمويل الكلي للاستثماري بدون الإخلال بالاستغلال المالي للمؤسسة ورأس مال المخاطرة، ومعنى هذه العملية أنّه ليس بالضرورة قيام المستثمر بشراء الأصول الثابتة لغرض استعمالها، ولكن بإمكانه تأجيرها والاستفادة منها في العملية التجارية.

- كما يعتبر الإيجار مصدر تمويل، يماثل القرض مع الاختلافات المترتبة عن امتلاك الأصل، والضمانات وتكلفة الإفلاس والعلاقة بين المؤجر والمستأجر، ولا يمكن اعتبار التمويل التأجيري كبديل للقروض، ولكنّه مكمل له، وهذا حسب إحدى الدراسات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي شملت 600 مؤسسة خلال السنوات من 1976إلى 1981، توصّل الباحثون إلى أنّ المؤسسات التي تستعمل قروض كبيرة يرافقها زيادة التمويل ألتأجيري.
- إنشاء عدة صناديق لضمان القروض الموجّهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تهدف إلى مواجهة الأخطار المحتملة في مجال التمويل منها: صندوق التفريغ، صندوق القروض، صندوق ضمان القروض.
- إنشاء شركات مالية من نوع **Capital-risque** وهي شركات لتوظيف رؤوس الأموال بتحمل المخاطر.
- التخفيض من شروط الدخول للأسواق المالية (البورصة)، وذلك بإنشاء سوق ثانوي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إلغاء الضرائب، أو إيجاد طرق للتخفيف منها عن طريق التوظيفات البنكية للأموال، ممّا يحفّز الادخار ويزيد من احتياطي البنوك.
- إنشاء مراكز التسهيل المتخصصة في الاستشارة المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الهدف من ذلك إيجاد أحسن تركيب لمشاريعها.
- ترقية القروض الجماعية التي تشترك في تقديمها مجموعة من البنوك مع اقتسام المخاطر المحتملة.

كما يجب أن لا نغفل عن ترقية المحيط الإداري الذي يعتبر عامل مهم يساعد على تبسيط الإجراءات وتخفيف الطرق التي تعرقل أحيانا بعض التطبيقات الميدانية قصد تشجيع وترقية استثمار الأنشطة الإنتاجية، كما ينبغي تنمية كل العمليات التي من شأنها تحقيق الفعالية فيما بين القطاعات التي تولي أهمية للاستثمار، فنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يعتمد أساسا على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيّرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات، ويتوقف كذلك على مستوى التعاون بين العاملين ومرؤوسيهم وهذا ما تفتقده مؤسساتنا الجزائرية التي تتميّز بالبطىء [1]، فمثلا المشاريع الاستثمارية المسجلة لا تتجسّد في الميدان إلاّ بعد مرور حوالي 30شهرا على بداية تسجيله كمعدل وطني عام، وبالتالي فلا بدّ من ترقية المحيط الإداري على صعيد المعاملات وثقافة تتقبل فكرة تطوير الاستثمار.

ثانيا : الترقية على مستوى نظام المعلومات والتشاور.

تلعب المعلومات دورا فعّالا في إعداد إستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتكفّل بمعالجة هذه المعلومات مؤسسات متخصّصة في مجال المعلومة الاقتصادية والإحصائية، ويعدّ نظام المعلومات الاقتصادية والاجتماعية *(SIES) لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشروع واسع يرمي إلى وضع إعلام اقتصادي شامل للقطاع .

1- مشروع تطوير جهاز (SIES) :

يعتمد تطوير جهاز (SIES) على حصر المتعاملين الاقتصاديين، وبناء قاعدة للمعطيات، وتوزّع مصادر المعلومات مع المؤسسات المرتبطة، وتتمثّل محتوياته في[2]:

1-1 إحصاء المتعاملين الاقتصاديين :

تسمح هذه العملية بمعرفة أدق لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك متابعة ديمغرافيتها، كما أنّ التعرف الجيد على المتعاملين الاقتصاديين، وكذا على الاتجاهات والمبادلات الاقتصادية يسهّل على السلطات العمومية تطبيقا عقلانيا لسياسات الترقية لصالح هذا القطاع المنشئ للثورة والمحدّد لمناصب الشغل.

1-2 إنشاء وتنظيم قواعد المعطيات :

حيث تشمل القواعد التالية :

- قاعدة المعطيات حول الفروع ذات الإمكانيات العالمية : جمع المعطيات الاقتصادية الحالية لإعدادها لمرحلة مستقبلية ذات قدرات عالية في القيمة المضافة .

[1] **عبد الرحمن بن عنتر، واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف،** 2001 ص03 .

* - Système d'Information Economique et Social

[2] **سعيد حدّاد،** " تطوير نظام الإعلام الاقتصادي للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة"، (فضاءات، مجلة دورية تصدرها وزارة المؤسسات ص وم، العدد0، الجزائر، جانفي، فيفري 2002)، ص10 .

- قاعدة معلومات حول الإمكانيات العقارية : وذلك بهدف إنشاء سوق حر للعقار الصناعي وخوصصة تسيير المناطق الصناعية، وتثمين المعلومات حول العروض في السوق العقارية من المناطق الصناعية، المحلات التجارية، المخازن ...الخ.
- قاعدة معطيات حول خطوط القرض الخارجي، وذلك في إطار تجسيد بروتوكول التعاون مع البنوك التجارية، لذا يجب أن تلعب المعلومات دورها لإبراز هذا الجانب وتوسيعه .
- قاعدة معلومات حول فرص التصدير: متابعة الأسواق الخارجية لاسيما فيما يخص المتعاملين الداخليين في شبكة التصدير والاستيراد، وبالتنسيق مع المؤسسات المختصة تسمح لها ببناء قاعدة خفيفة .
- لوحة قيادة القطاع : جهاز المعلومات الاقتصادية **(SIES)** مجهّز بسلسلة من المؤشرات الاقتصادية بصفة منتظمة ودورية، تسمح بمتابعة تطور الوضعية الاقتصادية واتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب.

2- الأهداف الأساسية لمشروع (SIES) :

الأهداف الأساسية التي تسعى إليها المحاور الكبرى لمشروع **(SIES)**، ترتكز على إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية خاص بالمؤسسات، ومسك جدول استدلالي يترجم تطور المؤشرات المميزة للقطاع في إطار الاقتصاد الكلي، ويكون بنك المعلومات هذا مفتوحا على الخط، ليمكّن المستعملين من استغلاله بشكل واسع، ويحتوي على معلومات تهمّ المحلّلين الاقتصاديين ورجال الأعمال حاملي المشاريع، والباحثين عن فرص الاستثمار، كما يجب ربط الاتصال ألمعلوماتي مع أهمّ الأقطاب المتخصّصة في معالجة المعطيات مثل: الديوان الوطني للإحصاء **(ONS)**، المركز الوطني للسجل التجاري **(CNRC)**، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي **(CNES)**.... الخ[1].

أمّا على مستوى التشاور، فهو يعتبر استثمارا غير مادي، يطلب من أهل الخبرة والاستشارة سواء العاملين من خلال مكاتب الدراسات، ومكاتب الهندسة والمخابر، ومؤسسات البحث العلمي، التجنّد لربح معركة التحولات ومخاطر التحديّات التي تفرضها العولمة وتحدياتها .

ومن هذا المنطلق، فعلاقة سوق الخبرة والاستشارة بعالم المؤسسات خخصوصا مع المراهنة على ربح معركة التأهيل، والوصول إلى مستوى مقبول من المنافسة [2] .

فالتشاور مجال مهم في مواجهة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظلّ الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وعليه يجب البحث على أساليب تطويره.

[1] سعيد حداد، المرجع نفسه، ص11 .

[2] **عامر ولد ساعد سعود**، " سوق الخبرة والاستشارة"، (فضاءات، مجلة دورية، العدد2، الجزائر، مارس 2003)، ص16 .

ثالثا : الترقية على مستوى التكوين.

من أحد أسباب عدم صمود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعفها على صعيد التنافسية، وهذا يعني إعداد برامج للتكوين موجّهة خصيصا إلى إطارات ومسيري المؤسسات، وكذا المقاولين حول نماذج وتطبيقات التسيير الحديثة، اكتساب ثقافة وكفاءة التسيير، فضلا عن إنشاء مراكز الدعم والدراسات ومشاتل المؤسسات[1].

ونظرا لما يتميز به الاقتصاد من تطورات تكنولوجية معقدة، فإن تكوين اليد العاملة من مسيرين ومقاولين وإطارات وفقا لتطبيقات ونماذج التسيير الحديثة، أصبح من الأولويات التي يجب أن تركّز عليها حتى تتمكّن من مواكبة التغيرات الحاصلة، لهذا يجب على الدولة أن تقوم بدورها، وذلك بتوفير وتسهيل السبل للوصول إلى إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار المبادلات العالية المستقبلية، لتكون على المستوى الدولي والجهوي أكثر فأكثر متفوقة على مستوى التكوين في الاقتصاد والتجارة الدولية، وعلى هذا المستوى يتمثّل دور الدولة في تأمين ديمومة التكوين على أساس :

- إطار سياسي كلي أو إجمالي يستهدف التطور الدائم لتكوين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- سياسة تقييم للموارد البشرية من أجل تخطيط وتسيير مسار الوسائل والنشاطات البيداغوجية.
- تنظيم نقي للقطاع من أجل المحافظة على مستوى ونوعية القطاع .
- مشاركة واسعة لمستخدمي القطاع على مستويات التكوين .

كما أنّ وضع إستراتيجية للتكوين تمكّن من تحديث وتقيّيم القدرات الثقافية للقطاع وإعادة تأهيل الجهاز الإداري التقني وتكوين العمال، ولتحقيق هذه الأهداف والمزايا التي تساهم في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب :

- إنشاء مراكز جديدة للتكوين لمواجهة الطلب الذي يؤدي لتطوير القطاع .
- تشجيع إنشاء مراكز خاصة للتكوين النوعي للقطاع .
- إنشاء وحدة بحث وتطوير على مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- التأكيد على إنشاء مراكز التكوين مختلطة مع الأجانب من أجل الوصول إلى التقنيات البيداغوجية الحديثة.

ومن أجل تكوين مؤسسات حديثة النشأة تقام مشاتل للمؤسسات، حيث نصّ القانون التوجيهي رقم 01/18 المؤرخ في 2001/12/12 في المادة 12 منه على إنشاء مشاتل لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين الأهداف المهمّة التي تسعى إليها هذه المشاتل هو تشجيع بروز المشاريع المبتكرة وإعطاء الدعم للمبتكرين الجدد وتطوير التعاون بين المؤسسات الجامعية والمحيط المؤسساتي، كما تكمن أهمية المشاتل في أنّها تساهم في تقيّيم المشاريع مع أصحابها لتحديد وسائل تجسيدها ومساعدتهم لتحديد الشركاء الضروريين

[1] المشتلة هي هيئة الاستقبال تقترح محلات ومساعدات وخدمات تلاءم احتياجات المؤسسة حديثة النشأة أوفي طور الإنجاز.

لتحقيق المشروع (الشركاء الصناعيّون، التقنيّون، الاقتصاديّون، الماليون، التجاريون.....الخ)، وكذا مرافقتهم عبر وسائلهم المادية من أجل الحصول على استقلاليتهم وفقا لإجراء معدّ سابقا، ليضع بذلك في متناول المنشئين الجدد محلاّت ووسائل تقنية، لإتمام مشاريعهم ووضع مؤسساتهم حيّز التنفيذ والعمل على تطويرها.

رابعا : الترقية على مستويات أخرى :

تلعب مجالات الترقية المذكورة سابقا دورا هاما في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ذلك توجد هناك مجالات أخرى يجب الاهتمام بها، لأنّها تقف عائقا أمام تحقيق أهداف هذه المؤسسات من بينها :

1- الترقية على مستوى العقار الصناعي :

أصبحت عملية تطهير المحيط الاستثماري ضرورة ملحّة في إدارة وتنظيم السياسة الاقتصادية، ولهذا فإنّ أحد مكونات المحيط الذي يعرقل الاستثمار هو العقار، والواقع يبين لنا أنّه أكبر مشكل يقف أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لغياب نظرة شاملة في ميدان خلق وإنشاء المناطق الصناعية ومناطق النشاط، لذلك فوضع سياسة واضحة في ميدان العقّار يشكّل تحفيزا لإقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وتشجيعا للاستثمار، ويتمّ ذلك من خلال[1] :

- إنجاز دراسة تتعلق بتحديد جميع الأراضي، مع تمثيل حدودها ومساحتها لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنّها تمثّل الدعامة الأساسية والضرورية لإعداد الخريطة الحيّزية للنسيج الوطني لقطاع المؤسسات .
- إنشاء وكالة وطنية للعقار الصناعي (**ANFI**)* على المستوى المحلي، تتولى القيام لدى مختلف المصالح بتسوية إجراءات الحصول على العقار .

2- الترقية على مستوى المناولة :

يمكن تعريف المناولة بأنّها: "جميع العلاقات التعاونية التكاملية، التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر من خلال مراحل العملية الإنتاجية، بموجبها تقوم منشأة مقدمة للأعمال بتكليف منشأة أو أكثر (تسمّى منفّذة للأعمال أو مناولة أو مجهّزة) متخصّصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدّد مسبقا وملزم للطرفين

3- أهمية المناولة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إنّ المؤسسات المتعاقدة في إطار المناولة ستجني فوائد عديدة تتمثل فيما يلي :

- تطوير خبرتها، وذلك من خلال الاستفادة من الخبرات الفنية والخدماتية للمؤسسات الكبيرة.
- توفير مصدر تمويل من غير المؤسسات المالية .
- تأمين تسويق متوجاتها بسهولة ويسر وتحسين أدائها .
- تشجيع المبدعين، وأصحاب الكفاءات على إقامة مشاريع جديدة تساهم في هذا النوع من النشاط .

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات ص وم في الجزائر، (الدورة العامة العشرون:جوان2002)، ص60 .

*- Agence National de Fabrication Immobilier

بالنسبة للجزائر، تمّ إنشاء بورصة المناولة والشراكة طبقا لأحكام القانون رقم 90/31 المؤرخ في 1990/12/04 والخاص بالجمعيات، حيث تعتبر هذه البورصات جمعيات ذات طابع غير ربحي، وتتكوّن من مؤسسات عمومية وخاصة، إضافة إلى دعم السلطات العامة، ومساهمة الهيئات المتخصّصة بأشكالها المختلفة .

ومن بين مهام البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة ما يلي :[1]

- إحصاء الطاقة الحقيقية للمؤسسات الجزائرية للمناولة.
- إجراء العلاقات بين عروض وطلبات المناولة، والاشتراك على المستوى الوطني والدولي.
- تشجيع الاستعمال الأمثل للقدرات الإنتاجية، التي تمتاز بها الصناعات الموجودة حاليا أو التي يتمّ إنشاؤها.
- إعلام وتوجيه وتزويد المؤسسات بالوثائق المناسبة.
- مساعدة المؤسسات عن طريق تقديم النصائح والمعلومات اللازمة.
- تنظيم وتنشيط اللقاءات والمؤتمرات حول موضوع المناولة.
- إعداد المؤسسات الجزائرية للمشاركة في المعارض والصالونات.

وتهتمّ بورصة المناولة في الجزائر أساسا بفروع :الصناعات الميكانيكية والتغذية، صناعة النسيج والخياطة والجلود، الصناعات الالكترونية والكهربائية، الخدمات، صناعة البلاستيك والمطّاط والصناعة الغذائية.

وتتمثّل نشاطاتها أساسا في تقديم المعلومات التقنية والصناعية، وبنك معلومات محدث، فالبورصة بمثابة وسيلة تنظيم عروض وطلبات المناولة والمنتجات، إضافة إلى ذلك أنّها وسيلة لتقديم المساعدة فيما بين الشركاء.

لهذا تعتبر المناولة الأداة المفضّلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيجب العمل على ترقيتها وتطويرها.

المطلب الثالث : تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أولا – تعريف برنامج التأهيل :

يمكن تعريف برنامج التأهيل بأنهً عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن تصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي ، خاصة في إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية، وبرنامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، الإنتاجية، الاستثمارية والتسويقية ومن ثم فبرنامج التأهيل مسار تحسين دائم أو إجراء تطوير يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بها هذه المشروعات، كما يمكن القول أن برنامج التأهيل له جانبين، جانب خارجي يمثل الامتيازات التي تمنحها الدولة لهذا القطاع وجانب داخلي يتضمن الإصلاحات الداخلية التي تمس المؤسسة ذاتها، ويمكن التعبير عن برنامج التأهيل في الشكل التالي [2]:

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، "نشاطات الوزارة"، (مجلة فضاءات، العدد0، الجزائر، جانفي– فيفري 2002)، ص13 .

[2] صالح الصالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، العدد 3 / 2004، ص 42.

الشكل رقم (02) : برنامج التأهيل

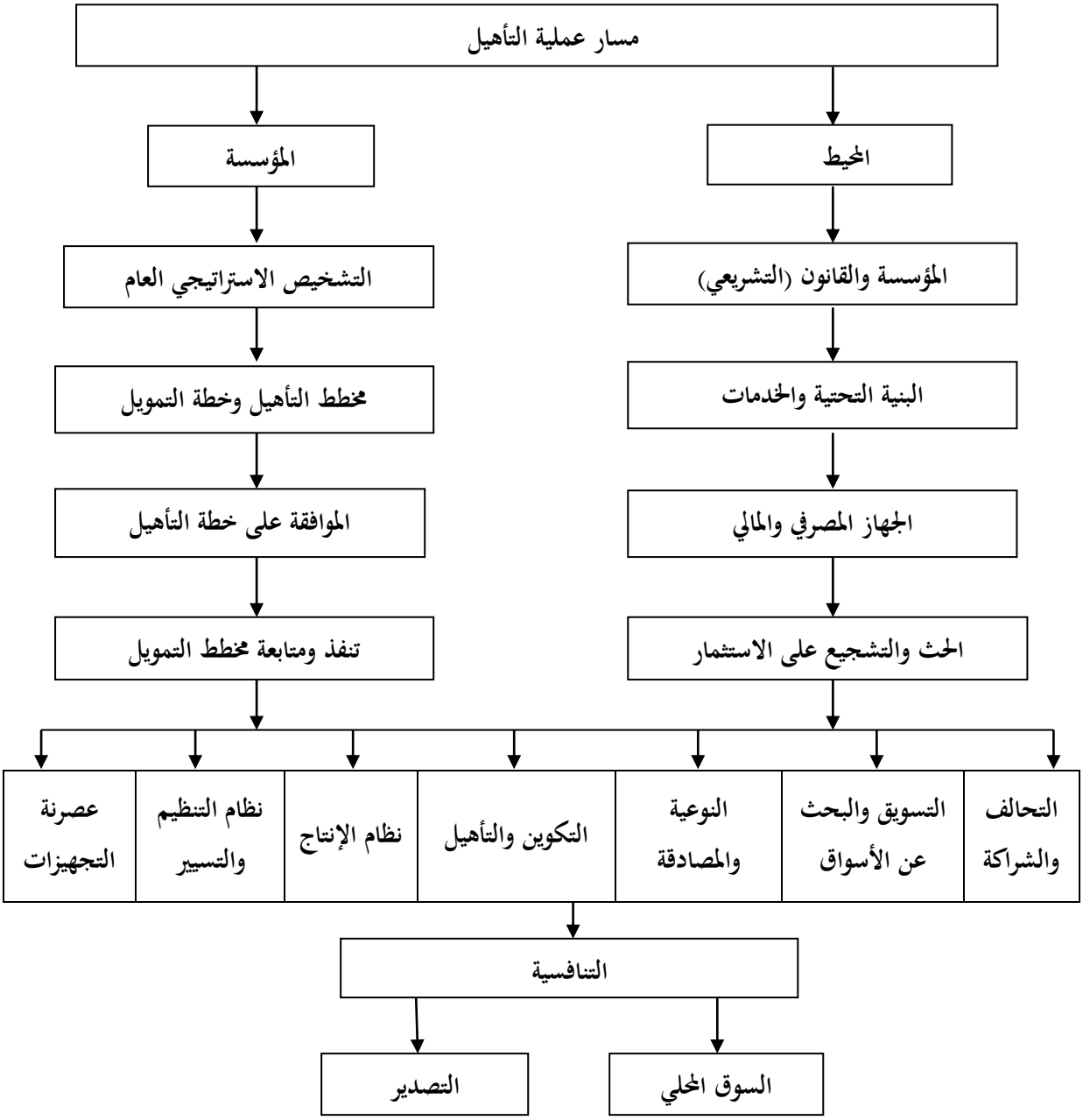

المصدر: صالح الصالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، العدد 3 / 2004

من خلال الشكل يتضح لنا أن تأهيل المؤسسة مرتبط ارتباطا وثيقا بتأهيل المحيط فتأهيل المؤسسة يشمل :

- عصرنه التجهيزات وذلك لرفع الكفاءة الإنتاجية وكذا تحقيق أكبر عائد بأقل تكاليف ممكنة.
- نظام التنظيم والتسيير : ويهدف إلى تنمية ثقافة المسيرين، وكذا تطوير قدراتهم الفكرية والمهنية حتى تكون لهم أفكار تمكنهم من التحكم في آليات التوقع المستقبلي ومواجهة كل المخاطر، وكذا التدخل في توجيه السياسة العامة داخل المؤسسة في مجالات التفكير الاستراتيجي وكذا طرق جمع المعلومات الإستراتيجية...إلخ.
- أنظمة الإنتاج وذلك للرفع من الكفاءة الإنتاجية وكذا التحكم في التكاليف.
- التكوين والتأهيل البشري : وذلك بالقيام برسكلة العمال وكذا تكوين المسيرين بطرق حديثة لمسايرة تطور تقنيات التسيير.
- الجودة والمصادقة : ويقصد بها استعمال التكنولوجيات المختلفة من اجل تحسين جودة المنتوجات ومطابقتها للمواصفات الدولية.
- التسويق والبحث عن الأسواق : حيث أن بقاء المؤسسة مرتبط بقدراتها على إرضاء الزبائن لذلك وجب أن تكون المؤسسة على دراية كاملة بحاجات الزبون وكذا السلع المناسبة.
- التحالف والشراكة : وهذا لاكتساب الخبرات وكذا مساعدة المؤسسات الشريكة على تحديد الطرق المثلى الواجب إتباعها.

أما فيما يخص محيط المؤسسة فيتعلق بـ :

- تأهيل المحيط القانوني والإداري: وذلك بمراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبسيط الإجراءات واعتماد الشفافية في معالجة الملفات.
- البنية التحتية والخدمات: وتشمل كل من شبكات النقل والمواصلات وكذا تهيئة المناطق الصناعية.
- المحيط البنكي والمصرفي : باعتبار البنوك الأداة الأساسية لتنفيذ أو تجسيد أي برنامج اقتصادي ومتابعته لهذا يجب تكييف قواعد تسييرها وفق احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الحث والتشجيع على الاستثمار: وذلك بتبسيط النظام الجبائي وكذا كل ما يدفع لتشجيع الاستثمار من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

[1] كمال رزيق، " التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر"(الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 29 - 30أكتوبر 2001)، ص 11-12.

ثانيا – أهداف عملية التأهيل .

يمكن تو ضيح الأهداف الرئيسية لتأهيل المؤسسات الجزائرية كما هو موضّح في الشكل التالي:

شكل رقم (03) : الأهداف الرئيسية لبرنامج التأهيل الموضوع من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

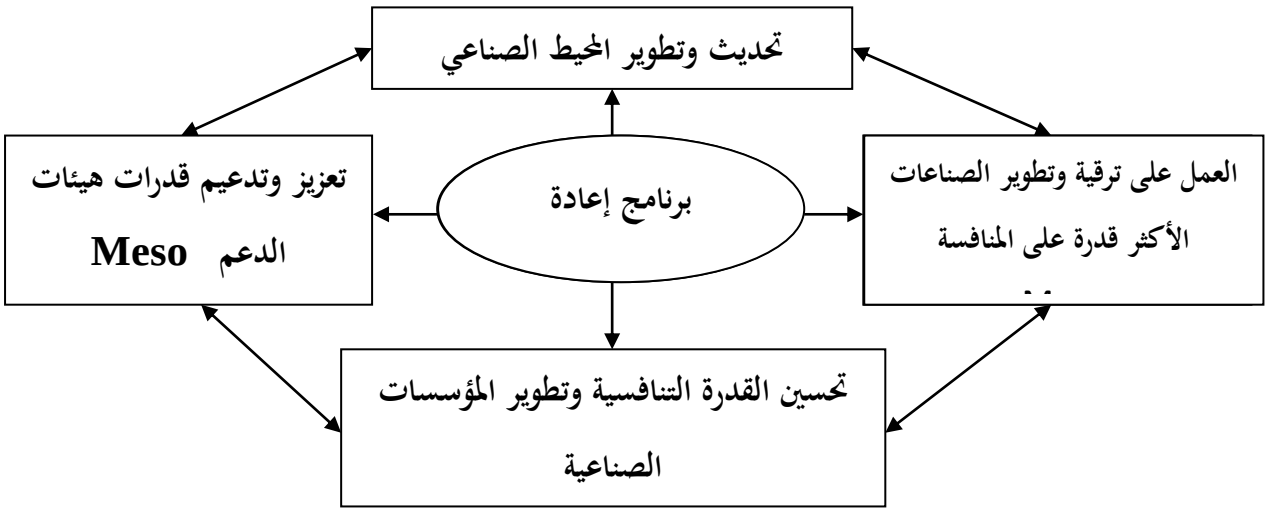

Source: Mohamed La mine Dahoui, Restructuration et mise à niveau d'Entreprise, (Alger, 2003) p74.

من خلال الرسم يتضح أن أهداف البرنامج تكون على ثلاثة مستويات :

1- **المستوى الكلي :** وهي الأهداف التي تسهر السلطات الاقتصادية على تنفيذها لوضع الآليات الأساسية التي تخلق المناخ المناسب لعمل المؤسسة الاقتصادية ، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- إعداد سياسة اقتصادية تكون أساسا لبرامج السند والحث على رفع المستوى التأهيلي، آخذة بعين الاعتبار الفرص المتاحة من قبل القدرات الوطنية والدولية .
- وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات والهيأة الحكومية بإجراءات على المستوى القطاعي والجزئي.
- إعداد برامج التأهيل للمؤسسة الاقتصادية ومحيطها [1].

2- **على المستوى القطاعي :** يهدف البرنامج في هذا الإطار إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها وإمكانياتها وتدعيمها لغرض مساعدة المؤسسة[2].

ويتعلق الأمر أساسا بـ :

- جمعية أرباب العمل للقطاع الصناعي.
- المؤسسات شبه العمومية.

[1] عبد اللطيف بلغرسة . أ ، رضا : أثر السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مجلة محكمة متخصصة في الدراسات والأبحاث الاقتصادية تصدرها جامعة فرحات عباس ، سطيف العدد الأول 2002 ص 176

[2] معطى الله خير الدين، كواحلة يمينة، إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي17 و 18 أفريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ص 764 .

- مؤسسات ومراكز المصادر التكنولوجية والتجارية.
- هيئات التكوين المتخصّصة.
- البنوك والمؤسسات المالية.
- هيئات تسيير المناطق الصناعية.

أمّا الإجراءات التي تساعد على تحسين أداء مؤسسات الدعم، وبالتالي دعم التنافسية هي :

- التكوين في مجال منهجية تقييم المشاريع .
- منهجية تقييم ومتابعة برامج التأهيل .
- مراقبة عملية التأهيل لإدماجها في تطوير إعادة الهيكلة الصناعية .
- تحديد وتشريح وتأهيل ما هو موجود .

افتراضات ودراسات الجدوى للهياكل الجديدة، والمساعدة في انتشار هياكل جديدة .

4- **على المستوى الوحدوي** : التأهيل برنامج محفّز على تحسين النوعية، وليس برنامج ترقية الاستثمارات، أو المحافظة على المؤسسات التي تعيش وضعيات صعبة، بل هو برنامج يساعد المؤسسة على وضع آليات تطوير وتوقّع وتحليل نقاط الضعف.

أمّا الإجراءات التي يجب على المؤسسة اتخاذها لتأهيلها فهي :

- دراسة التشريح وخطط التأهيل .
- الاستثمارات غير المادية مثل: دراسات البحوث والتطوير .
- المرافقة التقنية (الملكية الصناعية)، البرمجيات، التكوين، وضع حيّز التطبيق نظام النوعية، المعايير، نظم المعلومات ونظم تسيير المعلومات، كل استثمار غير مادي يساهم في تحسين التنافسية .
- الاستثمارات المادية : تجهيزات الإنتاج، تجهيزات الشحن والتخزين، تجهيزات مواد المخابر والقياس، تجهيزات الإعلام الآلي، تجهيزات ذات منفعة صناعية (ماء، كهرباء....).

كما يتضمّن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الأهداف نذكر منها : [1]

- الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : حتى تستطيع المؤسسة تحقيق هذا الهدف يجب إتباع الإجراءات الآتية :
  - مراعاة المقاييس الدولية فيما يخص النوعية.
  - تزويد أرباب العمل بمفهوم ثقافة المؤسسة وهذا لتدعيم إمكانيات التسيير لديهم
- توسيع مجال التسويق أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : حتى يتحقق ذلك يجب:
  - تلبية حاجات المستهلك الحقيقية للمنتج الحقيقي الأجنبي.

[1] زويتة محمد صالح، مرجع سابق ص 48 .

- الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية الموجودة، من أجل توفير فرص ملائمة للتصدير.
- العمل على تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التحكم في الأسعار بصورة فعّالة.
- تطوير الشراكة الدولية.
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إعادة انتشارها وتفرّعها.

- الحفاظ على مناصب الشغل: من أولويات برنامج التأهيل الحفاظ على مناصب الشغل أو العمل على توفير فرص جديدة للتشغيل من جهة أخرى.
- الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : يرجى من هذا الهدف تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة، ويكون ذلك عن طريق تطبيق الأفكار الجديدة في مجال تسير اليد العاملة والتقييم المحاسبي.

ولتحقيق هذه الأهداف تشرف مجموعة من الهيئات المختصة على تطبيق برنامج التأهيل وهذه الهيئات هي :

1- المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية (DGRI) :

حيث تعتبر الجهة المكلفة بتسيير البرنامج الخاص بالتأهيل تقوم بعدة مهام في إطار برنامج التأهيل هي كالتالي :[1]

- تحديد الإجراءات والشروط التقنية والمالية والتنظيمية لبرنامج التأهيل.
- وضع برنامج إعلامي تحسيسي للمؤسسات والهيئات المعنية بالبرنامج.
- تطوير وترقية برنامج تكوين المختصين والأفراد المعنيين بالإشراف على تنفيذ برنامج التأهيل.
- التعرف على حاجات المؤسسات والهيئات الإدارية من معلومات متعلقة ببرنامج التأهيل والعمل على توفيرها.
- اقتراح تعديلات فيما يخص النصوص القانونية التي تنظم المؤسسات والتي لها علاقة مباشرة بإصلاحها.
- تلقي ملفات المؤسسات الراغبة في تنفيذ البرنامج ودراستها على مستوى الأمانة التقنية قبل أن يتم إرسالها للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI).

2- اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI) :

تتمثل مهام هذه اللجنة حسب النص رقم 05 من المرسوم التنفيذي رقم 192 /2000 المؤرخ في 16-07-2000 فيما يلي:[2]

- إعداد وتقديم شروط تقديم المؤسسات لملفات الاستفادة من البرنامج.
- تحديد المبالغ المالية التي يمكن الاستفادة منها قصد تنفيذ برنامج التأهيل.
- دراسة ملفات التأهيل المقدمة من قبل المؤسسات لتغطية جزء من التكاليف التي تتحملها المؤسسة أثناء سير عملية التأهيل.

[1] fonds de promotion de la compétitivité industrielle MIR , p14-15

[2] مرجع سابق زويتة محمد صالح، ص 48 .

- دراسة طلبات تمويل العمليات المتعلقة بترقية محيط المؤسسات الصناعية وكذا المؤسسات الخدماتية المرتبطة بالصناعة مثل (طرقات – شبكة الكهرباء ....إلخ).
- اقتراح إجراءات مساعدة لتحسين التنافسية الصناعية.
- إصدار القرار المتعلق بملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات بعد دراستها.
- تأسيس اتفاق بين وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والمؤسسة المستفيدة من البرنامج.
- كما يترأس هذه اللجنة وزير الصناعة وإعادة الهيكلة وتتكون من عدة ممثلين :
  - ممثل عن وزارة المالية.
  - ممثل عن وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.
  - ممثل عن وزارة التجارة.
  - ممثل عن وزارة الشؤون الخارجية.
  - ممثل عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
  - ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.
  - ممثل عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى ممثل عن جمعيات أرباب العمل، البنوك، الغرف التجارية...إلخ .

3- صندوق ترقية التنافسية الصناعية (FPCI):

تم إنشاء هذا الصندوق لتمويل جزء من عمليات تنفيذ البرنامج الخاص بتأهيل المؤسسات وهذا بموجب قانون المالية لسنة 2000 وتتم هذه المساعدات في شكل أموال وتصنف هذه المساعدات إلى صنفين :

3-1 مساعدات مالية موجهة للمؤسسات : وهي موجهة لتغطية جزء من التكاليف التي تتحملها المؤسسة في:

- قيامها بالتشخيص الاستراتيجي الشامل لوضعيتها ووضع خطة التأهيل الخاصة بها.
- الاستثمارات المادية كشراء التجهيزات وغير المادية التي تدخل في إطار تكوين المسيرين والتدريب على استعمال التكنولوجيا.

3-2 المساعدات المالية الموجهة لهيئات الدعم:

وهذه المساعدات موجهة أساسا لتغطية التكاليف المتعلقة بـ:

- العمليات الموجهة لتحسين محيط المؤسسات الإنتاجية أو مؤسسات الخدمات الخاصة بالقطاع الصناعي مثل: المؤسسات التي تهدف إلى تحسين الجودة، الملكية الصناعية ....إلخ.

- العمليات المتعلقة ببرامج تكوين مسيري المناطق الصناعية وكل العمليات الخاصة بتحسين القطاع الصناعي.

وتجدر الإشارة إلى أنه إلى جانب هذا الصندوق (**CNCI**) هناك مصادر أخرى لتمويل المؤسسات منها: الصندوق الوطني للبيئة، صندوق خاص بتطوير الصادرات، الصندوق الخاص بتطوير الجنوب، صندوق تطوير التمهين، صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.... الخ.

4- برنامج MEDA :

هو عبارة عن برنامج تم التوقيع عليه من قبل الجزائر والإتحاد الأوروبي سنة **1992**، واستمرت المفاوضات بين الطرفين إبتداءا من سنة 1996 للوصول إلى برنامج(**1996– 1998**) بغرض ترقية ومساعدة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم بموجب هذه المعاهدة الاتفاق على تمويل مشترك بقيمة 75 مليون أورو من قبل اللجنة الأوروبية و5 مليون من قبل الحكومة الجزائرية و4 مليون أورو من الهيئات والمؤسسات المرشحة للاستفادة من البرنامج ويهدف البرنامج إلى ما يلي :

- إعادة تأهيل وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتمكينها من مواجهة متطلبات اقتصاد السوق.
- مساعدة هذه المؤسسات في الحصول على معلومات مهنية.
- المساهمة في تمويل أفضل لهذه المؤسسات .
- تحسين المحيط التنظيمي والمؤسساتي .

5- كما استفادت الجزائر من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (**PNUD**) المقدر ب 114 مليون دولار تم البدء في استغلالها منذ السداسي الأول لسنة (2000) والذي يهدف إلى عصرنه المؤسسات وتطوير أدوات الإنتاج والاستثمار في الأنشطة اللامادية (التكوين) وفي هذا الإطار تم إنشاء صندوق التنافسية الصناعية **(FDCI)** بموجب قانون المالية لسنة **(2000)** والذي من أهدافه :

- تقديم الدعم المالي للمؤسسات الصناعية التي تقوم ببرامج إعادة التأهيل .
- تمويل الأنشطة المتعلقة بتحسين المحيط المباشر للمؤسسات الصناعية.

وفي إطار ميزانية التجهيز لسنة **2001** خصصت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة غلاف مالي يقدر ب **150** مليون دج لتنفيذ برنامج نموذجي لإعادة تأهيل **30** مؤسسة صناعية وذلك لتمويل الدراسات التشخيصية لأداء هذه المؤسسات وتحضير براج إعادة التأهيل ودعم تنفيذ البرامج الخاصة بالتكوين والاستثمار في المجال اللامادي وتم الانطلاق الفعلي لهذا البرنامج في نوفمبر2001 . [1]

[1] معطى الله خير الدين، أ .كواحلة يمينة، مرجع سابق ص 766 .

6- برنامج (GTZ) الهيأة التقنية الألمانية: في إطار سعي الجزائر لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم الاتفاق على تعاون جزائري ألماني في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية تتمثل أهداف هذا البرنامج في العمل على :

- الرفع من تنافسية المؤسسات .
- تأهيل المؤسسات لاقتحام الأسواق الأجنبية .
- التكوين في محال التسيير.

لقد حدد أيضا هذا البرنامج المؤسسات التي يمكن لها الاستفادة من عملية التأهيل وهي:

- الصناعات الغذائية .
- الصناعات الكيماوية والصيدلانية .
- صناعة مواد البناء .
- صناعة الحديد والصلب .
- المؤسسات المنشاة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والمكونة من 1 إلى 10 عمال يقوم هذا البرنامج بالنشاطات التالية:
- تكوين مستشارين مختصين في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تكوين المحاضرين لفائدة مسيري المؤسسات عن طريق تحضير مواضيع التكوين، متابعة المكونين .
- دعم مراكز وهيئات الدعم عن طريق تحسين كفاءات المسيرين فيما يخص الطرق التسييرية، الاتصال[1].

[1] عروب رتيبة، ربحي كريمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية .يومي17 و 18أفريل 2006 جامعة حسبة بن بوعلي الشلف، ص 725 .

خاتمة الفصل الأول :

من خلال تطرقنا إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم الأشكال والخصائص التي تتميز بها وكذا دورها وأهميتها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة، تبينت لنا صعوبة إعطاء تعريف لهذه المؤسسات ويعود سبب ذلك إلى التباين والاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى واختلاف طبيعة النشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات في الدولة نفسها هذا ما جعل البلدان والمنظمات الاقتصادية العالمية المهتمة بهذا القطاع تعتمد على جملة من المعايير الكمية والنوعية لتحديد تعريف هذه المؤسسات التي أخذت عدة أشكال وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة وذالك من خلال دراستنا لأنواع التصنيفات المعتمدة في تحديد أشكال وخصائص هذه المؤسسات, ونظرا للأهمية البالغة التي تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أصبحت ميزة مختلف الدول باختلاف درجة تطورها وتقدمها حيث أولت لها اهتماما خاصا من خلال وضع برامج وسياسات لترقيتها وتأهيلها، وهذا بغرض إزالة جميع الصعوبات والمشاكل التي تعرقل من انتشارها في شتى المجالات،

الفصل الثاني

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الشغل في الجزائر

تمهيد :

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا أساسيًا ومهمًا في استيعاب نسبة كبيرة من القوة العاملة والحد من ظاهرة البطالة، حيث تشير إحصائيات دول لها تجارب رائدة بهذا المجال قدرتها على استحداث وظائف ومهن جديدة، وأصبح لدى كثير من المسؤولين قناعة بضرورة دعم هذا النوع من المؤسسات، ومن هنا تحقق الاعتراف بها، بل قد يكون إجماعا مطلقا بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تشجيع التشغيل الذاتي والمبادرات الفردية وإطلاق الطاقات الشابة والإبداعات مما يسهم بفاعلية في عملية التنمية والحد من مخاطر البطالة، بفضل ما تتميز به هذه المؤسسات من قدرة على خلق فرص عمل منتجة وصمودها أمام الأزمات الاقتصادية.

لهذا خصص هذا الفصل من البحث، لمعرفة وضعية التشغيل والبطالة في الجزائر وتحليل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمحاولة تسليط الضوء على الدور الاجتماعي والمتمثل في خلق مناصب شغل بصفة خاصة، ما سيقودنا إلى عرض واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتناول مختلف العوامل المؤثرة على التوظيف في هذه المؤسسات.

المبحث الأول : التشغيل والبطالة في الجزائر

إذا كان النمو الاقتصادي السريع المترتب عن سياسة الاستثمار قد مكن خلال سنوات عديدة توفير مكثف لمناصب الشغل حتى أنه في مرحلة معينة فاق عرض العمل عن الطلب عنه، إلا أن هذه المتراجحة بدأت تتغير في بداية الثمانينيات وذلك خلال الأزمة الاقتصادية العالمية التي تجلت عنها انخفاض الإيرادات من العملة الصعبة ومنها انخفاض الواردات وحجم الاستثمارات .

المطلب الأول : إشكالية البطالة في الجزائر

تمثل البطالة في الوقت الراهن اهتماما بالغا على المستوى العالمي والمحلي باعتبارها مشكلة أساسية وظاهرة عالمية لا يخلوا منها أي مجتمع من المجتمعات، وفي هذا الصدد تواجه معظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية هذه المشكلة، مهما كانت مستويات تقدمها ومهما اختلفت أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتحظى دراسة البطالة باهتمام العلماء والباحثين والسياسيين في المجتمع، بالنظر لما تكتسبه هذه الظاهرة من خصائص سواء من حيث حجمها وتطورها وتفاقمها المضطر، أو من حيث أسبابها والعوامل التي

تؤدي إليها [1]، ومهما كانت أسباب البطالة فهي تتمثل في طابع واحد وهي وجود الآلاف من العاطلين في الشوارع يبحثون عن عمل .[2]

أولا – مفاهيم حول البطالة :

1- مفهوم البطالة : إن البطالة ظاهرة اقتصادية واجتماعية يصعب قياسها بدقة، وهي تعني عدم وجود مناصب شغل للأشخاص الذين يتقدمون بطلبات عمل (عرض قوة العمل) واقتصاديًا تعني زيادة عرض العمل عن طلب عنه،كما يقصد بالبطالة عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توافرت له القدرة على العمل والرغبة فيه[3].

وحسب منظمة العمل الدولية فإن العاطل كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد ولكن دون جدوى [4] ،وتقاس البطالة بالمعدل الناتج عن قسمة إجمالي العاطلين عن العمل على قوة العمل [5].

2- قياس البطالة[6] : عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة من القوة العاملة (الفئة النشطة) في المجتمع عند زمن معين، وهو يعطينا نسبة العاطلين عن العمل من الفئة النشطة، حيث :

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / عدد أفراد الفئة النشطة) × 100

- **الفئة النشطة** : تحتوي على الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون، إذن العناصر التي تتضمنها الفئة النشطة هي:
- **العاملون** : هم الأفراد الذين يعملون مقابل أجر عند الغير، أو في مؤسسة خاصة، أو الذين يعملون طول الوقت أو لبعض الوقت.
- **العاطلون** : هم الأفراد القادرون على العمل ويبحثون عنه ولكن ليس لديهم وظيفة.

ملاحظة : هناك عناصر تستبعد من القوة العاملة وهي :

- **الأفراد دون سن معينة :** تختلف هذه السن من دولة إلى أخرى فمثلا في الجزائر يستبعد الأطفال دون الخامسة عشر.

---

[1] د ، بن حمودة محبوب ،قراءة في ظاهرة البطالة في العالم العربي ، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية منعقدة خلال الفترة 26 إلى 28 أفريل 2006 ،البطالة أسبابها ، معالجتها وأثرها على المجتمع الجزء الأول جامعة سعد دحلب البليدة ، ص68 .

[2] عبد العزيز وطبان ، الإقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1870- 1985 ،ديوان المطبوعات الجامعية ب س ص297 .

[3] المجال المفاهيمي الثالث : الاختلالات الاقتصادية (الوحدة 6 :البطالة) ا لديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد ، نقلا من الموقع : www.onefd.edu.dz

[4] عبد الكريم مومن ، مرجع سابق ص 55 .

[5] د، مدحت القريشي ،. إقتصاديات العمل ،جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن – دار وائل للنشر الطبعة الأولى 2007 ص 183 .

[6] محمد عبد القادر عطية ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية للكتاب ، مصر 1997 ص 310 .

- **الأفراد فوق سن معينة :** هي سن التقاعد وغالبا ما تكون 60 أ و 65سنة.
- **الأفراد من فئات معينة :**التي هي غير قادرة على العمل لأسباب مختلفة كالمرضى وطلبة المدارس ...
- **الأفراد الذين لا ينافسون غيرهم في مجال العمل :** كربات البيوت مثلا فهم لا يطالبون المجتمع بوظائف.

3- أنواع البطالة : هناك أنواع متعددة من البطالة تختلف باختلاف طبيعة النظر إليها، فقد ينظر إليها من خلال الدورة الاقتصادية فتسمى بطالة دورية (إجبارية) ،أما البطالة الاحتكاكية (الاختيارية) ناجمة عن التنقل بين المهن المختلفة، والبطالة الهيكلية ناتجة عن حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني، وكذلك هناك أنواع أخرى كالبطالة الموسمية أو العرضية، البطالة المستوردة، البطالة السلوكية، البطالة الجامدة، والبطالة المقنعة[1].

- **البطالة الدورية** : جاءت هذه التسمية من ارتباط هذه البطالة بالدورة الاقتصادية ،وهي التقلبات الدورية التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري والاقتصادي والتحول من الازدهار والرواج إلى حالة الركود والكساد، وتحدث عندما ينخفض الطلب الكلي على العمل في مواجهة عدم مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه النزولي وبالتالي ينظم مجموعة من العمال إلى الفئة العاطلة عن العمل، ويصف كثير من الاقتصاديون هذه البطالة باسم بطالة النقص أو العجز في الطلب [2].
- **البطالة الاحتكاكية** : هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني ،وهي تحدث نتيجة نقص المعلومات الكاملة للباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال[3]، أي عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض، أي افتقاد حلقة الوصل بين طالبي الوظائف ومن يعرضونها، لذلك يعتقد عدد من الاقتصاديون ضرورة إنشاء بنك أو مركز للمعلومات الخاصة بعرض العمل[4].
- **البطالة الهيكلية**: هي ناتجة عن تغيرات هيكلية في الاقتصاد بحيث تصبح مؤهلات العمالة غير متوافقة مع فرص العمل المتاحة،ويحدث هذا النوع نتيجة الانخفاض الحاد والكبير في طلب المستهلكين حيث ينكمش الطلب على الصناعات التقليدية ويزداد الطلب على الصناعات الحديثة فتزداد معدلات البطالة في الأولى

[1] عبد الكريم مومن ، مرجع سابق ص 55 .

[2] مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى 2009 ص234 .

[3] الوافي الطيب ، بهلول لطيفة، البطالة في الوطن العربي ... أسباب وتحديات ، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية منعقدة خلال الفترة 26 إلى 28 أفريل 2006 ،البطالة أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع الجزء الأول جامعة سعد دحلب البليدة ، ص87 .

[4] مداني بن شهرة مرجع سابق ذكره ، ص 235 .

وتنقص في الثانية، أو قد تحدث نتيجة لإحلال التكنولوجيا والتي تحدث تغير في هيكل أو تركيب الطلب الكلي على العمالة، حيث يؤدي التغير التكنولوجي إلى استخدام فنون إنتاجية جديدة ويترتب على ذلك فقدان فرص العمل، وبعبارة موجزة فإن البطالة الهيكلية هي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية إلى أخرى[1] .

- **البطالة الموسمية أو العرضية** : وهي البطالة التي تحدث خلال موسم معين أو بعد انتهاء عمل عرضي معين مثلما يحدث في أعمال الشحن أو التفريغ في الموانئ، فهذه الأعمال العرضية أو الموسمية تدر دخلا على صاحبها لكن هذا الدخل متقطع،إذ ينقطع بانقطاع العمل أي بانتهاء الموسم.[2]
- **البطالة السافرة** : ويقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد لكن دون جدوى .[3]
- **البطالة المقنعة** : ويقصد بها تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، بحيث اذا سحبت تلك العمالة الزائدة من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض [4]، أي أن معدل الإنتاجية لهؤلاء العمال تساوي صفرا [5]، وقد تكون سالبة إذا زاد الإنتاج بعد خروجهم، أي أن وجودهم في الوحدة الإنتاجية كان يعرقل جهود الآخرين.[6]

4- أسباب البطالة : تختلف من مجتمع لآخر، ويمكن حصر أسباب البطالة في سببين أحدهما اقتصادي مرتبط بالأحداث الاقتصادية المعاصرة والآخر اجتماعي:

4-1 الأسباب الاقتصادية :

- مشكل النمو الاقتصادي : يرجع هذا إلى قلة الموارد المالية التي أدت إلى تقليص الاستثمارات والتوسع الاقتصادي، ونتج عن ذلك انخفاض في إنشاء مناصب شغل[7] .

---

[1] حسين عبد المطلب الأسرج،المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، بحث اقتصادي من طرف مدير إدارة بوزارة التجارة الصناعة المصرية، ص25

[2] عبد الكريم مومن ، مرجع سابق ص 56 .

[3] حرفوش مداني ، باحث وكاتب في الإدارة والاقتصاد ، الكامل في الاقتصاد ، دار الآفاق 01 سبتمبر 1999 ، ص 109 .

[4] مدني بن شهرة مرجع سابق ص 237 .

[5] مدحت القريشي ، مرجع سابق . ص 194 .

[6] مدني بن شهرة مرجع السابق ص 237 .

[7] www.onefd.edu.dz مرجع سابق .

- الاعتماد على كثافة رأس المال ومن ثم انخفاض الطلب على العمل البشري، وهذا بسبب تفاقم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة .[1]
- هجرة الصناعات : انتقال عدد من الصناعات الموجودة بالبلاد الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية، من خلال الشركات المتعددة الجنسيات للاستفادة من اليد العاملة الرخيصة في البلاد النامية، أثر على أوضاع العمالة المحلية لهذه الصناعات في البلاد الرأسمالية المتقدمة [2] .
- سوء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وخوصصة مؤسسات القطاع العام [3].
- الكساد الاقتصادي والذي من مظاهره ازدياد البطالة بسبب تراجع الإنتاج .
- سوء سياسات تخطيط القوى العاملة وعدم الاهتمام بالكفاءة والخبرة والمقدرة [4] .

2-4 الأسباب الاجتماعية :

- **النمو السكاني** بمعدلات كبيرة يؤدي إلى نمو قوة العمل بمعدلات أكبر، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة خلق مناصب شغل جديدة، لكن هذا ما لا يتحقق في أغلبية الدول النامية .[5]

فارتفاع عدد السكان دون القدرة على استثمارهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة، فمثلا يصل عدد سكان إلى نحو 600 مليون نسمة يحتاج إلى إيجاد فرص عمل لثمانية ملايين فرد سنويا، وبالتالي لديه مشكلة بسبب تزايد عدد السكان .

- **هجرة السكان** : يرى البعض أن المهاجرين يساهمون في تفاقم أزمة البطالة في الدول التي يتواجدون بها خاصة التي تمنحهم وضعًا اجتماعيًا معترفًا به [6].

5- سياسات معالجة البطالة : إن البطالة مشكلة عالمية ولا يمكن التخلص منها نهائيا، ولكن يمكن الحد منها بأساليب مختلفة ومرتبطة بظروف وأوضاع الدولة المعنية بأمر البطالة، ويمكن تلخيص الأساليب المتبعة للحد أو التقليل من مشكلة البطالة حسب كل نوع كما يلي :

1-5 البطالة الدورية : يتم الحد منها من خلال التخلص من حالة الركود وذلك بزيادة الاستثمارات [7].

---

[1] عبد الكريم مومن ، مرجع سابق ص 56 .

[2] مرجع سابق . www.onefd.edu.dz

[3] الطيب الوافي ، تشخيص مشكلة البطالة في الدول العربية وآليات معالجتها ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 38 ، 2008 ص 15 .

[4] جمال حسن أحمد عيسى السرحنة ، مشكلة البطالة وعلاجها ، اليمامة للنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى 2000 ، ص 40 .

[5] عبد الكريم مومن ، مرجع سابق ص 56 .

[6] مرجع سابق. www.onefd.edu.dz

[7] طارق الحاج ، علم الإقتصاد ونظرياته ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1998 ، ص155 .

2-5 البطالة الاحتكاكية : يمكن إنقاص هذا النوع من البطالة إلى أقل حد ممكن بإنشاء مكاتب التشغيل لتسهيل الاتصال بين أرباب العمل والمتعطلين، وكذلك إقامة مراكز المعلومات في المناطق المختلفة بغية تسجيل أسماء الباحثين عن العمل وأماكن تواجدهم وتخصصاتهم.

3-5 البطالة الهيكلية : يمكن معالجة هذا النوع من البطالة بإنشاء مراكز إعادة التأهيل المهني، أي إقامة مراكز لتدريب القوى العاملة العاطلة لتكون ملائمة للوظائف المتاحة.

4-5 البطالة المقنعة : يتم الحد منها من خلال التوزيع العادل للعمال على قطاعات الإنتاج، وسحب فائض العمال من بعض القطاعات، واستخدامهم في القطاعات التي تعاني من نقص في الأيدي العاملة، وخلق مجالات جديدة وكثيرة للإنتاج يصاحبها فرص إضافية واسعة للعمال، حتى يمكن إستعاب فائض العمل المتراكم في الأعمال الغير المنتجة مع استخدام إجراءات وسياسات تؤثر على عرض العمل [1].

ثانيا : أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر

1- الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة : وهي الأسباب التي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي، ومنها عدم توفر فرص العمل، والتي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها من خلال إبعاد مسؤوليتها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، ومن أهم هذه الأسباب ما يلي :

1-1 انخفاض أسعار المحروقات : الجزائر بلد طاقوي يحتل فيه قطاع المحروقات أهمية كبيرة، بحيث يعتمد الاقتصاد بالدرجة الأولى على إنتاج وتصدير المحروقات بنسبة 96 %، إلا أن انخفاض أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينيات، أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة إتباع سياسة تقيديه بسبب تدهور الريع البترولي، وهذا ما أدى إلى تقلص حجم الاستثمارات المحلية ومن ثم تقلص إيجاد مناصب عمل جديدة .

2-1 انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى: وترتب عن ذلك إتباع سياسة انكماشية في فترة الثمانينيات من قبل الدول المتقدمة، لأن نمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول قد انخفض من 94 % في سنة 1980 إلى 5.3% في سنة 1983 ثم إلى 3.3 % في سنة 1986، مما أدى إلى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية ومنها الجزائر، وبالتالي فإن ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان له الأثر على مستوى الدخل، ومن ثم على مستوى قطاع التشغيل خاصة في قطاعات التصدير.

[1] عبد الكريم مومن ، مرجع سابق ص 58.

3-1 القضية السكانية : يلعب السكان في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة، حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع زيادة الإنتاج بغرض ثبات العوامل الأخرى على ما هي عليه إلى انخفاض مستوى المعيشة، وتلاقي انتشار البطالة بصورها المختلفة، ولقد عرفت الجزائر في الفترة 1962 م إلى 1985 م تضاعف عدد السكان بثلاث مرات، أي بنسبة سنوية لنمو الديمغرافي تجاوز 3%، ومنذ نهاية الثمانينيات سجل تباطؤ محسوس لوتيرة نمو السكان حيث بلغت نسبة النمو الديمغرافي سنة 1998 م 1.52%، و1.46% سنة 1999 م و1.43% سنة 2000م، وأن زيادة السكان حتى نهاية الثمانينات أدت إلى تزايد نسبة السكان النشطاء اقتصاديا من 3049952 شخصا في سنة 1977 م إلى 8326000 شخص سنة 1998 م ، وهكذا أصبحت مشكلة تزايد السكان مع عدم وجود سياسة واضحة لامتصاص نسبة التزايد مما أدى إلى تفاقم البطالة .[1]

2- الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية : إن السياسات المتعاقبة بينت مدى هشاشة القرارات الحكومية في زيادة حدة البطالة بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، وتتمثل هذه السياسات فيما يلي :

2- 1 التوقف عن تعيين الخريجين : إن سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا والجامعية، وكذلك خريجي المعاهد والمدارس المتخصصة، كانت من أهم مهام الحكومة الجزائرية حيث كانت تتكفل الدولة بتعيينهم في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية ضمن سياسة اجتماعية متكاملة، وهذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة بهذه الأجهزة لأن السياسة الخاصة بإنشاء عدد هائل من مناصب العمل في القطاع العمومي، نجم عنه ارتفاع في نسبة العمال الأجراء الدائمون في مجمل الوظائف، حيث أصبح الأجراء يمثلون نسبة 66.5% من مناصب الشغل سنة 1982 م بينما لم تتجاوز هذه النسبة 35% سنة 1966م، بينما خلال النصف الثاني من الثمانينات والموافق للمخطط الخماسي الثاني (1985- 1989)، تميز تطور الشغل بسلسلة من العوامل: منها الصدمة النفطية لسنة 1986 م أو الإجراءات الاقتصادية الأخرى مما أدى إلى تغيير دور الدولة في تعيين الخريجين وتغير شكل مشكلة البطالة، لتظهر بطالة المتعلمين في الثمانينات بدلا من بطالة الأميين في السبعينيات .

[1] مدني بن شهرة مرجع سابق ص 254 .

2-2 التوزيع الجغرافي للسكان : شهدت الجزائر نموا سريعا في إنشاء عدد المدن، حيث ارتفع عدد المدن إلى 4055 مدينة سنة 1998 م بعدما كانت 3488 سنة 1987 م، مما زاد من نسبة سكان الحضر حيث بلغت 80.80 % سنة 1998 م أي بزيادة 9.98 % مقارنة بسنة 1987، و24.70 % مقارنة بـ 1966 م مما أدى إلى انخفاض عدد السكان في الأرياف في الفترة 1966 م و1998 م من 6744332 نسمة إلى 562620 نسمة بسبب الهجرة الداخلية المرتبطة أساسا بالبحث عن العمل، ذلك لأن الهجرة تؤدي إلى تفوق معدل نمو الباحثين عن عمل عن معدل النمو الطبيعي للسكان في المناطق الأكثر جذبا .

كما أن الهجرة الداخلية ليس فقط من الريف إلى المدن، بل هي أيضا من الولايات الأقل جاذبية لفرص العمل إلى الولايات الكبرى الأكثر جاذبية لفرص العمل، وذلك بسبب غياب سياسة توزيعية واضحة للإنفاق العام وتمركز المؤسسات الإنتاجية في المدن الشمالية، كما أن الأزمة الأمنية في الجزائر أجبرت السكان العزل على التخلي عن مساكنها والالتحاق بالمدن، لأنها كانت أكثر أمنا من المناطق الريفية ولذلك انخفضت حصة السكان المقيمين في المناطق الريفية بصورة كبيرة، حيث انتقلت من 43.90% إلى 19.20 % ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (08) : التوزيع السكاني حسب التجمعات السكانية

السنوات	1966	1977	1987	1998
السكان المقيمون في تجمعات سكانية	%56.10	%61.20	%70.82	%80.80
السكان المقيمون في تجمعات ريفية	%43.90	%38.80	%29.18	%19.20
المجموع	%100	%100	%100	%100

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS

وبوجه عام تعاني الجزائر من اختلال في توزيع السكان وكثافتهم في المناطق المختلفة، حيث يرتكز 97% من السكان في مناطق شمال الصحراء رغم أن الكثافة السكانية لا تعتبر عالية، (12.29 % نسمة في الكلم^2 سنة 1998) أما المدن الكبرى فكثافة سكانها عالية، إن هذا التباين في التوزيع الجغرافي أدى إلى ظهور نسبة البطالة في التجمعات السكانية الكثيفة، وبالتالي يؤدي إلى الطلب المتزايد على الخدمات الاجتماعية، كما خلق ضغوطا على المنشاة الإنتاجية وبالتالي أدى إلى خلل في سوق العمل الجزائري .

والجدير بالذكر أن معدل البطالة يتباين من منطقة إلى أخرى وذلك حسب التوزيع السكاني لها وتوجيه الاستثمارات وكذا طبيعة المنطقة المدروسة من حيث المادة الأولية، ويمكن تلخيص معدلات البطالة في التعدادات السكانية الأربعة في الجدول التالي :[1]

جدول رقم (09) : توزيع البطالة حسب المناطق

المنطقة	1990	1991	1992	1998
الوسطى	28.5	16.06	19.33	35.15
الغربية	26.46	19.06	22.4	23.05
الشرقية	36.02	21.92	21.81	33.88
الجنوبية	22.52	25.25	19.05	8.02
معدل البطالة	**%23.12**	**%20.18**	**%20.64**	**%29.6**

المصدر : www.ons.dz.

3-2 برنامج الخوصصة :من أبرز التحولات المميزة للسياسات الاقتصادية في الجزائر، برامج الخوصصة كأسلوب وأداة للتنمية بعد عجز المؤسسات الاقتصادية العمومية، وارتباط برامج الإصلاح الاقتصادي بآليات السوق بسياسة الخوصصة، حيث أن هذه الأخيرة هي أحد الأدوات الهامة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، بغرض الاعتماد الأكبر على السوق والقطاع الخاص بهدف تحقيق أعلى فائدة ممكنة في التنمية الشاملة والتوظيف الكامل .

وعندما بدأ الاعتماد لبرامج الخوصصة كان فائض العمالة في المؤسسات الاقتصادية العمومية هو أحد العقبات الرئيسية للبرنامج، حيث أن فكرة الحجم الأمثل للعمالة يتناقض مع حجم العمالة القائمة بتلك المؤسسات، ومع ذلك فإنه كان يعتقد أيضا أن العمالة القائمة بهذه لمؤسسات التي سيجري عليها تطبيقات الخوصصة سوف تتأثر تبعا للظروف.

ثالثا : واقع البطالة في الجزائر :

إن ظاهرة البطالة في بلادنا، بقيت الشغل الشاغل بالنسبة للحكومة الجزائرية، لما لهذه الظاهرة من تأثير على نفسية الفرد، بالأخص الفئة التي تعيش مرارة هذه الأخيرة، ويبرز لنا الجدول الموالي تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة **1989- 2010** .

[1] التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2000 ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة العامة التاسعة عشر ، نوفمبر 2001 ،ص 76

جدول رقم (10) : تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1989- 2010

السنوات	الفئة النشطة	عدد البطالين	معدل البطالة
1989	5588000	1120000	%20.04
1990	5851000	1272000	%21.7
1992	6318000	1344000	%21.2
1993	6561000	1519000	%23.1
1994	6814000	1660000	%24.3
1996	7811000	2186000	%27.98
1997	8072000	2257000	%27.96
1998	8326000	2333000	%28.02
1999	8589000	2516000	%29.2
2000	8153647	2427726	%29.8
2001	8568221	2339449	%27.3
2003	8762326	2078270	%23.7
2004	9469946	1671534	%17.7
2005	9492508	1448288	%15.3
2006	10109645	1240800	%12.3
2007	9968906	1374663	%13.8
2008	10315000	1169000	%11.3
2009	10544000	1072000	%10.2
2010	10812000	1076000	%10

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات **ONS**.

الشكل رقم (04): تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1989- 2010

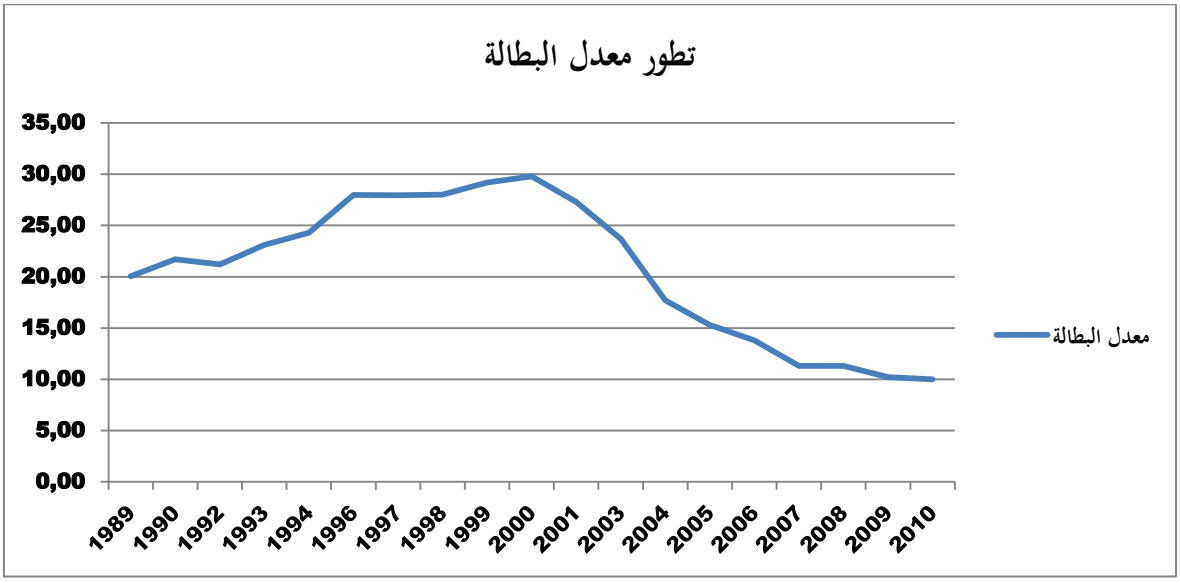

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (10)

من خلال الشكل ومن خلال تفحصنا للإحصائيات المبينة في الجدول المذكور أعلاه، نلاحظ أنها تشير إلى كون هذه الظاهرة قد مرت بمرحلتين بارزتين ومتعاكستين في الاتجاه على العموم خلال الفترة 1989 – 2010 .

- **الفترة 1989 – 2000** : سجلت هذه الفترة ارتفاعا لمعدلات البطالة، حيث انتقلت من 20.04% سنة 1989 إلى 29.8% سنة 2000، هذا نتيجة الأزمة التي مرت بها البلاد الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، وبالتالي انخفاض وتقلص مداخيل الجباية البترولية من جهة وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة من جهة أخرى، لأن في الواقع هذه الزيادة في البطالة تجد تفسيرها في انخفاض النشاط التنموي في بلادنا خلال هذه الفترة، لكون التشغيل يعتمد على الاستثمار وهذا الأخير سجل تراجعا كبيرا خلال هذه السنوات بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد، ضف إلى ذلك الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية ودفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال .

المطلب الثاني : وضعية التشغيل في الجزائر

منذ نالت الجزائر استقلالها حاولت وضع سياسات ملائمة بغية تحقيق التنمية، لكن كانت كل مرة تجد نفسها أمام تحديات كبيرة كنقص التشغيل وتنامي ظاهرة البطالة والفقر .

جدول رقم (11): تطورات معدلات التشغيل خلال الفترة 1967- 2010.

السنوات	معدلات التشغيل
1967	%75.5
1977	%79.7
1979	%80.8
1980	%81.1
1984	%82.6
1985	%84.5
1989	%79.9
1990	%78.3
1992	%78.8
1994	%75.7
1998	%71.9
1999	%70.8
2000	%70.2
2001	%72.7
2003	%76.3
2004	%82.3
2005	%84.7
2006	%87.7
2007	%86.2
2008	%88.7
2009	%89.8
2010	%90

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات .

الشكل رقم (05) : تطورات معدلات التشغيل خلال الفترة 1967- 2010.

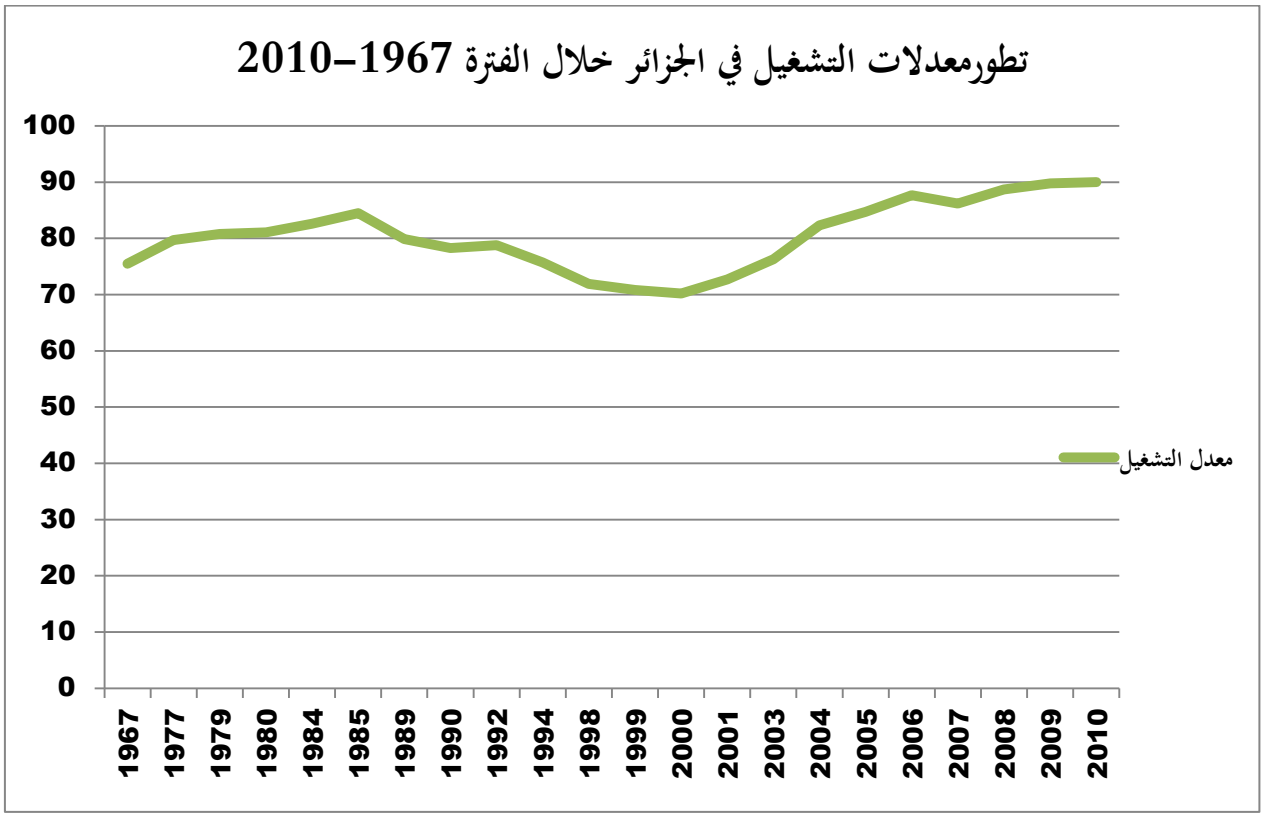

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم 11

من خلال الشكل نلاحظ أن معدلات التشغيل في الجزائر قد مرت بثلاثة مراحل بارزة :

- فترة ما قبل 1985 : والتي عرفت تطور لمعدلات التشغيل نحو الارتفاع .
- فترة مابين 1985 – 2000 : والتي تميزت بميل معدلات التشغيل نحو الانخفاض .
- فترة ما بعد 2000 والتي عرفت تحسن معدلات التشغيل نحو الارتفاع .

أولا : مرحلة ما قبل سنة 1985

تمثلت هذه المرحلة في ثلاثة فترات متميزة، تندرج الفترة الأولى ضمن ما يسمى بالتسيير الذاتي وهي تمتد من 1963 إلى 1966، أما الفترة الثانية من 1967 إلى 1979 تدخل ضمن التخطيط المركزي ثم تلتها فترة إعادة الهيكلة العضوية من 1980 إلى سنة 1985 منتهية بأزمة الحر وقات 1986 وبدأ مرحلة الإصلاحات .

1- الأوضاع الاقتصادية خلال هذه الفترة : اتبعت الجزائر مبدأ التسيير الذاتي للمؤسسات الاقتصادية التي تركها المستعمر، لكن بعد ما تبلورت معالم الدولة تبين أن التسيير الذاتي لا يتماشى في كثير من جوانبه مع هذه المعالم، لذلك عوض بمبدأ يكرس مهمة التسيير لشخص واحد يعين بمرسوم، ومن المقتضيات

الأساسية لهذا المبدأ تحقيق التشغيل ودفع عجلة الاستثمارات، فنتج عن هذا الأخير ظهور مؤسسة وطنية عملاقة متكونة من مجموعة من الوحدات والمختلفة فيما بينها من حيث النشاط وطبيعة التكنولوجيا المستعملة .

وابتداء من سنة 1970 بعد المشاورة مع قيادي الإتحاد العام للعمال الجزائريين تم تحويل المؤسسة العمومية إلى مؤسسة اشتراكية، تتميز بالمشاركة الكبيرة للعمال في عملية التسيير (التسيير الاشتراكي للمؤسسات) [1]هدفت الدولة من ورائه إنجاز قطاع صناعي قوي يتكون من مجموعة من الفروع وكل فرع يتكون من مجموعة من المؤسسات الاشتراكية الوطنية تسير في إطار خطة مركزية شعارها "التصنيع ولا شيء غير التصنيع ولو على حساب السوق " .

وقد انتقل بفعل ضخامة الاستثمارات المحققة عدد وحدات المؤسسة الوطنية في ظرف عشر سنوات من 02 إلى 40 وحدة، مما أدى إلى ظهور اختلال فادح في التنسيق بين الوحدات، وأسباب الاختلال يرجعها البعض إلى أن التطور السريع في الوسائل لم يصاحبه في الواقع تطور في القدرات الإنتاجية ولا تحكم في الطلب، ناهيك عن التحكم في تسيير الموارد البشرية والتجهيزات .[2]

وفي السنوات 1982 إلى غاية 1986 بلغت أسعار البترول ذروتها (35 – 40 دولار للبرميل) مما أتاح للدولة أن تحقق إعادة الهيكلة الصناعية والعضوية للجهاز الإنتاجي حتى تزيد فعاليته أسست لهذا الغرض لجنة تحت رئاسة وزارة التخطيط لدراسة السبل الناجعة لتحقيق التوازنات الكبرى، والتي أقرت بدورها أن المؤسسة الوطنية أصبحت كبيرة بشكل تعيق التحكم في تسييرها ومنه ضرورة تقليص حجمها وإعادة هيكلتها العضوية وتطهيرها ماليا .

وعلى هذا الأساس قسمت المؤسسة الوطنية حسب طبيعة وظيفتها، لكن لم ينتج عن عملية إعادة الهيكلة نموذج تنظيمي يقلص من عبء التكاليف ويخلق قنوات تنموية جديدة [3]، بل نتج عن التقسيم الوظيفي عواقب مالية تمثلت في عجز مالي (بعد إعادة الهيكلة المالية) بسنتين من رقم الأعمال [4]، وأصبح

[1] Boussoumah , M , L'entreprise socialiste en Algérie ,O.P.E , 1982 p 434 .
[2] Melbouci, L, Belmihoub .M.C "L'évolution de la pratique organisationnelle dans l'entreprise publique industrielle en Algérie : panorama théorique et analyse d'une expérience (1962- 1995) Cahiers du CREAD n° 55 3er trimestre 2001 , page 672 .
[3] -Melbouci, L, Belmihoub .M.C,Op.Cit p68
[4]- Benbitour Ahmed , L'expérience Algérienne de développement ,1962 - 1991 ,leçons pour l'avenier , Edition Technique de l'entreprise , Alger (1992) . p26 .

على عاتق المؤسسة بعد انقضاء سنتين من النشاط، تسديد العجز الموروث المقدر بـ 80% من رقم الأعمال واستعمال 20 % المتبقية بين شراء المواد الأولية ودفع الأجور وضرائب .

2- تطور التشغيل خلال هذه المرحلة : كان الهدف من السياسة التنموية في بداية الستينات هو العمل على تلبية احتياجات السكان فيما يخص التشغيل والأجور والاستهلاك مع تحسين الوضعية الاجتماعية للمجتمع، ومنح المزيد من الاعتبار لليد العاملة الجزائرية وتوفير مناصب عمل في مختلف القطاعات الاقتصادية.

جدول رقم (12): تطور معدلات التشغيل خلال الفترة 1967- 1985

السنوات	1967	1977	1979	1980	1984	1985
معدلات التشغيل	75.5	79.7	80.8	81.1	82.6	84.5

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات .

نلاحظ من الجدول انتقال معدل التشغيل من 75.5 % سنة 1967 إلى 79.7 % سنة 1977 ،حيث سمحت السياسة المنتهجة بإنشاء 1100000 منصب شغل[1]، نتيجة للنشاطات على مستوى الاستثمار من خلال زيادة عدد المشاريع، توزيع الإيرادات بوتيرة ثابتة مما ساعد على تحسين استهلاك الأسر، كما أن هناك تحسن لكن بوتيرة متباطئة من 81.1% سنة 1981 إلى 82.6% سنة 1984 وهذا نتيجة لتباطؤ وتيرة الاستثمارات التي ميزت هذه الفترة، كما شهد عقد الثمانينات توجها جديدا اعتمد على إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة،فترتب عنه إنشاء 720000 منصب شغل إضافي خلال مرحلة 1980-1985 وتزامن هذا مع المخطط الخماسي الأول الذي كان من بين أهدافه العمل على استقرار اليد العاملة المستخدمة [2].

ثانيا : فترة ما بين 1985 – 2000 :

تميز تطور الشغل خلال النصف الثاني من الثمانينيات الذي تزامن مع المخطط الخماسي الثاني بجملة من العوامل تضافرت مع عناصر الظرف الخارجي، نقصد هنا الصدمة البترولية عام 1986 التي أدت إلى انخفاض كبير في الموارد الخارجية للبلاد نتيجة انخفاض أسعار النفط، وبالتالي تفاقمت المشاكل، وتناقصت الاستثمارات وتأثرت مستويات التشغيل، وكان من الضروري على السلطات المعنية إعادة النظر في نمط

[1] Evolution générale des dispositifs d'emploi, rapport commission relation de travail , Alger ,2002 , p33.

[2] وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، تقرير عام للمخطط الخماسي الأول 1980 - 1984 ، الجزائر ، ص 80 .

التسيير والسياسات المتبعة في السابق، حيث شرعت في عملية كبيرة للإصلاحات الاقتصادية (إقامة إطار مؤسساتي لترقية الاستثمار الوطني الخاص، إصدار قوانين تكرس استقلالية المؤسسة العمومية) .

أدى تراجع الاستثمارات في نهاية الثمانينات إلى انخفاض معدلات التشغيل حيث انتقلت من 84.5% عام 1985 إلى 78.3% عام 1990، بالإضافة إلى الصعوبات التي عرفتها ميزانية الدولة وانخفاض التموين الصناعي، بالتالي ظهرت أولى بوادر النقاش حول فائض العمال في المؤسسات لتبدأ أولى إجراءات تسريح العمال في مطلع التسعينات .

فترة التسعينات : تميزت بفترة انتقالية نحو اقتصاد السوق، وقد عرفت وضعية الشغل تفاقم مشاكل كثيرة حيث انخفضت معدلات التشغيل إلى 70.2% عام 2000 بعدما كانت 78.3 % عام 1990، فأكدت ترسيخ انكماش اقتصادي من خلال انخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة في القطاع العمومي المنتج، وتطور القطاع الغير رسمي وكذا اتساع رقعة البطالة .

خلال النصف الأول من عقد التسعينات تم إنشاء 50000 منصب شغل سنويا فقط (باستثناء الشغل الغير رسمي) وتأثرت أهم القطاعات المنتجة بالانكماش الاقتصادي كما هو الشأن بالنسبة للصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية، في ظل سياق مماثل، عرف القطاع الغير الرسمي للشغل توسعا سريعا، فمع نهاية 1992 قدر عدد العاملين في هذا القطاع خارج ميدان الفلاحي حوالي مليون شخص، أي ما يعادل 17% من مجموع السكان المشتغلين غير التابعين لقطاع الفلاحة، وهم يتمركزون في المؤسسات الصغيرة غير المصرح بها، والشغل داخل البيوت، وفي ميدان التجارة .

خلال النصف الثاني من عقد التسعينات شرع في تطبيق برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي الذي أدى إلى تحسين الاقتصاد شيئا فشيئا ، لكن مع ذلك تدهورت القدرة الشرائية للأسرة وتفاقمت البطالة .

1- معطيات عامة عن برنامج التعديل الهيكلي :

في مطلع التسعينات بدأت العلاقات الاقتصادية الدولية تتغير، خاصة بعد الأزمة العالمية البترولية التي أدت إلى حالة الركود الاقتصادي التضخمي وتفاقم أزمة البطالة في الاقتصاديات الغربية المصنعة، مما أنتج ظاهرة النمو بلا تشغيل، تفسر الدوائر الرسمية الاقتصادية أن انتشار ظاهرة البطالة تعود إلى صدمة أسعار النفط وإلى جمود أسواق العمل في الاقتصاديات الأوربية، رغم أن ارتفاع أسعار النفط في سنتي 1973-1974 أدى إلى اختلال كبير في ميزان المدفوعات للبلدان النامية المستوردة للنفط[1]، حيث توقفت

[1] مدني بن شهرة ، سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج وآثار ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 18 الجزائر ، فيفري 2005 ص 16

المؤسسات المالية عن الاقتراض لهذه البلدان نتيجة تفاقم الديون، مما أدى إلى تهديد التجارة العالمية، حيث أن عجز هذه البلدان يؤدي حتما إلى عدم قدرتها على الاستمرار في شراء منتجات الدول المصنعة، مما جعل الدول الأكثر تصنيعا في العالم تسعى إلى انتهاج سياسة جديدة اتجاه هذه الدول، حيث طلبت (الدول المصنعة) من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إجراء سياسة جديدة وتبني دورا جديدا يتمثل في حماية النظام المصرفي العالمي، منها بدأت سياسة الاقتراض بالشروط الموضوعة من قبل صندوق النقد الدولي من أجل النهوض باقتصاديات الدول النامية، أي إتباع سياسة الإصلاح الاقتصادي بالإضافة إلى سياسات التثبيت الاقتصادي، بالتالي فإن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي للدول النامية من الدول المتقدمة لابد وأن يمر عن طريق هذين الهيئتين والمؤسسات التابعة لهما، بحيث يعتبر الصندوق هو الضامن الوحيد عند الاقتراض.

إن الإصلاحات تحتوي على تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بحيث تشمل هذه السياسة على ديمقراطية سياسية وحرية اقتصادية تؤدي إلى تغيير سلوك الأفراد ووحدات الإنتاج.[1]

2-علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي : انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي عام 1963 [2]، وهي عضو في مجلس المحافظين وبلجنة الأربعة والعشرين التي تعد بمثابة نقابة داخل الصندوق، وقد استخدمت الجزائر في العديد من المرات عمليات لحقوق السحب الخاصة، وفي سنة 1988 استخدمت القسط الاحتياطي بالصندوق نتيجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر، كما أنها استعملت الأقساط الكبيرة، وعليه كانت هناك عدة اتفاقيات بين الحكومة الجزائرية وهيئة صندوق النقد الدولي، سواء في إطار سياسات التثبيت الاقتصادي أو في إطار سياسات التعديل الهيكلي، إن لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي والرضوخ لشروطه جاء نتيجة تفاقم المديونية الخارجية وما ترتب عنها من آثار على السياسة العامة للتنمية (انخفاض النمو، تعطل الإنتاج، زيادة البطالة، زيادة الديون الداخلية للمؤسسات العمومية....) .

3-الإجراءات الموضوعة للجزائر ضمن برنامج التعديل الهيكلي : إن الجزائر أخذت على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي نذكر منها :

[1] محمد ناظم حنفي ، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية ، كلية التجارة طنطا،مصر،1992 ، ص 05 .

[2] الهادي خالدي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، دار الهومة للنشر ، الجزائر 1996 ، ص 193 .

1-3 إصلاح المنظومة المالية وقد اتخذت الإجراءات التالية:

- إعادة التوازن النسبي للأسعار من خلال تخفيض قيمة الدينار .
- توسيع وعاء الرسوم على القيمة المضافة وخاصة على المنتجات البترولية سنة1997 مع رفع الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى33 %.
- فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية من سنة 1996 .
- استبدال علاوة البطالة بنظام ذو منفعة حددت قيمتها بـ 1200 دج .
- إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وإلغاء تعويضات تسريح العمال .

2-3 الإصلاح النقدي والمالي :ارتكز برنامج التعديل في هذا الجانب على الإجراءات المتعلقة بأسعار الفائدة أي تكاليف النقود بالإضافة إلى تنظيم القطاع المالي .

3-3 تحرير الأسعار : قامت الجزائر بتحرير معظم الأسعار ومنها الأسعار الفلاحية الوسيطة ومواد البناء .

4-3 التجارة الخارجية :إن تسوية سعر الصرف من أهم المعايير الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي[1]، حيث ركزت الجزائر اهتماماتها على حرية دخول العملة الصعبة لتمويل صفقات التجارة الخارجية وإلغاء احتكار الدولة لعملة استيراد المواد الإستراتيجية إلى جانب تشجيع القروض من أجل الاستيراد في متناول المتعاملين الاقتصاديين الخواص .

5-3 تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية :هناك إجراءات أخرى صاحبت برنامج التعديل الهيكلي تهدف إلى ترقية القطاع الخاص من جهة وإدخال إصلاحات على المؤسسات العمومية، إذ أن تشجيع الاستثمار الخاص تبنته الجزائر من خلال قانون المالية التكميلي لعام1994 ، وذلك بالسماح بالمشاركة الأجنبية في البنوك التجارية مع الترخيص ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص ومساهمتهم (الخواص) في رأسمال المؤسسات العمومية وهذا في حدود49%، ثم وسعت هذه المساهمة وأصبحت غير محدودة من خلال قانون الخوصصة، حيث كان أول برنامج لعملية الخوصصة في أفريل من سنة 1996مدعما من طرف البنك العالمي حيث عرضت 200 مؤسسة عمومية في مجال الخدمات لعملية الخوصصة .

[1] شلالي فارس،دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2004،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 2005 ص92

3-6 القطاع الفلاحي : كذلك الإصلاحات مست قطاع الفلاحة من خلال إعادة النظر في تسيير القطاع، وتنشيط الإنتاج الفلاحي من خلال استخدام مقاييس تقنية حديثة في الزراعة تتكيف مع الظروف المناخية والفلاحية .

3-7 قطاع السكن : إن استصلاح هذا القطاع يستلزم مجموعة من الإجراءات في مجالات التعمير والعقار والتمويل وذلك من أجل تحسين الوضع الاجتماعي للفرد الجزائري .

4 – آثار سياسة التعديل الهيكلي على التشغيل :

إن مهام التعديل الهيكلي هي تصليح الإختلالات الاقتصادية المختلفة من أجل النهوض بسياسة التنمية الاقتصادية والإنعاش الاقتصادي، وإذا كان تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لمدة 04 سنوات في الجزائر فإنه قد أعطى سياسة اقتصادية جديدة ولكنه لم يعطي سياسة تنموية دائمة،ومن بين أهم الآثار التي تركها البرنامج في ميدان التشغيل ما يلي:

- حل أكثر من 1000 مؤسسة عمومية وتسريح أكثر من 500000 عامل بالإضافة إلى التسريح الإداري الذي بلغ حوالي 50700 عامل .
- أن نسبة العمال المسرحين تمثل حوالي 8.8 % من عدد السكان المشتغلين (5625000 مشتغل حسب إحصائيات 2000).

مما يوضح أن إعادة هيكلة المؤسسات أثرت على الشغل، وأن قطاع البناء والأشغال العمومية كانت له حصة الأسد حيث قدرت نسبة التسريح بـ 60.2 % بالإضافة إلى قطاع الخدمات بـ 20.7 %، ارتباطا مما ورد سابقا ونتيجة للمشاكل الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد الوطني وانكماش النشاط الاقتصادي، قد ظهرت الحاجة إلى إتباع سياسة فعالة للتشغيل من خلال عملية الخوصصة التي تهدف إلى خلق فرص عمل مناسبة مادام القطاع العام غير مهيأ بشكل فعال لمثل هذه الوظيفة، هذا بالإضافة إلى إطلاق برامج تنموية في مطلع الألفية الثالثة كما سنوضحه في الفرع الموالي .

ثالثا : مرحلة ما بعد الإصلاحات (2000 – 2009) : وتعرف بمرحلة الجيل الثاني من الإصلاحات وتنقسم إلى[1] فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000- 2004) وفترة برنامج الاستثمار العام الجديد (2005-2009) .

[1] عمر عبو ، مداخلة بعنوان : جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة ، الملتقى الدولي حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2008 ، ص2.

1-الأوضاع الاقتصادية لهذه المرحلة : استفادة الجزائر من فترة ارتفاع أسعار النفط منذ عام 1999، مما أدى إلى حصولها على إيرادات غير مسبوقة وإلى تراكم هائل في صافي الأصول بالعملات الأجنبية حيث شهدت السنوات 2000- 2004 تحقيق معدل نمو قوي عندما نما إجمالي الناتج المحلي بمتوسط يبلغ 4.5% سنويا، وتصدره قطاع النفط ومشتقاته مع بروز أداء قوي شهدته القطاعات غير الزراعية وغير النفطية، خاصة قطاعي الخدمات والبناء والتشييد، ولمواجهة الضغط الاجتماعي الناتج عن ارتفاع معدل البطالة وتدهور القدرة الشرائية .

1-1 برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000– 2004) : يهدف إلى تحفيز الطلب الإجمالي عن طريق الزيادة في نفقات التجهيز العامة، وتوفير مناصب شغل جديدة وتحسين ظروف المعيشة [1]، من أجل ذلك قامت الدولة بضخ ما يقارب 525 مليار دينار جزائري من إيراداتها الناتجة عن التقشف المفروض على الأسر الجزائرية خلال سنوات الإصلاحات ومن ارتفاع أسعار البترول .

ويمكن أن نلخص المحاور التي يدور حولها برنامج الإنعاش الاقتصادي في العناصر التالية [2]:

- التأطير الفعال على المدى المتوسط لعملية التمويل حتى تتمكن الدولة من التحديد الدقيق لقدراتها المالية سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي .
- التحديد الدقيق لإمكانيات النمو المستقبلية والإمكانيات المتاحة والتي تستطيع توفير مناصب العمل .
- تطوير وتنمية القطاع الفلاحي والعمل على إتاحة إمكانية التشغيل فيه وذلك للتقليل من النزوح الريفي من جهة ولخفض الفاتورة الغذائية من جهة أخرى .
- الدعم الشفاف لكل المؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة بما في ذلك التخفيف من الأعباء الجبائية وشبه الجبائية وكذلك تسهيل عملية الحصول على القروض .
- توجيه التجهيز نحو الأشغال الكبرى الخاصة بتطوير البنية التحتية والتنمية الجهوية والمحلية، من أجل ذلك يحث البرنامج على التحديد الدقيق في الأفق الممتد إلى غاية 2004 أو أكثر لكل القدرات التي تعتمد على الموارد الوطنية (أدوات التجهيز، المدخلات المختلفة، الدراسات والأعمال الهندسية) والتي تتيح فرص عمل جديدة .

[1] Services du chef du gouvernement , le plan de la relance économique 2001 - 2004 , les composantes du programme , p 04 .
[2] Bilan du programme de soutien relance économique , Septembre 2001 à Décembre 2003 , p 6- 7 .

تعترف الحكومة أن المبالغ المضخمة لدعم التنمية تبقى غير كافية مقارنة بالعرض في سوق العمل والمخزون من البطالة، لذلك وجهت عنايتها الأولى للمشاريع الخالقة لمناصب الشغل لحماية فئات المجتمع ذوي الدخل المحدود أو بدون دخل ورأت أنه لا يتأتى ذلك إلا إذا :

- تمت تعبئة فعالة لموارد الدولة وخاصة فيما يتعلق بالتحويلات .
- تم الحصر الدقيق لفئات السكان التي تحتاج المساعدة .
- تم تحقيق التوازن في النظام الوطني للضمان الاجتماعي .
- تم تنويع مصادر التمويل .

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن أجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق آلية السوق بصفة فعالة، وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية، ومن أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، تمت عدت تغييرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، حيث قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال ، بالإضافة إلى التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الإتحاد الأوروبي .

2-1 برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005– 2009) : انطلاقا من المبادرة الأولى التي تتمثل في إعداد برنامج وطني لدعم الإنعاش الاقتصادي، جاء البرنامج الخماسي التكميلي ليكون في مستوى التحديات التي كان لابد للجزائر من رفعها، في حدود الإمكانيات المتوفرة، إذ كلف حوالي 4200 مليار دينار من النفقات العمومية التنموية بالنسبة للمدة الجارية من 2005 إلى غاية سنة 2009، وأعطيت الأولوية فيه لمكافحة البطالة، ثم السكن وقطاع النقل وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز، وتطوير الزراعة ودعمها ، ومحو الفوارق الجهوية الحاصلة في البلاد، فقد تم اعتماد كل من برنامجي تنمية الجنوب وبرنامج تنمية الهضاب العليا.

1-2 – 1 أهمية وأهداف برنامج دعم النمو الاقتصادي : تم تمويل مجمل هذا البرنامج من الموارد الوطنية المتوفرة، وهذا الخيار من شأنه أن يجنب الدولة الآجال الطويلة في المفاوضات المتعلقة بالقروض الخارجية، كما سيسمح بتفادي إثقال المديونية الخارجية للبلاد، وسيرافق المجهود التنموي العمومي هذا، إسهام القطاع

الخاص المحلي والأجنبي، الأمر الذي سيمكن من ربح رهانين ويتعلق الأمر بإنشاء مليوني منصب شغل، و100000 مؤسسة جديدة في الفترة الممتدة إلى غاية 2009، إن البرنامج يوفر حجما هائلا من الفرص للمؤسسات الوطنية التي عليها أن تسعى إلى الاستفادة منه، عن طريق بذل الجهود الضرورية لعصرنتها لكي تستعد إلى المنافسة الخارجية، ويأتي هذا البرنامج لمرافقة عروض الدولة المتعلقة بالخوصصة والشراكة، لما يزيد عن 1000 مؤسسة بأحجام مختلفة، وفي كافة القطاعات ما عدا بعض المؤسسات الإستراتيجية .

وعلى العموم يهدف هذا البرنامج لتحسين ظروف المعيشة وتطوير المنشآت القاعدية ودعم النمو الاقتصادي وتحديث الخدمة العمومية وترقية تكنولوجيا الاتصال على المستوى الوطني، ولتأهيل المناخ الملائم لخوض زمام الشراكة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على المستوى الخارجي، ولمجابهة المنافسة في شتى المجالات من جهة، وإرساء سبل التعاون الداخلي والخارجي من جهة ثانية .

2-2-1 تطور قطاع التشغيل خلال هذه المرحلة : في مجال النهوض بالتشغيل ومحاربة البطالة فقد تحققت كذلك نتائج هامة يمكن أن نذكر منها : انتقال معدل التشغيل من 72.7 % عام 2001 إلى 82.3 % عام 2004 [1]، كما سجل تراجعا كبيرا لنسبة البطالة حيث انتقلت من 29.3 % إلى 12.3 % في الفترة 1999- 2006، إن الزيادة في مناصب العمل بعد 2001 تخص أساسا مناصب الأجراء غير الدائمين بمن فيهم المتمرنون التابعون للشبكات الاجتماعية، بينما الأجراء الدائمون فعددهم يبقى مستقرا وذلك حسب دراسة أعدها منتدى رؤساء المؤسسات حول تطور الشغل في الجزائر، وقد أضافت الدراسة أن أرباب العمل خلقوا في نفس الفترة 547 ألف منصب شغل، ولقد سجل انخفاض في عدد المناصب الدائمة ب 11 % من سنة 2000 إلى غاية 2005، كما انتقل عدد العمال غير الدائمين من 1.2 مليون عامل سنة 2000 إلى 2.2 مليون عامل سنة 2005 بارتفاع قدر بحوالي 85%، ويعود هذا الانخفاض في البطالة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج الاستثمار العام الجديد [2]، وقد تم كذلك توفير مخصصات إضافية في الميزانية بغرض إدراج برامج جديدة لصالح المناطق المحرومة في المناطق الجنوبية ومناطق الهضاب العليا ومشروع إنشاء مليوني منصب شغل مابين 2005 - 2009 منها مليون منصب شغل دائم، تجدر الإشارة إلى أنه تم وإلى غاية 2007 إنشاء 1.220.000 منصب شغل

[1] Eco - techniques , Activité et emploi en Algérie en 2004 , Ben Aknoun ,Alger ,Avril 2005 , P 09

[2] عمر عبو ، المرجع السابق ، ص 14 .

منها 756.000 منصب شغل دائم أي 62% من المناصب المستحدثة، بمعدل حوالي 400.000 منصب شغل سنويا [1].

المطلب الثالث : هياكل التشغيل في الجزائر

إن اهتمام الجزائر بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لتوفير مناصب الشغل ومواجهة البطالة استلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها، تتمثل على المستوى المركزي في مديريتين عامتين واحدة للتشغيل وأخرى للتضامن الوطني متفرعتين إلى عدة مديريات مركزية، وعلى المستوى المحلي في مديريتين ولائيتين الأولى للتشغيل والثانية للنشاط الاجتماعي، إضافة إلى الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة للوزارة الأولى وهي [2]:

- الوكالة الوطنية للتشغيل
- وكالة التنمية الاجتماعية
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ
- وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

وتتمحور الأهداف الإستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل، من خلال تطبيق برامج ترقية الشغل المشار إليها التي تمولها الدولة التي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة والتشجيع على الإدماج المهني .

أولا – الوكالة الوطنية للتشغيل :

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل للأمر رقم 42/71 المؤرخ في 17 جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني

[1] Rachid ben youb, annuaire économique et sociale, état des lieux , édition kalma communication, Alger, 2004, P 25 .

[2] التشغيل والبطالة في الدول العربية ... التحدي والمواجهة ، تقرير منظمة العمل الدولية ، مؤتمر العمل العربي الدورة الخامسة والثلاثون ، شرم الشيخ،2008 ،ص 70

لليد العاملة المنشأ بالمرسوم رقم 62/ 99 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962، وبذلك نلاحظ أن الوكالة تعتبر من أقدم الهيأة العمومية للتشغيل في الجزائر .

1-مهامها : مهمتها الأساسية هي تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب، وتلعب في هذا الشأن دورا أساسيا في التقريب بين :

- طالبي العمل وهم البطالون من كل الفئات .
- أصحاب العمل وهم كل المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاعين العمومي والخاص .

باستثناء طبعا الإدارة العمومية التي يخضع التشغيل فيها لإجراءات أخرى، تحت إشراف المديرية العامة للوظيف العمومي، وقد جاء في القانون رقم 90/04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل ليعزز مكانة ودور الوكالة بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن تنصيب العمال وتشغيلهم، باستثناء الأماكن التي لا توجد بها هياكل الوكالة أين رخص للبلديات استثناء أن تقوم بهذا الدور في حدود اختصاصاتها الإقليمية .

ثانيا – مديرية التشغيل ووكالة التنمية الاجتماعية :

1-مديرية التشغيل بالولاية : أنشأت بموجب المرسوم رقم 50/02 المؤرخ في 22 جانفي 2002 الذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية وعملها، تمثل وزارة التشغيل على المستوى المحلي وموجودة في كل ولاية من الولايات 48 حسب التقسيم الإداري للجزائر [1].

1-1 مهامها الأساسية : كما جاء في المادة 03 من مرسوم إنشائها فهي تطوير جميع التدابير الرامية إلى تشجيع التشغيل وترقيته وبعثه وتضعها حيز التنفيذ وبهذه الصفة هي مكلفة بما يلي :

1-1-1- في مجال ترقية التشغيل :

- تنظيم تنفيذ برامج التشغيل وتنشيطها ومراقبتها .
- تنفيذ سياسة ترقية التشغيل على المستوى المحلي .
- دراسة جميع كيفيات تطوير سياسات ترقية التشغيل .
- التقييم المنظم لحالة تنفيذ مختلف برامج ترقية التشغيل الخاصة بالولاية .

1-1-2- في مجال تنظيم التشغيل :

- اقتراح تدابير تسمح بتقارب العرض والطلب في مجال التشغيل بالاتصال مع الشركات المعنية .

[1] محمد قرقب ، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر ، ندوة إقليمية لمنظمة العمل العربية ، طرابلس ، 2005 ص 07 ،08 .

- وضع آليات المساعدة التقنية والاستشارة لمبادرات تنمية التشغيل المحلية .
- جمع كل المعطيات الإحصائية الخاصة بسوق العمل واستغلالها وتحليلها .

2- وكالة التنمية الاجتماعية :

هي هيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، أنشئت عام 1996 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر، هدفها التخفيف من حدت نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة، وذلك بوضع تدابير وبرامج لمحاربة البطالة والفقر والتهميش .

مهامها : إن المهام الرئيسية للوكالة يمكن تلخيصها فيما يلي :

- ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة .
- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في إنجازها يد عاملة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع .

ثالثا – الهيئات العمومية للتشغيل :

1-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: هي وكالة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة، تعمل على تمويل ومتابعة مشاريع الشباب ظهرت بموجب المرسوم 96- 234 إضافة إلى مجموعة من المراسيم المتمثلة في[1]:

- المرسوم الرئاسي رقم 96-296 الصادر في سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء وتثبيت مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .
- المرسوم التنفيذي رقم 96-297 الصادر في 08 سبتمبر 1996 والمثبت لشروط المساعدة الجديدة الموضوعة للشباب .

ظهرت الوكالة لخلق مشاريع جديدة تساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتقليص حجم البطالة، وهي هيئة ذات طابع خاص توضع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة عملياتها ومختلف نشاطاتها وتتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .

1-1 مهام الوكالة : تقوم أساسا بالاتصال مع المؤسسات ومختلف الهيئات المعنية ، تتمثل مهامها فيما يلي[2]:

[1] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، بعض الإنجازات إلى غاية أكتوبر 2007 ، الجزائر ، 2007 ، ص 04 .

[2] مجموعة النصوص التنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب (ANSEJ) ، ص 10 .

- تدعيم وتقديم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية .
- تسيير تخفيضات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات، وتخفيض نسب الفوائد في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها .
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها .
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيآت المعنية بإنجاز الاستثمارات .
- تشجيع الأشخاص للقيام بالأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية وإحداث الأنشطة وتوسيعها .
- بالإضافة إلى ذلك فهي تقدم خدمات أخرى تتمثل في :
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني، التشريعي، والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم .
- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا .
- تلتزم بالاتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب إنجاز برامج تكوين الشباب ذوي المشاريع لحساب الوكالة [1].

2- وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI: أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 بغية دعم الاستثمار ومن ثم خلق مناصب عمل، وتعتبر من بين الوكالات التي أنشأت بهدف ترقية المشاريع الاستثمارية وزيادة العمالة، وهي عبارة عن مؤسسة ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت سلطة وصية للحكومة وتقوم على حرية الاستثمار وعدم التمييز بين المستثمرين[2].

2-1 مهام الوكالة وخدماتها :

- مساعدة المستثمر لإنجاز المشاريع المختلفة وتقديم المعلومات اللازمة .

[1] عبد الكريم مومن ، مرجع سابق ،ص 85-86.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 12/93 الصادر في 1993/10/05 ، المتعلق بترقية الاستثمارات .

- تقرر الوكالة المزايا المرتبطة بالاستثمارات بعد استيفائها للشروط المحددة ونتائج احترام المستثمرين للالتزامات المتعهد بها .
- تسلم الوكالة تصريحات الاستثمار وتنشر قراراتها المتخذة بشأن منح المزايا .
- تقدم اقتراحات لسير الاستثمار وتطويره للسلطة الوصية .
- تنظيم ندوات وملتقيات دراسية وإقامة علاقات تعاون مع هيئات أجنبية مماثلة .
- المساعدة والمتابعة من خلال تقديم خدمات الشباك الوحيد المساعد على تجسيد الامتيازات الممنوحة والتوجيه لإعداد ملفات المشاريع .

وبهذا يتضح لنا أن المهام الأساسية باختصار تتمثل في تسهيل وتشجيع الاستثمار وحماية المستثمرين، كما نشير إلى أنه تم تغيير اسم الوكالة لتصبح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI [1].

3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI : أنشئت بموجب المرسوم 01-03، والوكالة تمثل مؤسسة عمومية ذات طابع إداري [2]، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تابعة مباشرة لرئيس الحكومة، ولها إمكانيات وأهداف تسعى لتحقيقها من خلال الخدمات التي تقدمها للمستثمرين .

✓ **مهامها** : تقوم الوكالة في مجال الاستثمار بالاتصال مع الإدارات والهيئات إضافة إلى المهام التالية [3]:

- تتولى ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها .
- تستقبل المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وتعلمهم وتساعدهم في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات .
- تسهل استيفاء الشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع .
- تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به .
- تتأكد من احترام المستثمرين خلال مرحلة الإعفاء من كل الالتزامات التي تعهدوا بها .

4- الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة : أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص لدعم الاستثمار، وتحمل نفس المواصفات التقنية لجهاز دعم تشغيل الشباب من حيث المحتوى والخطوات المتبعة قي تجسيد المبادرات المقدمة، أما الهيئة المكلفة بهذا الجهاز

[1] جمال عمورة ، مداخلة بعنوان : دور تطوير وتشجيع الاستثمارات في امتصاص البطالة ،دراسة حالة الجزائر ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، الملتقى الدولي حول البطالة ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ،2005 ، ص 03 .

[2] CNUCED , Evaluation des capacités de promotion des investissement de l'Agence nationale de développement de l'Investissement ,Algérie , NATION UNIES, Genève ,2005, p 5 .

[3] منشورات من الوكالة الوطنية لتطوير وتنمية الاستثمارات ، أوت 2002 ، ص 04 .

فهي الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أحد صناديق الضمان الاجتماعي التابعة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي.

✓ **مهام الوكالة** : مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص ويتضمن دور الوكالة تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة .

والقرض المصغر هو عبارة عن قرض قد تصل إلى 500.000 موجه لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين ، وبذلك فإن القرض المصغر موجه إلى فئات اجتماعية واسعة خصوصا أصحاب الدخل المحدود ليمكنهم من الاستفادة من تمويل لمبادراتهم، أما صيغة التمويل فإنها موزعة إلى قرض من الوكالة بدون فوائد وقرض بنكي بفوائد منخفضة ومساهمة مالية شخصية من المبادر

5-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC : استحدثت هذه الهيئة عام 2004 ويعتمد الصندوق على أدوات إعادة الإدماج لتحقيق مهامه والمتمثلة في مهمتين أساسيتين :

- نضام التأمين عن البطالة
- جهاز دعم استحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة

✓ **صلاحيات الصندوق** : تتمثل صلاحيات الصندوق في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها فيما يلي:

- يضبط باستمرار بطاقة المنخرطين ويضمن تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة ورقابة ذلك ومنازعاته .
- يساعد ويدعم بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل إدارتي البلدية والولاية .
- إعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين عن البطالة في الحياة النشيطة .
- ينظم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة .
- يؤسس ويحفظ صندوق الاحتياط ويمكنه من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف[1].

[1] عبد الكريم مومن ، مرجع سابق ،ص 88-89.

المبحث الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المطلب الأول : مراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحولات جذرية ترافقت مع التحولات الاقتصادية التي عاشتها الجزائر، بدءا من مرحلة الاقتصاد الموجه القائم على التوجه الاشتراكي إلى غاية دخول الجزائر في مرحلة اقتصاد السوق، وعموما يمكن تمييز ثلاثة مراحل أساسية مر بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تمييزها كما يلي:

أولا : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة 1962- 1979 .

قبل الاستقلال كانت جلّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبارة عن وحدات صناعية صغيرة الحجم مملوكة للأوربيين والمعمرين، وارتبط دورها بخدمة أهداف المستعمر، حيث كانت أغلب نشاطات هذه المؤسسات متمثلة في الصناعات الإستخراجية التابعة للقطاع الخاص وبعد الاستقلال ورثت الجزائر العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كان يبلغ عددها سنة 1964 حوالي 1120 مؤسسة مع عدد عمال قدره 57480 لينتقل بعد ذلك إلى 1873 مؤسسة مع عدد عمال قدره 65053 عامل سنة 1966 [1]وقد سّلمت هذه المؤسسات إلى لجان التسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الأجانب، ثم أدمجت في سنة 1967 ضمن أملاك المؤسسة الوطنية،كما صدرت عدة قوانين متعلقة بالاستثمار كان لها الأثر في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها :

- **القانون الأول الخاص بالاستثمار** [2]: والذي صدر سنة 1963 لإضفاء الاستقرار على البيئة العامة بعد الاستقلال، ولم يكن له أثر كبير في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك رغم المزايا والضمانات التي منحها لها، وهذا ما أدى إلى اتخاذ عدة إجراءات مع بداية1965 ، تم من خلالها تنظيم القطاع العام واستغلاله بالاعتماد على سياسة صناعية ترتكز على إنشاء شركات وطنية ضخمة من مركبات ومصانع تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تمويل السوق الوطنية بالمواد الضرورية، ورفع مستوى المعيشة، حيث تأسست عدة شركات من أهمها :الشركة الوطنية للنفط والغاز SONATRECH الشركة الوطنية للحديد والصلب SNS الشركة الوطنية للصناعات النسيجية SONITEX .

[1] عثمان لخلف ، مرجع سابق ص 35 .

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مرجع سابق ، ص 09 .

وقد أدت هذه السياسة إلى تهميش نسبة كبيرة من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي أصبح قطاعا ثانويا لم تخصه الدولة بأدنى اهتمام.

- **قانون التسيير الاشتراكي** [1]: والذي كرس التسيير الاشتراكي للمؤسسات، فهي منشأة ومنظمة من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية، وهي ملك للدولة تسير حسب مبادئ التسيير الاشتراكي غير أن هذه المرحلة شهدت عدة مشاكل من بينها:
  - انعدام التحديد الدقيق لوظائف الأطراف المعينة باتخاذ القرارات داخل الشركة
  - التكنولوجيا المستوردة لم تأخذ بعين الاعتبار نوع التكوين الموجود في الجزائر؛
  - ضعف التكامل الاقتصادي بين الصناعات،مما جعلها تشكو من نقص قطع الغيار؛

وبصفة عامة، لم تكن هناك أي سياسة واضحة اتجاه هذا القطاع طيلة الفترة الممتدة من 1963 إلى 1980، فقد تم تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتركيز على بناء قاعدة صناعية ضخمة تتدخل الدولة مباشرة في تسييرها، مما أدى إلى نتائج سلبية كّلفت خزينة الدولة أموالا باهظة.

ثانيا : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1980 – 1993

مع بداية الثمانينيات بدأت الجزائر في انتهاج سياسات اقتصادية جديدة حاولت من خلالها إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، وقد جسد المخططان الخماسيان الأول (1980 – 1984) والثاني (1985 – 1989) مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الاختيار الاشتراكي، وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص، والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة، فتم إصدار العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونذكر من بينها :

1-2 القانون المتعلق بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية [2]:

وقد نص القانون على عملية إعادة الهيكلة، والتي مرت بمرحلتين رئيسيتين هما:

[1] الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 74/71 المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ، العدد 10 ، 1971 ، ص 26 .

[2] الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 242/80 المتعلق بإعادة الهيكلة ،العدد 20 ، 1980 ص 15 .

- **المرحلة الأولى (1981 – 1982)** : انتهت هذه المرحلة بإنشاء 348 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة، وخلال هذه الفترة ظهرت إرادة تسعى إلى تأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق الأهداف التي سطرها المخطط الخماسي الأول.
- **المرحلة الثانية :** انطلقت من ماي 1982 وتعلقت بمتابعة إعادة الهيكلة لمختلف المؤسسات، وتميزت هذه المرحلة بإشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا باعتماد الدولة لسياسة التنمية اللامركزية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وقد انقسمت إعادة الهيكلة **إلى قسمين :** إعادة الهيكلة العضوية * وإعادة الهيكلة المالية، وعن طريق إعادة الهيكلة العضوية تم تفكيك الشركات الكبرى إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة حتى يمكن التحكم في تسييرها، والرفع من مرد ودية المؤسسات العمومية، حيث ارتفع العدد من 100 شركة وطنية إلى 460 مؤسسة عمومية اقتصادية بعد عملية إعادة الهيكلة العضوية[1].

2-2 القانون رقم 01/88 المتعّلق بتسيير المؤسسات العمومية :

والذي أعطى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية والإدارية، وهذا من خلال [2]:

- تحفيز العمال والمسيرين ودفعهم إلى زيادة الإنتاج والمرد ودية .
- تحدد المؤسسة مستقبلها وتطورها من خلال العوامل المؤثرة عليها .
- استقلالية المؤسسة العمومية في إصدار قراراتها وتحمل المسؤولية .
- اهتمام المؤسسة بإدارة الأعمال يخول لها صحة إعادة التكفل بأعمالها .
- تحسين فاعلية المؤسسة الجزائرية .

وقد اعتمدت عملية الإصلاحات الاقتصادية على إصدار النصوص القانونية بشكل يختلف عن الفترات السابقة، وتتمثل هذه المجموعة من القوانين في قوانين جديدة وأخرى معدلة ومكملة، وقد بدأ صدورها انطلاقا من سنة1988 ، وقد انطلق البرنامج الخاص بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية في بداية 1988 مع صدور أولى القوانين، التي تميزت بفترتين هما :

الفترة الأولى : تم فيها إنشاء صناديق المساهمة وكذا إنشاء شركات المساهمة، حيث تتولى صناديق المساهمة تسيير الأسهم الصادرة عن المؤسسات العمومية بهدف تحقيق الأرباح، إلا أن هذه الأسهم بقيت محتكرة من

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول ، 1998 ، الدورة 12 ، ص 86 .
[2] الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 01/88 المتعلق بتسيير المؤسسات العمومية ، 1988 ، العدد 12 ، ص 21 .

طرف الدولة بحيث لا يمكن تداولها في السوق بين الخواص، وبما أن هذه الصناديق لم تحقق الأهداف المرجوة منها تقرر حلها في سنة 1995 وتم إنشاء الشركات القابضة .

الفترة الثانية : بدأت سنة1989 ، وأهم ما ميز هذه الفترة هو قانون النقد والقرض رقم 90/10 بعدما نجم عن النظام المالي خلال السنوات السابقة العديد من الإختلالات المالية كارتفاع معدل التضخم، البيروقراطية، ونمو السوق الموازية، ويمكن القول بأّنه المرحلة الفاصلة التي فرقت بين مرحلتين مر بهما الاقتصاد الجزائري، إذ كان نقطة الانطلاق نحو اقتصاد يعتمد على أدوات الاقتصاد الحر، وتكمن أهميته في إنشاء سلطة نقدية وحيدة، وإبعاد الخزينة عن الائتمان، وهكذا فإن قانون النقد والقرض أدخل تطورا على مستوى آليات تمويل الاقتصاد، وفي سنة 1992 قامت الجزائر بإحداث إصلاحات ضريبية معمقة، وقد أدى مسار الإصلاحات إلى تكريس الاستثمار الوطني والأجنبي بالمصادقة على المرسوم التشريعي الصادر في 1993/10/05والمتعلق بترقية الاستثمار (قانون الاستثمار)، وقد صدر هذا القانون لتدعيم إرادة تحرير الاقتصاد والسياسة الجديدة لترقية الاستثمار، حيث تمحورت الجوانب التي تضمنها حول [1]:

- الحق في الاستثمار بحرية .
- المساواة بين العاملين الوطنيين الخواص منهم والأجانب أمام القانون .
- ينحصر تدخل السلطات العمومية في تقديم التحفيزات للمستثمرين أساسا عبر تخفيضات جبائية .
- إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات، ومتابعتها لمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية عبر الشباك الموحد .
- الحرص على تفادي الإجراءات البطيئة والمعقدة لإنجاز عقد الاستثمار في الجزائر .
- توضيح وتهذيب واستمرارية الضمانات والتشجيعات المحصلة على المستويين الجبائي والجمركي .
- الإسراع في التحويلات وتعزيز الضمانات، إضافة إلى الرأسمال المستثمر والمداخيل المتولدة عنه، تعديل التشجيعات المخصصة للاستثمارات المنجزة في الجزائر حول ثلاثة أنظمة :

نظام عام، نظام خاص بالاستثمارات المنجزة في المناطق التي ينبغي ترقيتها، ووضع نظام خاص بالاستثمارات المنجزة في مناطق التبادل الحر .

وفي الواقع اصطدم تطبيق نصوص سنة 1993 بجمود المحيط العام، إذ أن العراقيل البيروقراطية والمشاكل المرتبطة بتسيير العقار الصناعي، قد أدت تقريبا إلى عدم فعالية الجهاز الجديد، وبالتالي كانت حصيلة

[1] الجريدة الرسمية المرسوم التشريعي رقم 12/93 المتعلق بترقية الإستثمار ، العدد : 64 ، 1993 .

الاستثمار عبر وكالة ترقية ودعم الاستثمار ومتابعتها حصيلة متواضعة حتى نهاية سنة2000 ، فمن بين 43000نوايا استثمار بقيت غالبية المشاريع مجرد نوايا [1].

ثالثا : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة ما بعد 1993 .

مع بداية التسعينيات تدهورت الأوضاع الاقتصادية للجزائر بسبب تراجع نمو الاقتصاد الوطني، وارتفاع التضخم ومعدل البطالة بشكل كبير، واستمرار تدهور ميزان المدفوعات، والانخفاض الكبير في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، هذه الأوضاع دفعت السلطات إلى تكريس الجهود للانتقال من اقتصاد موجه إداريا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق، وتكريسا لهدا التوجه لجأت الجزائر إلى المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، كما باشرت إجراءات الانضمام المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الإتحاد الأوروبي .

1-3 برامج التعديل الهيكلي المبرمة مع صندوق النقد الدولي :

1-3-1- برنامج التعديل الهيكلي الأول :

في بداية 1994 وجدت الجزائر نفسها عاجزة عن دفع ديونها، إذ لم يكن بحوزتها سوى 08 مليار دولار، مما أجبرها على إمضاء اتفاقية Stand bay مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة واحدة، من أفريل 1994إلى مارس1995 ، حيث منح الصندوق للجزائر قرضا بقيمة 1.03 مليار دولار، غير أن هذا القرض كان مرفقا بجملة من الشروط أملاها صندوق النقد الدولي على الجزائر، يمكن توضيحها فيما يلي :

القضاء على عجز الميزانية العمومية : ومن أجل تحقيق ذلك اعتمدت السلطات على:

- عقلنه نفقات التجهيز، تجميد رفع الأجور، وتحسين إيرادات الخزينة العمومية عن طريق تحسين المردود الضريبي
- التقليص من الكتلة النقدية : حيث قامت السلطات بتخفيض قيمة الدينار والحد من التضخم النقدي
- الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد :من أهم الإجراءات التي قامت بها السلطات القيام بعملية الخوصصة، إذ جاء الأمر رقم 22/95 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية[2]، والمتضمن كيفية تحويل الملكية العامة للدولة لفائدة أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص .

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مرجع سابق ، ص 20 .

[2] الهادي خالدي : المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، دار هومة ، 1996 ، ص 65 .

1-3- 2-برنامج التعديل الهيكلي الثاني (1995- 1998) :

قصد إخراج الاقتصاد الوطني من حالة الركود، قامت الجزائر بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي ابتداء من أفريل 1995ولمدة 03 سنوات، في إطار" اتفاقية التمويل الموسع "المبرمجة مع صندوق النقد الدولي، ويدخل هذا البرنامج الهيكلي لتجسيد الإجراءات المسطرة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق، كما يسعى هذا البرنامج إلى مواصلة الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية، والبدء بخوصصة المؤسسات العمومية، ومن بين الإجراءات المتخذة لتحقيق أهداف هذا البرنامج :

- زيادة الموارد عن طريق توسيع الضريبة .
- تقليص النفقات العمومية .
- مكافحة التضخم من أجل ضمان الاستمرار الاقتصادي .
- تحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الإدارية والمالية .

وقد أدى تطبيق برامج التعديل الهيكلي إلى إعطاء الأولوية إلى الحد من الاختلالات الاقتصادية، دون إعطاء أهمية كبيرة للآثار الاجتماعية السلبية التي خلفها، والتي تظهر من خلال الأرقام والإحصائيات المتعلقة بتسريح العمال وغلق أبواب المؤسسات العمومية العاجزة، حيث تم تسريح 50000 عامل سنة 1996، وأيضا تسريح 130 ألف عامل خلال عامي 1997- 1998 إذ اقتضى الأمر حل 40 مؤسسة اقتصادية وطنية، في حين وصل معدل البطالة سنة 1997 إلى 28 %

2-3 الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

نظرا للتوجه الجديد نحو نظام اقتصاد السوق، رأت الجزائر أنّه من الضروري العمل على تحرير التجارة الخارجية كمبدأ من مبادئ اقتصاد السوق، وبالتالي إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، ولهذا قامت الجزائر بسلسلة من الإجراءات من أجل الانفتاح الاقتصادي، تجلت مظاهرها من خلال إبرام اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي، والسعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

1-2-3 اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي :

بدأت اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي عمليا سنة1993 ، وتعّثرت لأسباب عدة أهمها الوضع الداخلي الصعب الذي عرفته الجزائر في سنوات التسعينات، وقد وّقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي بالأحرف الأولى في 2001/12/19 بعد 17 جولة من المفاوضات بين سنتي 1997-2001 مع فترة توقف في الفترة الممتدة من ماي 1997 إلى أفريل 2000 حيث كان التوقيع الرسمي على الاتفاقية بمدينة فالنسيا الاسبانية يوم 2002/04/22 [1] وكان القصد من توقيع اتفاق الشراكة تحقيق خمسة أهداف متوسطة الأجل هي [2]:

- إقامة منطقة حرة بين الإتحاد الأوربي وبلدان منطقة جنوب البحر المتوسط خلال فترة من 12 إلى 15 سنة
- زيادة التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوربية إلى بلدان منطقة جنوب البحر المتوسط .
- تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة .
- إنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي .
- تقديم دعم مالي مرتبط بالأداء مع الإتحاد الأوربي، بما قيمته 04.7 مليار وحدة نقدية أوربية كمنح خلال الفترة 1995 - 1999 من بالإضافة إلى مبلغ مماثل من القروض المتوقعة من بنك الاستثمار الأوربي.

1-1-2-3 أثر تطبيق اتفاقية الشراكة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إن دخول اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي حيز التنفيذ معناه انفتاح الاقتصاد الجزائري واندماجه في الاقتصاد العالمي، وهذا ما يعني تأّثر الاقتصاد الجزائري بشكل عام وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، ويتجلى تأّثر هذا القطاع من خلال ما يلي:

الآثار الإيجابية، وتتمثل في النقاط التالية :

- الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يمكن من زيادة الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات .

[1] أحمد بن قطاف، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة في الجزائر، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة 2007 ، ص 96 .

[2] بلقاسم زايري ، عبد القادر دربال : مداخلة بعنوان : تأثير الشراكة الأورو متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر ، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية ، كلية علوم التسيير ، جامعة سطيف ، 29 - 30 أكتوبر ، 2001 .

- تحسين الخدمات يوفر الجو المناسب لعمل المؤسسات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وتحسين النوعية والتقليل من التكلفة .
- مسايرة التطورات العالمية، واندماج الاقتصاد الجزائري في إطار مسار العولمة .
- الاستفادة من التعاون الاقتصادي والمالي المقترح من قبل الأوربيين في إطار اتفاقية الشراكة .
- تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للانتقال إلى اقتصاد السوق .
- تحسين الجانب الإعلامي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الآثار السلبية : كما أن لاتفاق الشراكة سلبيات كثيرة نذكر منها :

- التأثير على إنتاجية المؤسسات، نظرا لعدم قدرتها على منافسة نظيرتها الأوربية .
- زيادة البطالة الناجمة عن غلق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة .
- دخول المنتوجات الأجنبية للسوق الجزائرية بأقل تكلفة وأحسن جودة، الأمر الذي يؤثر على انجذاب المستهلك الجزائري إليها، وفقدان الثقة في المنتوجات المحلية .
- ارتفاع التكاليف الانتقالية الناتجة عن طول المدة الزمنية .

وعليه يفترض لإنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوربي، توفر العديد من عناصر النجاح المهمة على جميع المستويات، منها ضرورة تأهيل الاقتصاد كميا ونوعيا، وبالخصوص بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قصد اكتسابها القدرة والنجاعة لتتم كن من منافسة المؤسسات الخارجية، في فترة زمنية لا تتعدى 12سنة .

2-2-3 الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة *[1]:

1-2-2-3 مسار الانضمام إلى OMC وأهدافه:

بدأت مفاوضات الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، لأول مرة رسميا سنة1987 ، حيث كانت تدعى بالجات GATT آنذاك، وفي جوان 1996 قامت الجزائر بتقديم طلب الانضمام فعليا إلى المنظمة من خلال تقديم مذكرة تشرح فيها سياستها التجارية، حيث اختتمت المرحلة الأولى من المفاوضات متعددة الأطراف في سنة 1998 ، أجابت خلالها الجزائر على 500 سؤال، وتهدف الجزائر من خلال الانضمام

* Organisation Mondial de Commerce

إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال زيادة حجم وقيمة المبادلات التجارية مع الدول الأعضاء .

3-2-2-2 الآثار المرتقبة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الانضمام إلى OMC :

يعتبر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سلاحا ذو حدين، يجب استغلال نتائجه الإيجابية ومحاولة تفادي نتائجه السلبية، ولتوضيح الرؤية أكثر ندرج الايجابيات والسلبيات لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وهي:

الآثار الإيجابية : من بين الآثار الإيجابية نذكر ما يلي :

- تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الإنتاجية الوطنية في ظل المنافسة الأجنبية .
- الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي تعرفه الصناعة الأجنبية من أجل تطوير الصناعة المحلية .
- توفير السلع الصناعية وتنويعها وبجودة عالية .
- تشجيع وزيادة الاستثمار الأجنبي .
- تطوير الجهاز الإنتاجي الوطني، واكتساب خبرات جديدة من خلال الاحتكاك بالأجانب، لتحسين القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- خلق مجالات إنتاج جديدة، بتكثيف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يؤدي إلى توفير مناصب الشغل وبالتالي التخفيف من معدل البطالة .
- إعفاء بعض المؤسسات الصناعية نهائيا من الرسوم الجمركية مما يسمح لها بفرض وجودها في الأسواق العالمية
- انفتاح الاقتصاد الجزائري الأمر الذي سيسمح بإنشاء المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي للاستثمار في الجزائر .

الآثار السلبية : ويمكن أن نوجز بعضها فيما يلي:

- فتح الأسواق الجزائرية أمام أعضاء المنظمة، وهذا ما يعني إغراق السوق بالسلع الأجنبية، الذي يؤدي بدوره إلى كساد الصناعة الجزائرية بسبب تفضيل المنتوج الأجنبي من قبل المستهلك .
- يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة دورا رياديا وأساس الصناعات المحلية، على عكس ما هو في الجزائر .

- ارتفاع تكاليف الإنتاج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك يعود لضعف في استعمال التكنولوجيا المتطورة وغياب الخبرات اللازمة .

المطلب الثاني : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري :

أولا : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري قبل 1993 .

ورثت الجزائر بعد استقلالها بعض الصناعات الاستخراجية أو الصناعات الصغيرة والتي كانت تابعة للقطاع الخاص، ثم قامت الدولة بعد ذلك في إطار إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بإنشاء القطاع العمومي الذي راح يتوسع تدريجيا[1]. حيث انتقل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1275 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عام 1964 ليصل إلى 2501 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عام 1969، حيث كانت هذه الأخيرة موزعة كما يلي:

- عدد المؤسسات التي تشغل اقل من 10 عمال 1095 .
- عدد المؤسسات التي تشغل من 10 إلى 19 عامل 573 .
- عدد المؤسسات التي تشغل من 20 إلى 49 عامل 483.
- عدد المؤسسات التي تشغل من 50 إلى 99 عامل 204.
- عدد المؤسسات التي تشغل من 100 إلى 499 عامل 146.

أما خلال السبعينات فقد وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي توظف أكثر من 5 عمال حوالي 1482 مؤسسة عام 1970، منها 525 مؤسسة تعمل في قطاع الصناعة والنسيج و287 مؤسسة تشغل في قطاع الصناعات الغذائية.

بينما في عام 1977 وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 7466 مؤسسة منها:

- 817 مؤسسة تعمل في قطاع الطاقة والمياه.
- 2233 مؤسسة تعمل في قطاع البناء والأشغال العمومية .
- 1265 مؤسسة في قطاع الصناعة والنسيج.

في فترة الثمانينات حتى بداية التسعينات انتقل عدد المؤسسات في الجزائر من 14603 مؤسسة عام 1984 إلى 22731 مؤسسة عام 1991، أما حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجموع

[1] محمد بلقاسم حسين بهلول، استثمار وإشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1999، ص362.

كانت جد هامة فقد سجلت زيادة في عددها حيث انتقلت بدورها من 14491 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 1984 إلى 22606 مؤسسة عام 1991، أي بزيادة تقدر بـ 56 %، وإذا ما تتبعنا تطور هذه المؤسسات نلاحظ أن الزيادة كانت تخص بالدرجة الأولى المؤسسات الخاصة، في حين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية عرفت انخفاضا ملحوظا، فبعد أن كان عددها عام 1984 مساويا الى341 مؤسسة، أصبح عام 1991 حوالي 224 مؤسسة فقط، أي انه حدث تراجعا في عددها بنسبة 34%،نتيجة للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، وانسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية وتطبيقها لمكانيزمات السوق، على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي عرفت زيادة ملحوظة بانتقال عددها من 14150 مؤسسة إلى 22382 مؤسسة بين سنتي 1984 و1991 على التوالي.

والسبب في الزيادة الحاصلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعود بالدرجة الأولى إلى المؤسسات الخاصة التي تشغل اقل من20 عاملا، فقد عرفت خلال هذه الفترة زيادة كبيرة قدرت بـ 61.3 %، حيث انتقل عددها من 13365مؤسسة إلى 21563 مؤسسة خاصة.

أما عام 1992 فقد بلغ عدد المؤسسات الخاصة 20207 أي انه عرف انخفاضا ملحوظ، وهذا راجع إلى ظروف عدم الاستقرار التي مرت بها الجزائر خلال تلك المرحلة. [1]

ثانيا : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد عام 1993:

بعد إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف عددها تطورا ملحوظا، سنحاول فيما يلي أن نبين هذا التطور حتى بداية السداسي الأول من عام 2010.

كان النسيج الاقتصادي :

- **في سنة1994** : يتكون من 26212 مؤسسة صغيرة ومتوسطة منها 7114مؤسسة في قطاع الصناعات الغذائية و2955 مؤسسة تعمل في قطاع الخشب الفلين والورق، و1331 مؤسسة تعمل في قطاع الجلود والأحذية ...الخ .
- في حين بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل عام 1995 حوالي 29000 مؤسسة فقط.

[1] عثمان لخلف، مرجع سابق، ص162 .

- **في سنة 1996**: بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 177365 مؤسسة حيث 80% منها تشغل اقل من عشرة عمال،20 % تشغل أكثر من 10 عمال. [1]
- وكانت موزعة على القطاعات الاقتصادية كما يلي :
- 50% تنشط في قطاع الصناعة.
- 24.5% تنشط في قطاع الخدمات.
- 24.5% تنشط في قطاع البناء.

أما عدد العمال فقد بلغ 418000 عامل و127232 مستخدم حسب الإحصائيات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS.

- **في سنة 1997**: تم إنشاء 4989 مؤسسة جديدة، مقابل 2075 في سنة 1996 وهذا أكثر من الضعف[2]،حيث تم إنشاء 1147 مؤسسة في قطاع البناء والأشغال العمومية BTPH و478 مؤسسة في قطاع الخدمات، 724مؤسسة في قطاع الصناعات الغذائية و122 مؤسسة في النقل و248 مؤسسة في السياحة.
- وبلغ عدد العمال المتوقع خلال هذه السنة (1997) 266000 مقابل 127000 عامل في عام 1996. [3]
- **في سنة 1999**: بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 159507 مؤسسة توظف 625375 عامل.

ويبلغ عدد المؤسسات المصغرة التي توظف اقل من 10 عمال 93.24% عامل. [4]

- **في سنة 2001**: بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 179893 مؤسسة منها 170258 توظف اقل من 10 عمال و8363 توظف بين 10 و49 عامل و1272 مؤسسة توظف بين 50 و250 عامل.

[1] ليلى لولاشي ، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2005/2004 ص 75 .

[2] Habri MELIANI, Kamel BOUDAH; la PME, PMI Algérienne, passé et perspective, caloque international ; le financement des PME et le développement de son rôle dans l'économie Maghrébine, 25-28 Mai 2003, P5.

[3] Habri MELIANI, Kamel BOUDAH, Op cit, P7.

[4] ليلى لولاشي ، مرجع سابق ، ص 75 .

- **في سنة 2002**: بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 188893 مؤسسة منها 177333 مؤسسة مصغرة، 94299 مؤسسة صغيرة و1402 مؤسسة متوسطة[1].
- **في سنة 2003**: بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 261863 مؤسسة.
- بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 189552 أي 72.38%.
- بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية 788 أي 0.3%.
- بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحرفية الخاصة والعمومية71523 أي 27.32%.

أما فيما يخص عدد العمال فقد بلغ 684341 عامل حيث:

- 538055 عامل يشتغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.
- 74763 عامل يشتغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية.
- 71523 عامل يشتغل في الصناعات التقليدية.

- **في سنة 2004** : بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 312959 مؤسسة حيث:
  - بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 225449 مؤسسة .
  - بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية 778 مؤسسة .
  - نشاطات الصناعات التقليدية 86732 .

المطلب الثالث : الواقع الحالي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2004 – 2010)

أولا : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2004–2010)

إن الإصلاحات التي خاصتها الجزائر منذ الثمانينات والتي أدت بها إلى التغيير التدريجي بالاعتماد على قوى السوق، قد سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الذي تلعبه في التنمية الشاملة، وقد كان لذلك دور في بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقوة من شأنها دفع العملية الاقتصادية .

إن الإمضاء على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وسريان مفعوله وتسارع وتيرة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة سيؤدي حتما إلى انفتاح أكبر للحدود الاقتصادية مما يفرض موجات التكيف مع المحيط الجديد لمواجهة المنافسة وحيازة مواقع في السوق المحلي وكذا الأجنبي .

[1] www.pmeart-dz.org.

وهو ما حصل فعلا في ظل التحولات الاقتصادية الآنية حيث سجل تحسنا نسبيا في تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث سجل حتى نهاية العام 2003 إنشاء 18397 مؤسسة ليصل العدد الإجمالي إلى نهاية 2007 والمصرح به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) حوالي 410959 منها 293946 مؤسسة خاصة، و666 مؤسسة عامة، و116347 صناعات تقليدية بنسبة تطور 09.08 % بالمقارنة بسنة 2006 وتشغل ما يقارب 1355399 عامل، فيما بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2008 حوالي 519526 مؤسسة، ليصل خلال نهاية سنة 2009 حوالي 625069 مؤسسة .

جدول رقم (13) : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2004 – 2010

طبيعة م ص م	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المؤسسات الخاصة	225449	245842	269806	293946	392013	455398	606737
المؤسسات العمومية	778	874	739	666	626	591	560
نشاطات الصناعات التقليدية	86732	96072	106222	116347	126887	169080	----
المجموع	312959	342788	376767	410959	519526	625069	----

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على نشريات المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل (06): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2004– 2010

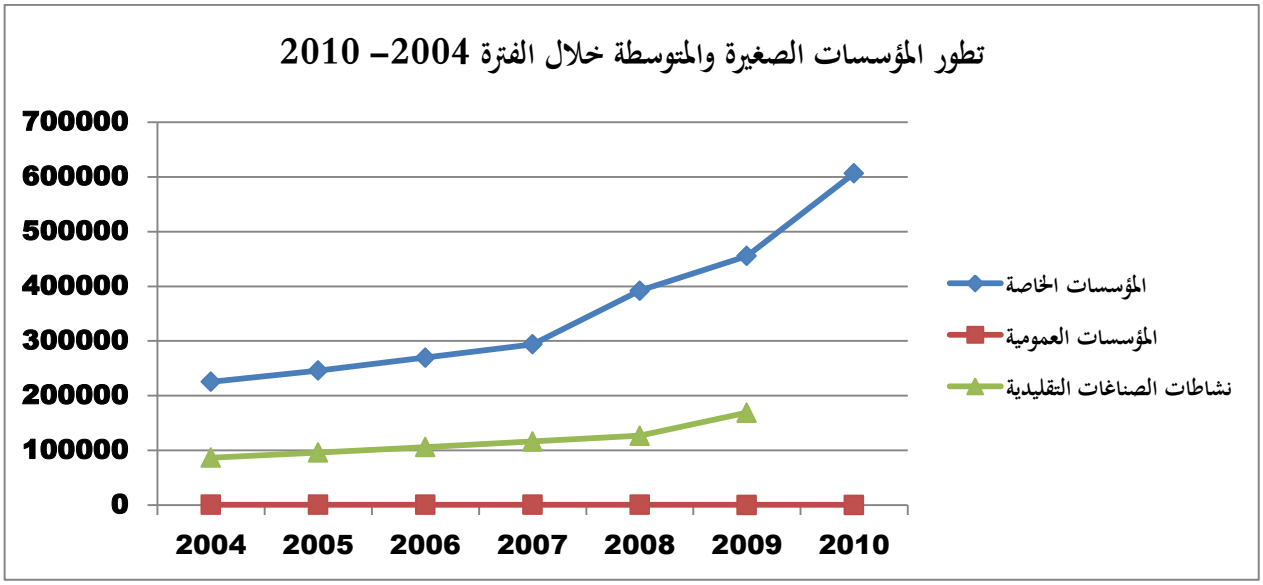

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم 13 .

إن هذه الوضعية تأتي نتيجة للتحولات النوعية التي عرفها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناءا على القانون التوجيهي رقم 18/01 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر منعرجا للقطاع، إن هذا التحول في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان نتيجة عوامل التكيف مع متطلبات المحيط الجديد والتي ساهمت في تقدم هذا القطاع، سنوجز فيما يلي أهم هذه العوامل :

1– ازدهار القطاع الخاص :

لقد برز القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري كأحد الوسائل الهامة التي أعطت دفعة للجهاز الإنتاجي وأتاحت الفرصة لتفضيل آليات السوق، خاصة وأن للقطاع الخاص استجابة سريعة للظروف البيئية والإدارة المثلى التي تعتمد على تقليل التكلفة والحفاظ على الجودة، وهذا ما أدى إلى توسيع قاعدة الاستثمارات الفردية والجماعية في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة .

جدول رقم (14) : تطور المؤسسات الخاصة (أشخاص معنوية) حسب مجموعات فروع النشاط

مجموعات فروع النشاط	الفروع	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الخدمات	– النقل والمواصلات – التجارة والتوزيع – الفندقة والإطعام – خدمات للمؤسسات – مؤسسات مالية – أعمال عقارية – خدمات للمرافق الجماعية	102 841	112 644	123 782	135 151	147 582	159 444
البناء والأشغال العمومية	البناء والأشغال العمومية	72 869	80 716	90 702	100 250	111 978	122 238
الصناعة	– المناجم والمحاجر – الحديد والصلب – مواد البناء – كيمياء مطاط،بلاستيك – الصناعة الغذائية – صناعة النسيج – صناعة الجلد – صناعة الخشب والفلين والورق – صناعة مختلفة	46 278	48 785	51 343	54 301	57 352	59 670
الفلاحة والصيد البحري	الفلاحة والصيد البحري	2 748	2 947	3 186	3 401	3 599	3 642
خدمات ذات الصلة بالصناعة	– خدمات الأشغال البترولية – المياه والطاقة – المحروقات	713	750	793	843	876	908
المجموع		225 449	245 842	269 806	293 946	321 387	345 902

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأبحاث الاقتصادية، العدد 21،مارس2010، ص 11 .

جدول رقم (15) : معدل تطور المؤسسات الخاصة بالنسب المئوية

مجموعات فروع النشاط	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الخدمات	%8.26	%9.53	%9.89	%9.18	%9.20	%8.04
البناء والأشغال العمومية	%10.74	%10.77	%12.37	%10.53	%11.70	%9.16
الصناعة	%5.12	%5.42	%5.24	%5.76	%5.62	%4.04
الفلاحة والصيد البحري	%10.94	%7.24	%8.11	%6.75	%5.82	%1.19
خدمات ذات الصلة بالصناعة	%9.19	%5.19	%5.73	%6.31	%3.91	%3.65
المجموع	%8.42	%9.05	%9.75	%8.95	%9.34	%7.63

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأبحاث الاقتصادية، العدد 21،مارس2010، ص 11 .

الشكل رقم (07) تطور المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط

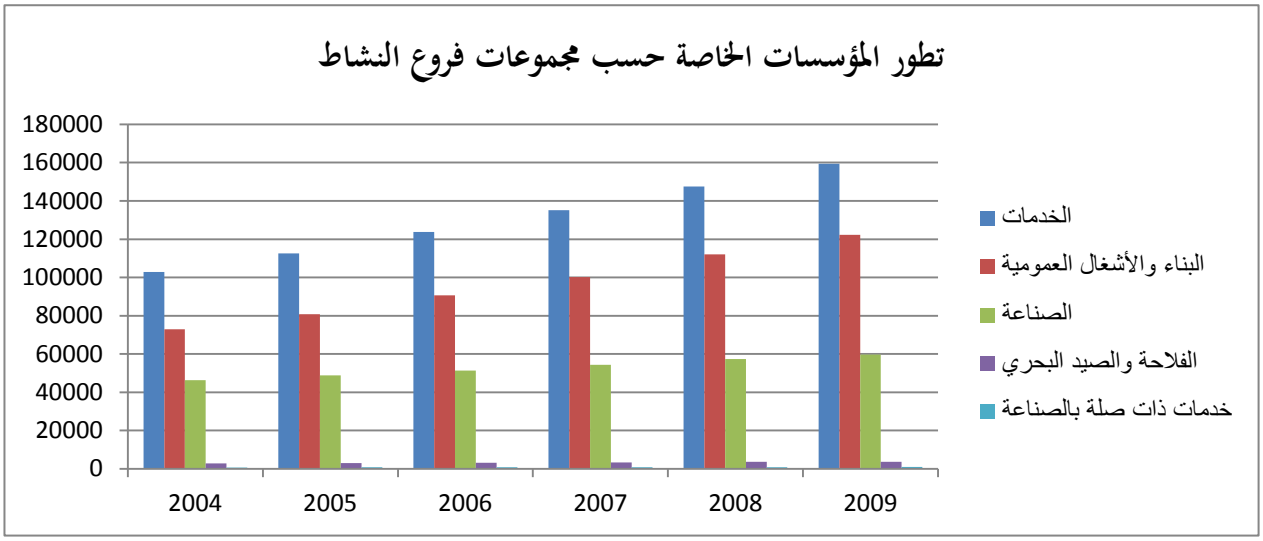

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم (15)

يحتل فرع نشاط الخدمات المرتبة الأولى في السنوات الأخيرة حيث وصل عدد المؤسسات الخاصة بهذا النشاط خلال عام 2008 الى 147582 مؤسسة ثم يليه نشاط البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية بـ 111978 مؤسسة خاصة عام 2008 .

جدول رقم (16) : تطور تعداد المؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاطات المهيمنة

رقم	قطاعات النشاط	2004	2005	2006	2007	2008	2009
01	البناء والاشغال العمومية	72 869	80 716	90 702	100 250	111 978	122 238
02	التجارة والتوزيع	37 954	42 183	46 461	50 764	55 551	60 138
03	النقل والمواصلات	20 294	22 119	24 252	26 487	28 885	30 871
04	خدمات العائلات	16 933	18 148	19 438	20 829	22 529	24 108
05	الفندقة والإطعام	14 103	15 099	16 230	17 178	18 265	20 908
06	خدمات المؤسسات	10 843	12 143	14 134	16 310	18 473	19 282
07	صناعة المنتجات الغذائية	13 673	14 417	15 270	16 109	17 045	17 679
08	باقي القطاعات	38 780	41 017	43 319	46 019	48 661	50 678
	المجموع	**225 449**	**245 842**	**269 806**	**293 946**	**321 387**	**345 902**

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأبحاث الاقتصادية، العدد 21،مارس2010، ص 12 .

2- قضايا التمويل :

في تحقيق البنك الدولي على 600 مؤسسة جزائرية على شروط تمويل استثماراتها وهياكله، كانت نتائجه كمايلي:

جدول رقم (17) : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مصادر التمويل	التمويل الذاتي	القروض البنكية	قروض الموردين والزبائن	الأصدقاء	آخرون
مؤسسات صغيرة من (05- 19) عامل	% 74.80	%15.70	% 01.00	% 04.50	%04.00
مؤسسات متوسطة عمومية	%64.10	%23.60	% 05.00	/	%07.30
مؤسسات متوسطة خاصة	%47.60	%46.10	%04.50	%01.90	/

المصدر : مذكرة ماجستير واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثر برنامج MEDA للتأهيل ص198 .

إن تحسين موارد البنوك عامي 2001 و2002 قاد إلى ارتفاع نشاطها في ميدان القروض (أكثر من 12 % مقارنة بالعام 2001) وإلى انخفاض معدلات الفائدة من 08 و10 % في شهر سبتمبر عام 2001 إلى 6.50 و09% في شهر سبتمبر 2002 [1] بالإضافة إلى ذلك تأسست أدوات مالية أخرى لتشجيع الاستثمارات وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها، وتشمل هذه الأدوات الصناديق التالية :

- صندوق دعم الاستثمارات (رأسماله 301 دج لتمويل البنية التحتية لتحقيق الاستثمارات) .

[1] Benyahia farid - L'impact de l'adhésion de l'algérie à L'OMC , Dar Elhouda - alger 2006 , p 43 .

- الصندوق الخاص لتشجيع التصدير (رأسماله 02 مليار دج لتكثيف جهود التنمية التجارية للمؤسسات العاملة بالأسواق الخارجية) .
- صندوق الشراكة (رأسماله 506 مليار دج لتمويل كل أو جزء من النفقات المادية لمشروع معين من الشراكة
- صندوق دعم التنافسية الصناعية (رأسماله 02 مليار دج يمول عمليات ترقية المؤسسات) .

3- التصحيحات الجمركية والجبائية :

لقد تبنت الجزائر مشروع فني لتحرير التجارة الخارجية بغية إتمام إجراءات التصحيح الداخلية، وتسهيل المعاملات التجارية، وهذا ما أفاد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صار حوالي 60 % من الاستيراد موجه لهذه المؤسسات.

جدول رقم (18) : نسبة الاستيراد الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2007"بالمليون دولار" .

المنتجات المستوردة	القيمة بالمليون دولار	النسبة من مجموع المستوردات %
الوسائل الغذائية	4827	17.59
الوسائل الخاصة بالإنتاجية	8508	31.01
وسائل التجهيزات	10096	36.79
وسائل الاستهلاك الغير غذائية	4008	14.61
المجموع	**27439**	**100**

Source : Ministere de PME/PMI , rapport sur l'état de lieu de secteur PME, juin 2007 , p45 .

بينما تشريعات الجباية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انخفاضا متواصلا بغية تشجيعها على الإنشاء وإعادة استثمار الأرباح، والجدول التالي يوضح حجم التخفيض لعينة من الضرائب والرسوم :

4-تكيف المؤسسات العمومية : بعد تحديد دور الدولة في كل اقتصاد السوق، فإن المؤسسات العمومية صارت تبحث أكثر على المردودية المالية بتكيفها مع إجراءات التصحيح الجديدة وذلك بإتباع إجراءات متعددة أهمها الشراكة وعمليات فتح رأس المال والخوصصة، والجدول التالي يوضح وضعية المؤسسات العمومية:

جدول رقم (19) :وضعية المؤسسات العمومية

الوضع	النسبة	المواصفات
قابلية الاستمرار	**%42**	سوق جذابة وأداة إنتاج مرضية من الممكن أن تتحسن
احتمال قابليتها للاستمرار	**%13**	سوق جذابة تتطلب تقدما في الأدوات وفي التسيير
في صعوبة كبيرة	**%45**	سوق موجودة وتتطلب استثمارات وتسيير جيد

المصدر : مرجع سابق، مذكرة ماجستير واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثر برنامج MEDA للتأهيل ص 200 .

ثانيا – التعداد التفصيلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2009 :

عند نهاية عام 2009 بلغ تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 62500 مؤسسة، موزعة حسب مخطط متعدد الجوانب(قطاع النشاطات، طبيعة المؤسسات، الفئات ...) والتي سنتطرق إليها بالتفصيل لاحقا .

1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

1-1 المكونات الرئيسية :

1-1-1المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة :

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المصرح بها، 398 455 مؤسسة خاصة عند نهاية سنة 2009، كما تشكل هذه المؤسسات الخاصة بالإضافة إلى أكثر من 080 169 حرفي مسجل لدى غرف الصناعة التقليدية والحرف (CAM) المكونات الأساسية لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي أكثر من 99 % من المجموع .

تسجيلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "الأشخاص المعنويون " على مستوى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي خلال عام 2009، سمحت بتسجيل حركية الإنشاء وإعادة الإنشاء والشطب، ولقد تم إنشاء 541 30 مؤسسة جديدة

كما تبين المعالجة المعمقة لتشطيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى هيئات التسجيل "السجل التجاري " وكذا التصريحات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوقف نشاطها إلا من الناحية الإدارية .

كما يجدر الإشارة أن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوقف نشاطها ألحقت بها تغييرات في مسار حياتها الاقتصادية ومنها :

- تغير الوضعية و/ أو المقر الاجتماعي .
- تغير نوع النشاط .
- خلق مؤسسات جديدة .

– تسجيلات الأشخاص الطبيعيين ورؤساء المؤسسات على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء تسمح بملاحظة حركية فئة المهن الحرة التي على العموم غير ملزمة بالتسجيل في السجل التجاري، حيث تتمثل هذه الفئة من المهن الحرة في كل من الموثقين، المحامين، المحضرين القضائيين، الأطباء، المهندسين المعماريين والمزارعين ...

حيث أن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمهن الحرة التي بلغ عددها 496 109، تعمل خصوصا قطاعات الصحة، العدل، والمستثمرين الزراعيين موزعة كما يلي :

جدول رقم (20) :توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمهن الحرة حسب القطاعات

أهم القطاعات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
قطاع الصحة	29 301
قطاع العدل	10 125
المستثمرون الزراعيون	70 070
المجموع	109 496

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16 لسنة 2009 ص07.

كما بلغ التطور السنوي لهذه المؤسسات الخاصة "الأشخاص الطبيعيون " مايقارب 870 38 مؤسسة

2-1-1 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية : تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية جزء ضئيل من محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خلال عام 2009 تراجع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالسنة الماضية، حيث تراجع من 626 إلى 591 مؤسسة، كما تم تسجيل تراجع في عدد الأجراء من 768 52 إلى 635 51 أجير، من الواضح أن هذا التراجع ناتج عن عمل اقتصادي متمثل في تغيير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العام حيث تعتبر خوصصة مؤسسات القطاع العام عنصر أساسي .

الجدول رقم (21): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية على مختلف القطاعات خلال سنة 2009

قطاع النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	مناصب الشغل
الصناعة	185	21 653
البناء والأشغال العمومية	219	15 441
الخدمات	63	7 730
الزراعة	113	5 619
المناجم والمحاجر	11	1 192
المجموع	**591**	**51 635**

المصدر :مرجع سابق، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16 لسنة 2009 ص08

1-1-3 – النشاطات الحرفية : بلغ العدد الإجمالي للنشاطات الحرفية حسب تصريحات 31 غرفة للصناعة التقليدية والحرف 169 080 نشاط حرفي، حيث تم تسجيل 18875 حرفي جديد وشطب 4442 حرفي، مما يوضح نموا يقدر بـ 14433 حرفي .

التسجيلات الجديدة موزعة على ثلاثة شعب :

- الصناعة التقليدية الفنية بـ 3633 حرفي .
- الصناعة التقليدية لإنتاج المواد بـ 4728 حرفي .
- الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات بـ 10514 حرفي .

حيث تشغل هذه النشاطات الحرفية الجديدة 37755 أجير .

الجدول رقم (22) : تعداد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية خلال عام 2009

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		عدد المؤسسات عام **2009**	%
المؤسسات الخاصة	**أشخاص معنوية**	345 902	55.34
	أشخاص طبيعية	109 496	17.52
المؤسسات العمومية		591	0.09
نشاطات الصناعة التقليدية		169 080	27.05
المجموع		625 069	100

المصدر : مرجع سابق،وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16 لسنة 2009 ص09

الشكل رقم (08): تعداد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2009 .

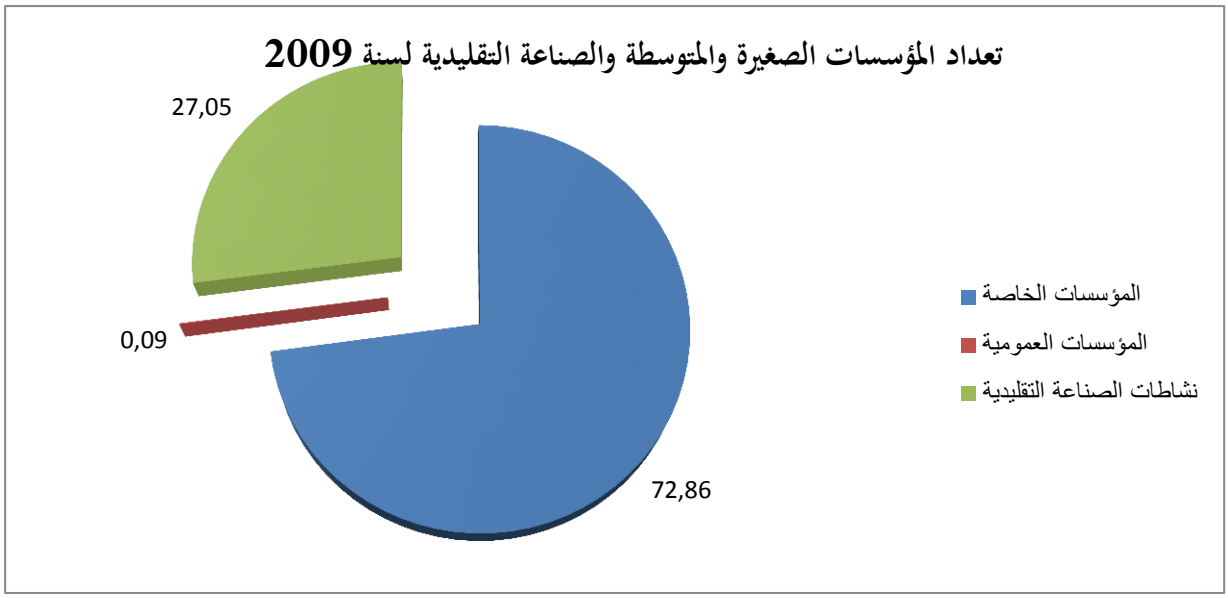

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (22) .

جدول رقم (23) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		عدد المؤسسات عام 2008	عدد المؤسسات عام 2009	التطور	%
المؤسسات الخاصة	أشخاص معنوية (المؤسسات)	312 387	345 902	24 515	7.63
	أشخاص طبيعية (المهن الحرة)	70 626	109 496	38 870	55.04
المؤسسات العمومية		626	591	-35	-5.59
نشاطات الصناعة التقليدية		126 887	169 080	42 193	33.25
المجموع		**519 526**	**625 069**	**105 543**	**20.32**

المصدر : مرجع سابق، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16 لسنة 2009 ص 10.

الشكل رقم (09) : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2008-2009

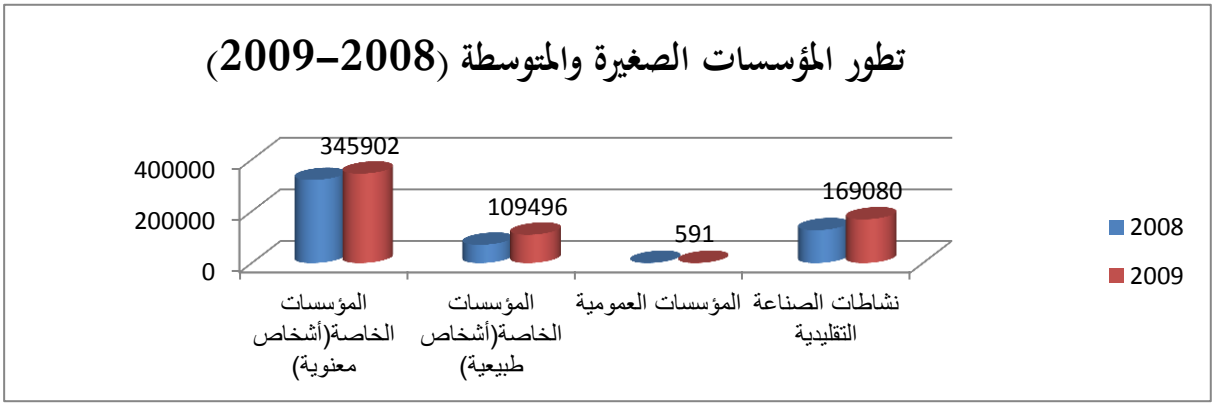

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على الجدول (23) .

الجدول رقم (24): تطور المناصب الشغل المصرح بها (2009/2008) .

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		عام 2008	عام 2009	التطور	%
المؤسسات الخاصة	الأجراء	841 060	908 046	66 986	7.96
	أرباب المؤسسات	392 013	455 398	63 385	16.17
المؤسسات العمومية		52 786	51 635	-1 151	-2.18
نشاطات الصناعة التقليدية		254 350	341 885	87 535	34.42
المجموع		**1 540 209**	**1 756 964**	**216 755**	**14.07**

المصدر :مرجع سابق، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16 لسنة 2009 ص12 .

الشكل (10) : تطور مناصب الشغل المصرح بها خلال الفترة 2008- 2009

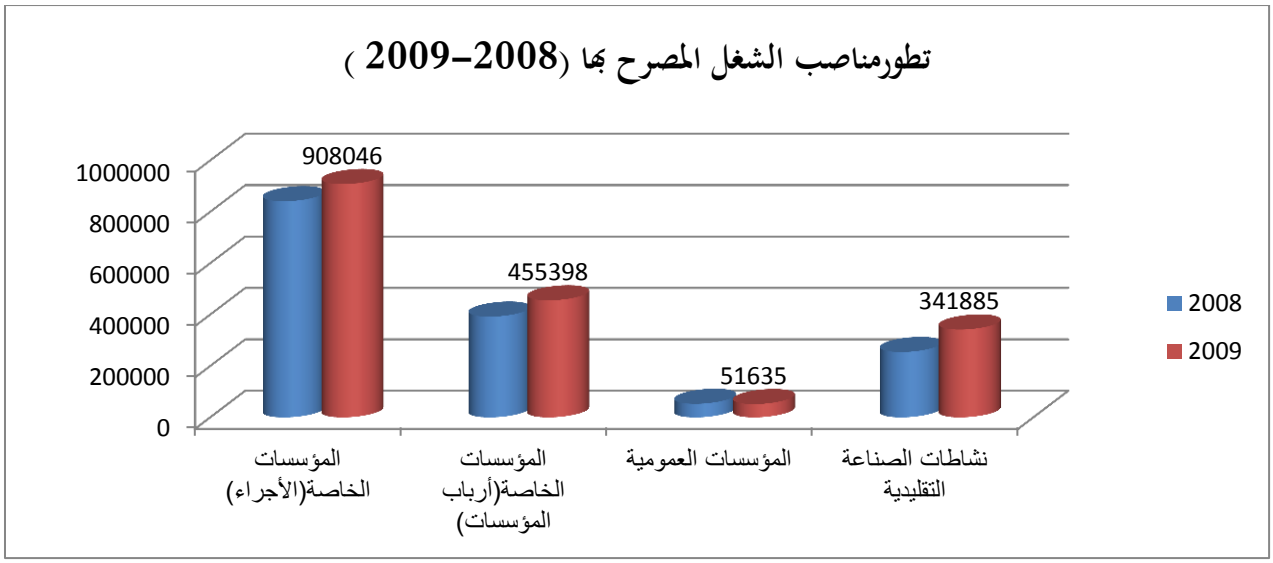

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول (24)

2- التوزيع وحركية المؤسسات الخاصة (الأشخاص المعنوية) :

جدول رقم (25) :توزيع المؤسسات الخاصة (الأشخاص المعنوية) حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية

	قطاع النشاط	م.ص.م خاصة عام 2008	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2009				م.ص.م خاصة عام 2009
			إنشاء	شطب	إعادة إنشاء	الزيادة	
01	الفلاحة والصيد البحري	3 599	221	198	20	43	3 642
02	المياه والطاقة	94	8	1	1	8	102
03	المحروقات	551	22	10	0	12	563
04	خدمات الأشغال البترولية	231	22	10	0	12	243
05	المناجم والمحاجر	784	81	10	12	83	867
06	الحديد والصلب	8 794	513	217	84	380	9 174
07	مواد البناء	7 154	401	101	44	344	7 498
08	البناء والأشغال العمومية	111 978	11 444	2 622	1 438	10 260	122 238
09	كيمياء– مطاط – بلاستيك	2 205	167	78	18	107	2 312
10	الصناعة الغذائية	17 045	1 090	596	140	634	17 679
11	صناعة النسيج	4 291	161	179	43	25	4 316
12	صناعة الجلد	1 667	42	78	19	-17	1 650
13	صناعة الخشب والفلين والورق	11 848	813	296	165	682	12 530
14	صناعة مختلفة	3 564	131	76	25	80	3 644
15	النقل والمواصلات	28 885	3 345	1 705	346	1 986	30 871
16	التجارة	55 551	5 617	1 645	615	4 587	60 138
17	الفندقة والإطعام	18 265	1 497	684	204	1 017	19 282
18	خدمات للمؤسسات	18 473	2 724	570	281	2 435	20 908
19	خدمات للعائلات	22 529	1 860	650	369	1 579	24 108
20	مؤسسات مالية	1 009	133	49	12	96	1 105
21	أعمال عقارية	916	100	69	12	43	959
22	خدمات للمرافق الجماعية	1 954	149	48	18	119	2 073
	المجموع	321 387	30 541	9 892	3 866	24 515	345 902

المصدر : مرجع سابق، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16 لسنة 2009 ص 13 .

جدول رقم (26) : توزيع المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط

مجموعات فروع النشاط	عدد المؤسسات الخاصة 2009	%
الخدمات	159 444	46.10
البناء والأشغال العمومية	122 238	35.34
الصناعة	59 670	17.25
الفلاحة والصيد البحري	3 642	1.05
خدمات ذات الصلة بالصناعة	908	0.26
المجموع	345 902	100

المصدر : مرجع سابق، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16 لسنة 2009 ص 14 .

الشكل رقم (11): توزيع المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط خلال سنة 2009

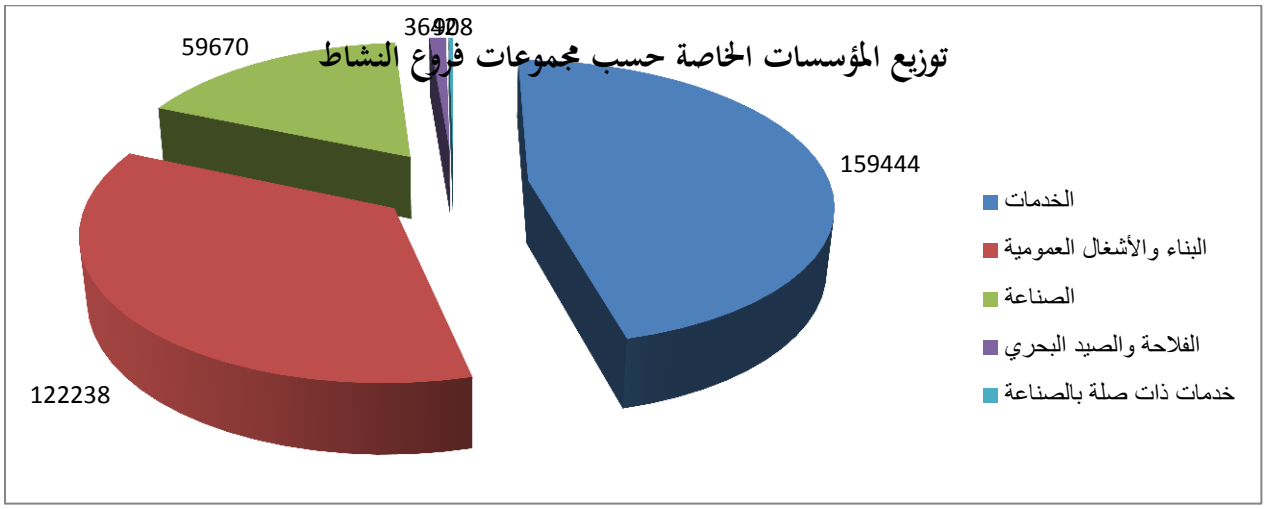

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (26) .

الجدول رقم(27): قطاعات النشاطات المهيمنة إلى غاية سنة 2009

الرقم	قطاعات النشاط	عدد المؤسسات عام 2009	%
1	البناء والأشغال العمومية	122238	35,34
2	التجارة والتوزيع	60138	17,39
3	النقل والمواصلات	30871	8,92
4	خدمات العائلات	24108	6,97
5	خدمات المؤسسات	20908	6,04
6	الفندقة والإطعام	19282	5,57
7	الصناعة الغذائية	17679	5,11
8	باقي القطاعات	50678	14,65
9	المجموع	**345902**	**100**

المصدر : مرجع سابق، نشرية المعلومات الإحصائية رقم لسنة 2009 ص 15 .

الشكل رقم (12): قطاعات النشاط المهيمنة إلى غاية سنة 2009 .

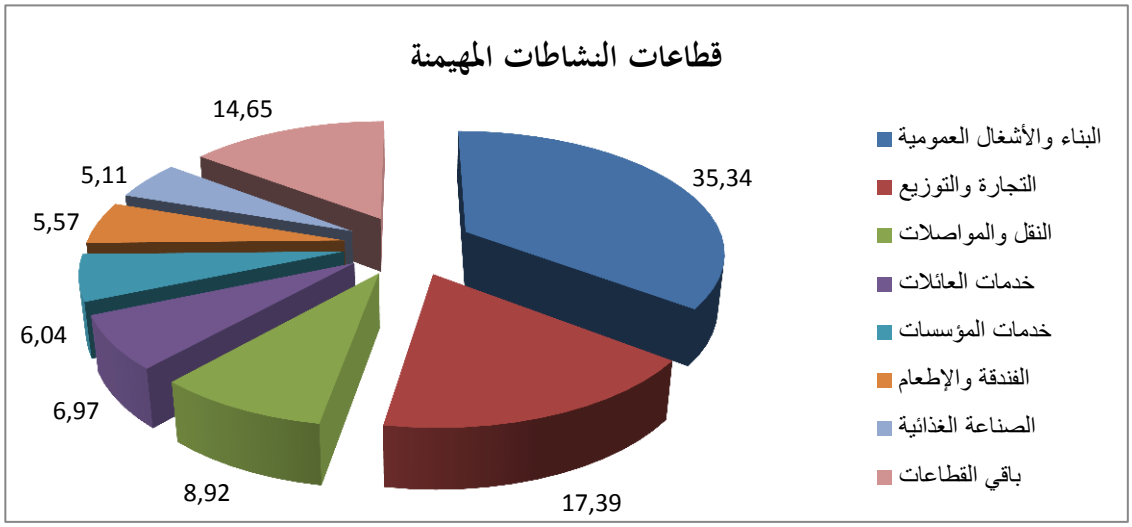

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول (27) .

الجدول رقم (28) : تطور قطاعات النشاطات المهيمنة

الرقم	قطاعات النشاط	عدد المؤسسات عام 2008	عدد المؤسسات عام 2009	%
1	البناء والأشغال العمومية	111978	122238	9,16
2	التجارة والتوزيع	55551	60138	8,26
3	النقل والمواصلات	28885	30871	6,88
4	خدمات العائلات	22529	24108	7,01
5	خدمات المؤسسات	18473	20908	13,18
6	الفندقة والإطعام	18265	19282	5,57
7	الصناعة الغذائية	17045	17679	3,72
8	باقي القطاعات	48661	50678	4,15
المجموع		**321387**	**345902**	**100**

المصدر : مرجع سابق، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16 لسنة 2009 ص 16 .

الشكل رقم (13) : تطور قطاعات النشاط المهيمنة خلال الفترة : 2008– 2009 .

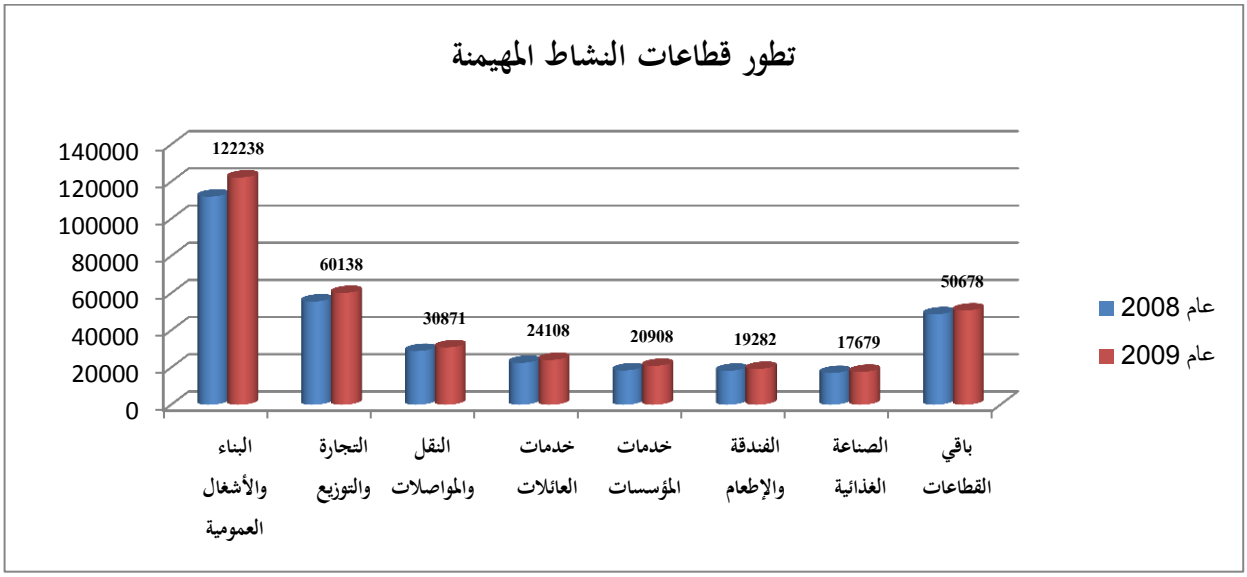

المصدر : من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات الجدول (28) .

الجدول رقم (29) : توزيع المؤسسات الخاصة حسب الولايات

	الولايات	م.ص.م الخاصة عام 2008	حركية عام 2009				م.ص.م عام 2009
			إنشاء	شطب	إعادة إنشاء	التطور	
01	أدرار	2 731	266	109	37	194	2925
02	الشلف	8 160	691	80	117	728	8 888
03	الأغواط	3 062	305	36	63	332	3 394
04	أم البواقي	3 250	423	90	44	377	3 627
05	باتنة	7 537	877	65	83	895	8 432
06	بجاية	14 009	1 598	203	113	1 508	15 517
07	بسكرة	3 987	445	37	104	512	4 499
08	بشار	4 169	306	21	26	311	4 480
09	البليدة	10 240	965	69	114	1 010	11 250
10	البويرة	5 868	764	35	77	806	6 674
11	تمنراست	1 820	143	42	13	114	1 934
12	تبسة	4 909	320	43	43	320	5 229
13	تلمسان	6 221	736	138	132	730	6 951
14	تيارت	5 013	325	17	29	337	5 350
15	تيزي وزو	17 840	1 900	91	136	1 945	19 785
16	الجزائر	38 096	2 954	460	416	2910	41 006
17	الجلفة	4 793	428	36	57	449	5 242
18	جيجل	6 193	625	173	76	528	6 721
19	سطيف	13 555	1 373	273	305	1 405	14 960
20	سعيدة	3 282	229	798	32	-537	2 745
21	سكيكدة	7 199	704	2	18	720	7 919
22	سيدي بلعباس	5 259	533	44	25	514	5 773
23	عنابة	8 299	637	67	64	634	8 933
24	قالمة	3 657	402	40	46	408	4 065
25	قسنطينة	10 243	869	206	143	806	11 049
26	المدية	4 822	613	157	79	535	5 357
27	مستغانم	5 032	470	32	47	485	5 517
28	المسيلة	6 411	548	15	61	594	7 005
29	معسكر	5 593	276	53	23	246	5 839
30	ورقلة	4 879	631	48	25	608	5 487
31	وهران	19 643	1 474	5 698	785	-3 439	16 204

32	البيض	**1 685**	140	0	10	150	**1 835**
33	إليزي	**998**	152	11	5	146	**1 144**
34	برج بوعريريج	**6 448**	633	44	70	659	**7 107**
35	بومرداس	**10 897**	1 129	60	40	1 109	**12 006**
36	الطارف	**2 983**	274	32	16	258	**3 241**
37	تندوف	**968**	83	5	9	87	**1 055**
38	تسمسيلت	**2 178**	215	20	26	221	**2 399**
39	الوادي	**3 511**	455	12	22	465	**3 976**
40	خنشلة	**4 135**	321	59	51	313	**4 448**
41	سوق أهراس	**3 691**	280	61	26	245	**3 936**
42	تيبازة	**11 526**	1 703	252	116	1 567	**13 093**
43	ميلة	**5 420**	597	45	24	576	**5 996**
44	عين الدفلى	**5 317**	352	19	26	359	**5 676**
45	النعامة	**1 877**	136	17	23	142	**2 019**
46	عين تموشنت	**3 627**	300	16	13	297	**3 924**
47	غرداية	**5 425**	638	37	40	641	**6 066**
48	غليزان	**4 929**	303	24	16	295	**5 224**
	المجموع	**321 387**	**30 541**	**9 892**	**3 866**	**24 515**	**345 902**

المصدر : مرجع سابق، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16 لسنة 2009 ص17 .

- **الجدول رقم (30) : تطور تعداد المؤسسات بالولايات العشر الأولى من حيث عدد المؤسسات**

الترتيب	الولايات	عدد المؤسسات عام 2008	عدد المؤسسات عام 2009	%
01	الجزائر	38 096	41 006	7.64
02	تيزي وزو	19 643	19 785	0.72
03	وهران	17 840	16 204	-9.17
04	بجاية	14 009	15 517	10.76
05	سطيف	13 555	14 960	10.37
06	تيبازة	11 526	13 093	13.60
07	بومرداس	10 897	12 006	10.18
08	البليدة	10 243	11 250	9.83
09	قسنطينة	10 240	11 049	7.90
10	عنابة	**8 299**	**8 933**	**7.64**

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16 لسنة 2009 ص 19 .

- الشكل رقم (**14**) : تطور تعداد المؤسسات ص وم بالولايات العشر الأولى خلال الفترة **2008-2009**

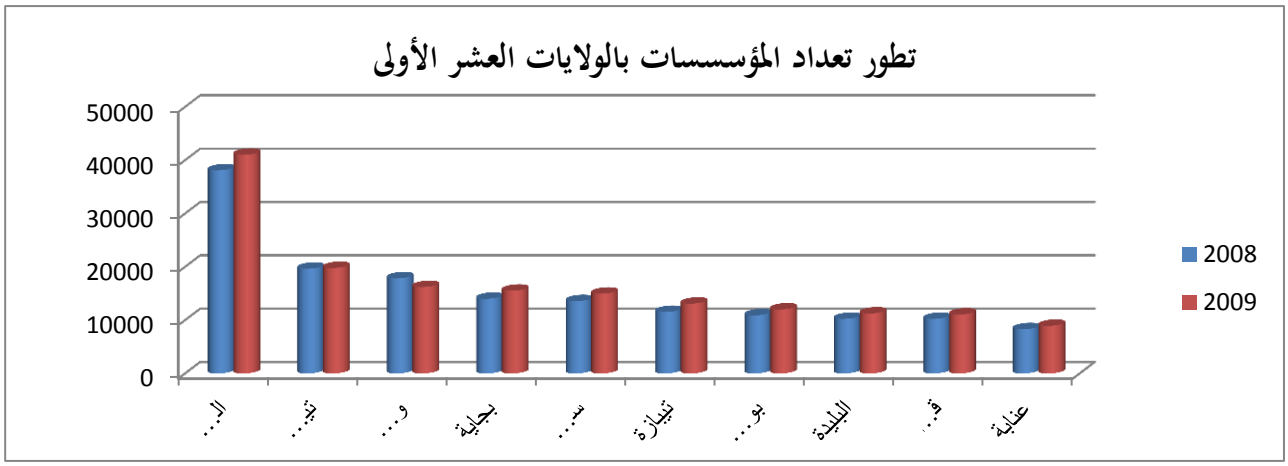

المصدر : من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات الجدول (**30**) .

الجدول رقم (**31**) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات

الجهات	م,ص,م الخاصة عام **2008**	إنشاء	الشطب	اعادة إنشاء	التطور	م,ص,م الخاصة عام **2009**
الشمال	193 483	17 626	7 577	2 325	12 374	205 857
الهضاب العليا	96 354	9 491	1 957	1 197	8 731	105 085
الجنوب	25 033	2 780	191	280	2 869	27 902
الجنوب الكبير	6 517	644	167	64	541	7 058
المجموع	**321 387**	**30 541**	**9 892**	**3 866**	**24 515**	**345 902**

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية رقم **16** لسنة **2009** ص **23** .

الشكل رقم (**15**) : توزيع تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات

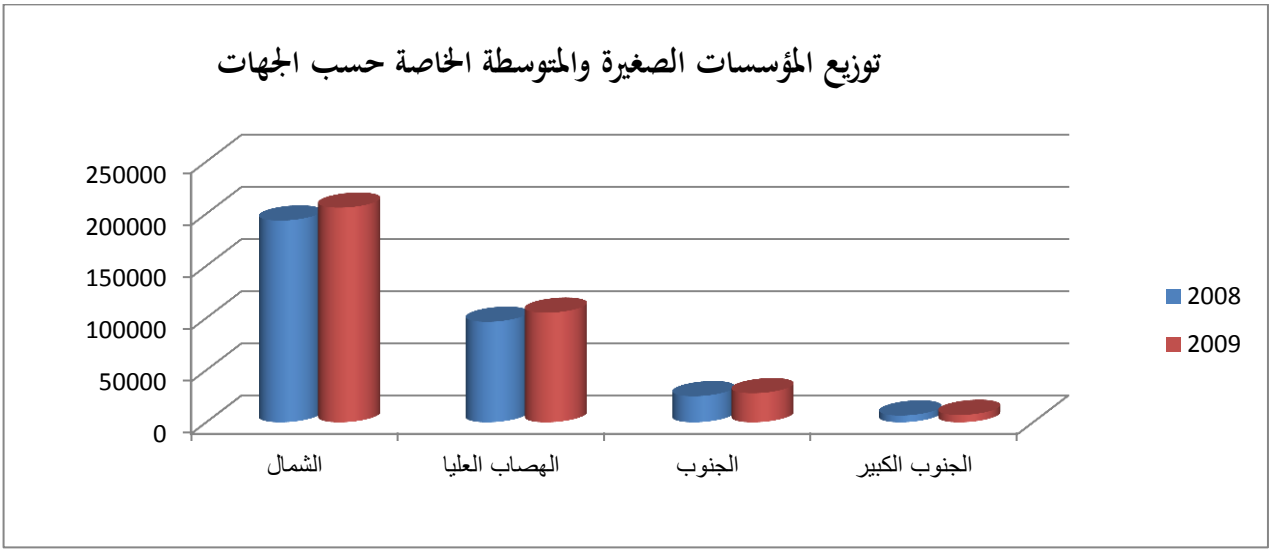

المصدر : من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات الجدول (**31**) .

المبحث الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفعاليتها في التشغيل .

المطلب الأول : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توظيف اليد العاملة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا أساسيًا ومهمًا في استيعاب نسبة كبيرة من القوة العاملة والحد من ظاهرة البطالة، حيث تشير إحصائيات دول لها تجارب رائدة بهذا المجال، قدرتها على استحداث وظائف ومهن جديدة، لذا عمدت الحكومات لدعمها وتطويرها، بإنشاء أجهزة متخصصة رسمية لتنظيمها وتسييرها وتمويلها، بتكلفة منخفضة، مما أدى لانتشارها وازدهارها [1].

أولا - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف ببعض الدول

أكدت عدة دراسات القدرات الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب عمل جديدة، واستيعاب عدد كبير من الطبقة العاملة، ولعل من أبرز العوامل الكامنة وراء ارتفاع تلك القدرات، انخفاض تكلفة فرصة العمل نسبيًا، والمساهمة المرتفعة للأجور في جملة القيمة المضافة [2].

وأهم الدراسات ما توصل إليه د.ل .بريش "D.L.BRICH". فوجد66 % من صافي التوظيف من سنة 1969 إلى سنة 1979 تعود للمؤسسات التي توظف أقل من 20 عاملا، و34 %تعود للمؤسسات التي توظف أقل من 100 عامل بالولايات المتحدة الأمريكية، واستخلص أن عدد المناصب يتناسب عكسيًا مع حجم المؤسسة، فكلما صغر حجم المؤسسة زادت كثافة مناصب العمل بها [3].

ونفس النتائج أتى بها إكساڤيير .ڤريف "XAVIER GREFFE" نتيجة دراسة قام بها في فرنسا، ووجد أن عدد الأفراد الجدد، الموظفين بالمؤسسات التي توظف أقل من 100 عامل، ارتفعت نسبتهم من % 39إلى 43% من إجمالي الوظائف الجديدة، ما بين السنوات 1971 و 1979، ونفس الحقائق قد تم التوصل إليها في كل من بريطانيا وبلجيكا.

وحسب ما تشير إليه إحصائيات تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OCDE" لنهاية سنة 2000، أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة أصبحت توفر أكثر من 50 % من إجمالي عدد الوظائف، بمجموع دول الأعضاء، وإن تباينت فيما بينها، كما هو مبين في الشكل التالي [4] :

---

[1] سمير علام، إدارة المشروعات الصناعية، كلية التجارة :جامعة القاهرة، القاهرة، 2002 ، ص 15 .

[2] أ.جمال الدين سلامة ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية WWW.ULUM.NL السنة السادسة ، العدد 41 ، ربيع 2009 ،ص 05.

[3] ROBERT WTTERWULGHE, La P.M.E, Une entreprise humaine, DeBoeck Université, Belgique, 1998, P102

[4] أ . جمال الدين سلامة ،مجلة العلوم الإنسانية ، مرجع سابق ،ص 05 .

شكل رقم(16) توزيع اليد العاملة حسب حجم المؤسسات الصناعية مئويًا بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نهاية1999 .

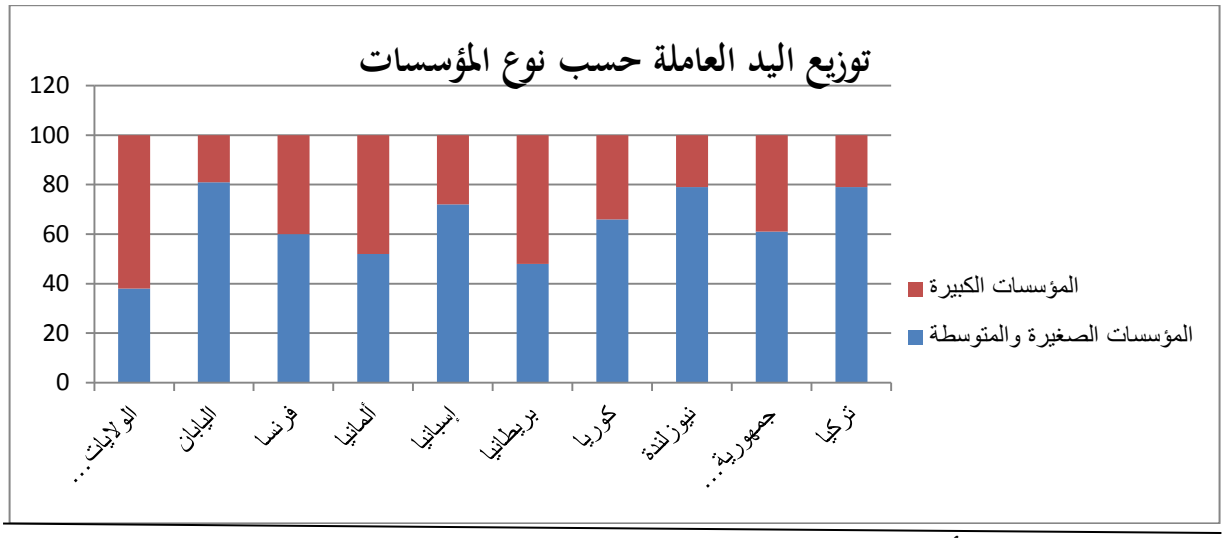

المصدر : مرجع سابق، أ . جمال الدين سلامة ،مجلة العلوم الإنسانية، ص 05 .

وبالدول النامية، بلغت مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبًا أكبر، وهذا نتيجة اهتمامها بالمهن الحرفية، التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة وعدم استخدامها للتكنولوجيا المتطورة لارتفاع ثمنها، فنجد مثلا بالفلبين 74% من الطبقة العاملة تتمركز بالصناعات الصغيرة والمتوسطة أما في أندنوسيا فتصل إلى88% ، و 78%بالهند، و 58%بغانا، و85 % من الصناعات التحليلية بمصر تتمركز بمؤسسات توظف أقل من 50عاملا، وتوظف سنويًا أكثر من 01 مليون عامل.

إن المعطيات السابقة لنسب العمالة، كافية بالحكم على العدد الكبير التي تستخدمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كيد عاملة، وبجميع الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويمكنها أن تساهم بالدول المتخلفة التي تتميز بمعدلات بطالة كبيرة في التخفيف من حدتها، وبأماكن تواجد العمالة العاطلة بكثافة، فيترتب عن ذلك إقامة مزيد من الوحدات الصناعية خارج المدن الكبرى وتوزيعها على المدن الصغرى والمناطق الريفية، وتختص في صناعة بعض الأجزاء أو المكونات، لحساب المصانع الكبيرة، فضلا عن هذا إعمار وتنمية مناطق تواجدها [1].

ثانيا: العوامل المؤدية للتوظيف

هناك عدة عوامل تشجع على التوظيف بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبالإضافة للسيولة الواجب توفيرها لتمويل مختلف الاحتياجات اللازمة، والمحيط الاقتصادي والقانوني الملائم بشكل عام، نجد عوامل أخرى يمكن حصرها في العناصر التالية :

[1] أ . جمال الدين سلامة ،مجلة العلوم الإنسانية ، مرجع سابق ، ص 06 .

1- تراجع المؤسسات الكبيرة وتسريح العمال منها :

أدت إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة ببعض الدول لظهور بدلا عنها مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وفي إطار نفس العملية ونفس النشاط الذي كانت تقوم به المؤسسة الكبيرة بمفردها، وكون هذا النوع من المؤسسات يتميز بالمرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية، فنجدها بمختلف مراحل تسلسل العملية الإنتاجية الواحدة، سواء بمقدمتها أو مندمجة بوسطها أو متواجدة بنهايتها، حسب طبيعة المؤسسة، في إطار المقاولة من الباطن [1].

وأفاد أحد الأبحاث، أن الصناعة الثقيلة الفرنسية فقدت حوالي 700 ألف منصب عمل أثناء اجتيازها لأزمة السبعينيات، أي 15 % من قوة عملها، تحولت 9 % منها للصناعات الصغيرة والمتوسطة، وفي السياق نفسه، أجريت دراسة ببريطانيا، استخلص منها أن زيادة معدل البطالة بـ 3% يقابله ارتفاع بـ 1% بعمالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . [2]

2-تشجيع الحكومات لتأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة

عمدت بعض الدول لتشجيع المتوقفين عن العمل، بتأسيس مؤسسات صغيرة، إما في إطار فردي أو جماعي، كي يندمجوا في الحياة ويساهموا في تنمية الاقتصاد والابتعاد عن الانحراف، باستعمال آليات مالية وضرائبية، ودعمهم بأجهزة تنظيمية فعالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فنجد ببريطانيا أن 20 % من المتوقفين عن العمل أصبحت لديهم مؤسسات صغيرة خاصة بهم، و66 % من المؤسسات الناشئة بمبادرة من أفراد مسرحين، كانوا في السابق إطارات بمؤسسات كبيرة استفادوا من مكافآت نهاية الخدمة واستثمروها بدعم حكومي .

كما يطبق ببعض المؤسسات الكبيرة، نموذج يطلق عليه بآلية توزيع التكنولوجيا، تحفز الإطارات على تأسيس مؤسسات صغيرة، تستهدف التحسين الفني للمنتجات، عن طريق الأبحاث والابتكارات، لفائدة المؤسسات الكبيرة.

3- معامل مقاومة جيد:

أثبتت الدراسات بالدول الأوروبية ومنها فرنسا أثناء أزمة السبعينيات، أن 37% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان معامل مقاومتها جيد، و 20%منها معامل مقاومتها جيد جدًا، أي 57% من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استطاع اجتياز سنوات الأزمة دون عثرات كثيرة، عكس المؤسسات الكبرى، ويرجع

[1] P.A. Julien, M. Marchesnay, La petite entreprise, Editions G. Vermette, Paris, 1998. P242.
[2] ROBERT WTTERWULGHE, op cit, P 102-103.

تفسير ذلك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة الانكماش أو تراجع النمو، لا تعمد لتقليص مناصب العمل، بل إلى الحفاظ عليها، لأن تكاليف الأجور لديها متغيرة ومتناسبة مع حجم نشاطها، فانخفاض معدل النمو يؤدي إلى انخفاض مستوى الأجور، لا إلى الاستغناء عن أصحابها عكس المؤسسات الكبيرة، التي نجد تكلفة الأجور فيها ثابتة، والتأثير عليها لا يكون إلا بقرارات في آجالٍ طويلة .

كما بينت التجارب ببعض الدول، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الربحية، أكثر نموًا وتطورًا، مما يؤدي إلى زيادة توفير مناصب العمل،باعتبارها تعتمد على كثافة العمل وقليل من رأس المال الثابت إذا ما توسع نشاطها [1].

المطلب الثاني : مدى فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في استحداث والمحافظة على مناصب عمل

لتقييم نتائج ودرجة فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ومدى نجاعتها في التوظيف، والمساهمة في التخفيف من البطالة، نلجأ لمؤشرات إحصائية تسمح لنا بتحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التوظيف، والحكم على السياسات المتبعة، واقتراح التعديلات الممكنة لزيادة فعاليتها مستقبلا.

أولا - مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب العمل من إجمالي الوظائف.

إن البيانات والأرقام الإحصائية لتطور عدد مناصب العمل المتوفرة، تبين أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي تعداد الوظائف، تبقى بعيدة جدًا عما ينتظر منها في هذا المجال.

وتحليل بيانات2003 و2004 تؤكد ذلك، الخاصة بمناصب العمل المتوفرة، إذا ما قورنت مع الزيادة الصافية للتوظيف، ويمكن توضيح ذلك بالجدول التالي:

جدول رقم (32): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الوظائف للفترة2003-2004

	2003	2004	التغير
عدد المناصب الإجمالية	6684057	7798412	1114355
عدد المناصب لـ م ص م	912949	1063953	151004
حصة الم ص م من إجمالي الوظائف	13.6	13.6	13.5
عدد البطالين	2078270	1671534	- 406736

المصدر: بيانات تقارير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،النسبة المئوية وعدد البطالين من إعداد الباحث

باعتبار سنة 2004 هي السنة التي استحدث فيها أكبر عدد من مناصب العمل في الفترة الأخيرة، تظهر حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين باقي القطاعات في الجدول التالي:

[1] أ . جمال الدين سلامة ،مجلة العلوم الإنسانية ، مرجع سابق ، ص 08 .

جدول رقم (33): مناصب العمل المستحدثة موزعة حسب القطاعات في سنة 2004

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	151004
أجهزة التشغيل المؤقت	329868
مخطط دعم الإنعاش بما فيها الفلاحة	245000
باقي القطاعات	388485
المجموع	**1114355**

المصدر : مرجع سابق، أ . جمال الدين سلامة ،مجلة العلوم الإنسانية، ص 06

ولمزيد من الإيضاح نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (17) : العمالة المستحدثة موزعة حسب القطاعات في سنة 2004

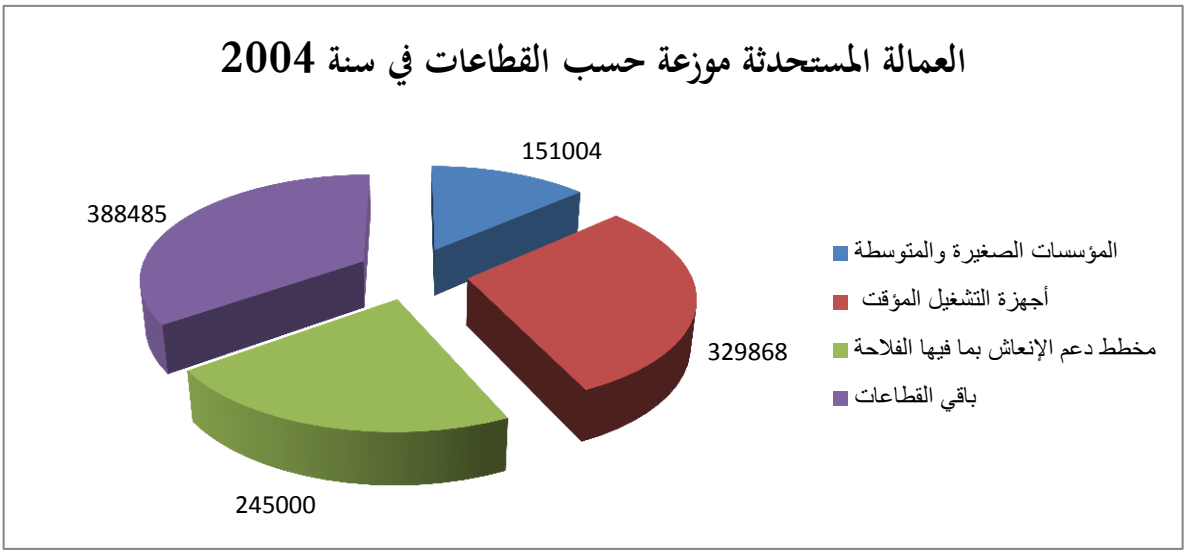

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (33)

ثانيًا: مدى تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على تطور حجم عمالتها.

هذا المعيار يسمح بتحليل الزيادة أو النقصان في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأثره في تغير حجم العمالة، خلال فترة زمنية معينة.

وتطور كل من العمالة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعددها، للفترة 2003-2009 كفيلان لإجراء هذه الدراسة،وبالاعتماد على معطيات تقارير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (34): تطور عدد مناصب العمل وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة: 2003-2009

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد المؤسسات	288587	312959	342788	376767	410959	519526	625069
عدد العمال	912949	1063953	1157856	1252647	1355399	1540209	1756964

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

إن التطور الذي حدث في مناصب العمل خلال الفترة قيد الدراسة بلغ 844015 منصبًا في نهاية 2009 أي بنسبة 92.45 % كزيادة مقارنة مع سنة 2003 .

هذه النسبة إذا ما قمنا بتحليلها عبر السنوات، ومقارنتها بالزيادة النسبية لعدد المؤسسات سنويًا، يمكننا استخراج التغيرات المتتالية التي طرأت على عدد الوظائف، نتيجة تغير عدد المؤسسات، بالاستعانة بالجدول التالي:

جدول رقم (35) : تطور عدد الوظائف حسب عدد المؤسسات للفترة 2004- 2009 :

طبيعة التغير / السنوات	تطور المؤسسات		تطور العمالة		متوسط عدد المناصب لكل مؤسسة(2)/(1)
	المطلق (1)	النسبي %	المطلق (2)	النسبي %	
2004	24372	7.24	151004	17.89	6.19
2005	29829	8.87	93903	11.13	3.15
2006	33979	10.10	94791	11.23	2.80
2007	34192	10.16	102752	12.17	3.00
2008	108567	32.26	184810	21.90	1.7
2009	105543	31.37	216755	25.68	2.05
المجموع	**336482**	**100**	**844015**	**100**	**2.50**

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على نشريات المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الملاحظة الأولية من الجدول أن كل 100 مؤسسة منشأة وفرت 250 منصب عمل جديد كمتوسط للفترة المدروسة.

وإذا قمنا بتمثيل كل من معدلات تطور العمالة ومعدل تطور مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم المعدل النسبي لهما سنويًا، نحصل على الشكل التالي:

الشكل رقم (18): معدلات تطور العمالة ومعدلات تطور عدد المؤسسات للفترة 2004– 2009

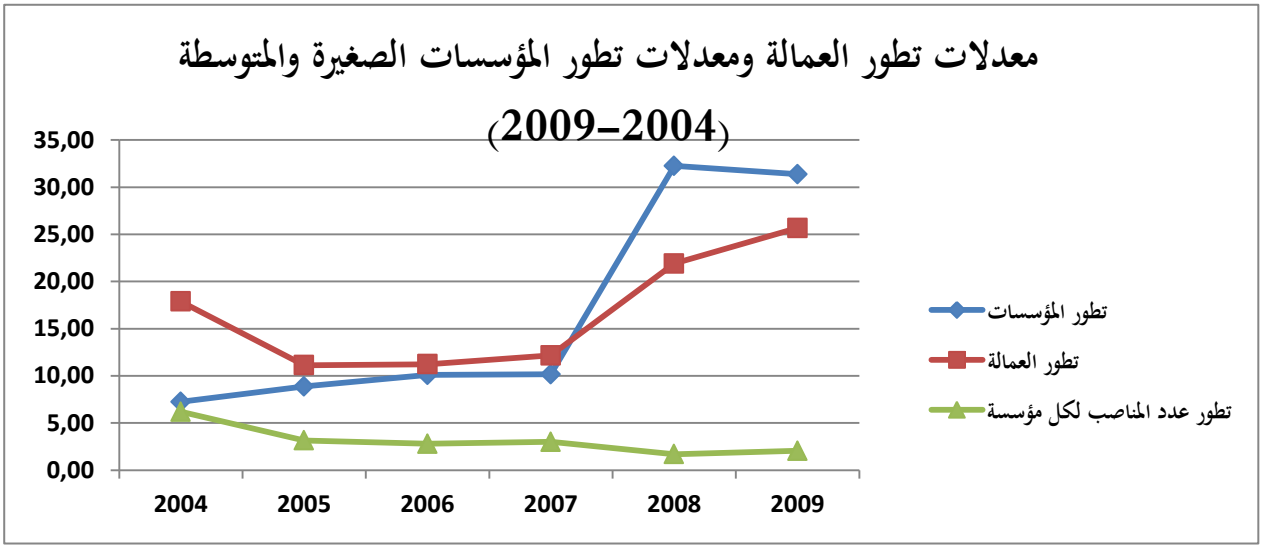

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (35) .

من البيان نلاحظ عدم تجانس بين طبيعة معدلات تطور عدد المؤسسات وطبيعة حجم العمالة بأغلب السنوات

– **في سنة 2004**، معدلات موجبة لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور العمالة معا، بمعدل كل مؤسسة منشأة ضمنت 06 مناصب عمل جديدة ما يفسر أن معظم المؤسسات المنشأة توظف أكثر من فرد .

– **في سنة 2005** : هناك ارتفاع طفيف في معدل تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقابل إنخفاظ في معدل تطور العمالة مقارنة بتطورات السنة السابقة، حيث بلغ معدل صافي التوظيف 3.14 %، هذا يعني أن طبيعة المؤسسات المنشأة توظف أكثر من عامل وهذا بمعدل 315 منصب لكل 100 مؤسسة جديدة .

– **كما سجل في سنة 2006** معدلات متقاربة بين معدل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل تطور العمالة، (10.16 %، 11.23 % على الترتيب) ،بمعدل صافي توظيف 2.79 %، أي 279 منصب لكل 100 مؤسسة جديدة .

– **نسجل في سنة 2007** تباطؤ بارز في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقابل تحسن طفيف في تطور العمالة، حيث أرتفع معدل صافي التوظيف من 2.79 % سنة 2006 إلى03 % سنة 2007، أي 300 منصب لكل 100 مؤسسة جديدة.

– **في سنة 2008**: ارتفاع كبير جدا في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ارتفع من 10.16 % سنة 2007 إلى 32.26 % سنة 2008، أي بـ 03 أضعاف خلال سنة واحدة، ومن جهة أخرى سجل ارتفاع

في تطور العمالة لكن بنسبة أقل بكثير من نسبة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه السنة، وبالتالي هناك اختلال وعدم توازن بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور العمالة، وبالتالي تدهورت فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التوظيف وخلق الشغل، حيث سجل معدل صافي توظيف 1.7 %، أي 170 منصب لكل 100 مؤسسة جديدة .

– في سنة 2009: هناك تراجع في معدل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (من 32.26 % سنة 2008 إلى 31.37 % سنة 2009)، في المقابل سجل ارتفاع إيجابي في تطور العمالة أي من 21.9 % إلى 25.68%، بمعدل صافي توظيف 2.05 % أي 205 منصب لكل 100 مؤسسة جديدة.

المطلب الثالث : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من البطالة وتوفير مناصب العمل

أولا : مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من البطالة حسب الفئات العمرية.

يفيدنا هذا المعيار في تحديد أكثر الفئات العمرية تضررًا من البطالة، كما يساعدنا في تقييم كفاءة أهم أجهزة التشغيل **:** الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM ، في محاربة البطالة وقدرتها في إيجاد مناصب عمل جديدة .

وتظهر مساهمات كل جهاز من عدد عمالة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي :

جدول رقم (36) : مساهمة أجهزة التشغيل في عمالة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أجهزة التشغيل	*العمالة لسنة 2006	النسبة%	العمالة لسنة 2009
ANSEJ	837023	%67	1023842
ANDI	123583	%9	155905
ANGEM	38325	%3	145614
الباقي بما فيها CNAC	253776	%21	-----
المجموع	**1252707**	**%100**	-----

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على النشريات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات ص وم

واضح من الجدول، أن مساهمة ANSEJ هي الأكبر في توفير عدد مناصب العمل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا ما يفسر اهتمام أصحاب القرار بالفئات العمرية المحصورة بين20 و35 سنة .

واستنادًا إلى دراسة سابقة وبالاعتماد على إحصائيات البطالة حسب الفئات العمرية للسنتين 2000 – 2008 واستخراج تطور نسبها لكل فئة عمرية، وفق مؤشر نقاط وزن البطالة والذي يتحدد بناء على:

PA_i:الفئة النشطة للفئة العمرية

α_i :وزن الفئة العمرية النشطة i من إجمالي الفئة النشطة السنوية؛

TC : معدل بطالة الفئة i

$TC_i\alpha_i$هو وزن معدل بطالة الفئة من المعدل الإجمالي للبطالة الخاص السنوي.

جدول رقم (37) : وزن معدل البطالة من المعدل الإجمالي للبطالة الخاص السنوي حسب الفئات

السنوات / الأعمار		2000				2008				التغير بين 08-00
i	الفئات	PA_i	α_i %	TC_i %	$\alpha_i TC_i$ %	PA_i	α_i %	TC_i %	$\alpha_i TC_i$ %	
1	19-15	872249	10.70	62.87	6.73	555000	5.38	25.2	1.36	- 5.37
2	24-20	1506528	18.48	49.11	9.08	1663000	16.12	23.3	3.76	- 5.32
3	29-25	1435668	17.61	37.57	6.62	1939000	18.80	18.0	3.38	- 3.24
4	34-30	1138705	13.96	23.33	3.26	1486000	14.41	10.1	1.45	-1.81
5	39-35	873207	10.71	15.04	1.61	1247000	12.09	5.5	0.66	- 0.95
6	44-40	737945	9.05	10.18	0.92	1115000	10.81	3.0	0.32	- 0.6
7	49-45	646432	7.93	10.07	0.80	936000	9.07	2.1	0.19	- 0.61
8	54-50	361029	4.43	10.27	0.45	678000	6.57	2.2	0.14	- 0.31
9	59-55	581881	7.13	12.32	0.88	696000	6.75	1.6	0.11	- 0.77
المجموع		**8153644**	**100**		**30.35**	**10315000**	**100**		**11.37**	

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

من الجدول، نلاحظ التغيرات التي حدثت خلال هذه الفترة ونركز على الفئة النشطة المحصورة بين 20 و 50 سنة، حتى تتناسب مع الإجراءات التنظيمية لأجهزة التشغيل المعتمدة من قبل الحكومة، فنجد أن :

- الفئات المحصورة بين20 و 34سنة قد تحسن وضعها نتيجة مساهمة وكالات تدعيم تشغيل الشباب (ANSEJ) في إيجاد فرص عمل لها، فبعد أن كانت تتحمل 18.96 % من إجمالي الفئة النشطة لسنة 2000، تراجعت بـ 8.59 % من إجمالي الفئة النشطة لسنة 2008، أي بمعدل 10.37% وهي عادة

تخص البطالين الذين ينضمون لسوق العمل لأول مرة، فإنهم يمثلون حوالي 50 % من مناصب العمل المستحدثة خلال فترة 2000-2008 .

أما الفئات المحصورة بين35 و 50سنة، التي نجد وزنها كان يقدر بـ 3.33 %من إجمالي الفئة النشطة لسنة 2000 ؛ قد تراجع إلى1.17 % سنة 2008 أي بنسبة 2.16 %، ويعود هذا إلى جهاز صندوق التأمين عن البطالة (CNAC) التي تبقى مساهمته في استحداث مناصب العمل عن طريق مؤسسات صغيرة ومتوسطة ضعيفة نوعًا ما .

ثانيا :مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها القانونية في استحداث وتوفير مناصب العمل

باستخدامنا لمؤشر متوسط عدد المناصب المستحدثة لكل مؤسسة منشأة جديدة، يمكننا استخلاص مكانة القطاع العام والقطاع الخاص، في توفير مناصب العمل. فالجدول التالي يفيدنا في مقارنة المؤسسات حسب طبيعتها القانونية، خاصة وعامة، مع تطور مناصب العمل، في كل منها :

جدول رقم (38) : مقارنة تطور المؤسسات وعدد مناصب العمل خلال للفترة 2008-2009 .

صفة المؤسسة	2008		2009		تغير عدد المؤسسات		متوسط عدد الناصب	
	المؤسسات	العمالة	المؤسسات	العمالة	المؤسسات	العمالة	منشأة	مغلقة
المؤسسات الخاصة	392013	1233073	455398	1363444	63385	130371	2.06	---
الصناعة التقليدية	126887	254350	169080	341885	42193	87535	2.07	---
المؤسسات العامة	626	52786	591	51635	35 -	1151 -	---	32.9
المجموع	519526	1540209	625069	1756964	105543	216755	2.05	---

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16، لسنة 2009 ص 10-12

النتائج المستخلصة من الجدول :

- - إن المؤسسات الخاصة والصناعات التقليدية، تعمل على **استحداث منصبين** كمتوسط لكل مؤسسة ناشئة، وإن كانت نسبة تعداد المؤسسات الخاصة قد فاق **99 %** من إجمالي المؤسسات .

- **تراجع تعداد المؤسسات العامة**، هذا ما يفسر فشل القطاع العام في توفير مناصب عمل جديدة، بل هناك تراجع في حجم العمالة، ناتج عن عدم تجديد مناصب الأفراد المحالين للتقاعد أو تسريحهم.
- وإذا ما استخرجنا متوسط عدد مناصب العمال المسرحين لكل مؤسسة عامة مغلقة نجد: كل واحدة ينجر عنها **33عاملا مسرحًا**، إن تراجع المؤسسات العمومية يؤثر بشكل كبير في زيادة حجم البطالة، وإن كان قد أصبح عددها ضعيفًا مقارنة مع المؤسسات الخاصة ولا تتجاوز **0.1 %** من تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يوحي أن الخوصصة في الجزائر قطعت شوطًا كبيرًا، بتطور وانتعاش القطاع الخاص .
- **بناءا على ما سبق يمكن استخلاص**: أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تميل للمؤسسات التي توظف أقل من (10عمال) المؤسسات المصغرة، والمؤسسات المتوسطة التي توظف حوالي84 عاملا، جلها تابع للقطاع العام، التي لم تعد تمثل من إجمالي عدد العمال من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا 03 %.

خلاصة الفصل الثاني :

تعتبر البطالة مشكلة أساسية وظاهرة عالمية لا يخلوا منها أي مجتمع من المجتمعات، وفي هذا الصدد تواجه معظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية هذه المشكلة، كما يمكن حصر أسباب البطالة في سببين أحدهما اقتصادي يتمثل في : قلة الموارد المالية التي أدت إلى تقليص الاستثمارات والتوسع الاقتصادي، ونتج عن ذلك انخفاض في إنشاء مناصب شغل، الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة بدلا من الاستخدام المكثف لليد العاملة، هجرة الصناعات،وسوء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وخوصصة مؤسسات القطاع العام، أما السبب الاجتماعي فيتمثل في النمو السكاني المتزايد وهجرة السكان، فاهتمام الجزائر بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لتوفير مناصب الشغل ومواجهة البطالة استلزم وضع هياكل قوية ومتخصصة، تتمثل على المستوى المركزي في مديريتين عامتين واحدة للتشغيل وأخرى للتضامن الوطني متفرعتين إلى عدة مديريات مركزية، وعلى المستوى المحلي في مديريتين ولائيتين الأولى للتشغيل والثانية للنشاط الاجتماعي،إضافة إلى الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة للوزارة الأولى وهي: APSI،ANSEJ ،CNAC،ANGEM،ANDI .

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحولات جذرية ترافقت مع التحولات الاقتصادية التي عاشتها الجزائر، بدءا من مرحلة الاقتصاد الموجه القائم على التوجه الاشتراكي إلى غاية دخول الجزائر في مرحلة اقتصاد السوق، فمع بداية التسعينيات تدهورت الأوضاع الاقتصادية للجزائر بسبب تراجع نمو الاقتصاد الوطني، وارتفاع التضخم ومعدل البطالة بشكل كبير، فالإصلاحات التي خاضتها الجزائر منذ الثمانينات والتي أدت بها إلى التغيير التدريجي بالاعتماد على قوى السوق، قد سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الذي تلعبه في التنمية الشاملة، وقد كان لذلك دور في بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقوة من شأنها دفع العملية الاقتصادية، إذ تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا أساسيًا ومهمًا في استيعاب نسبة كبيرة من القوة العاملة والحد من ظاهرة البطالة، حيث تشير إحصائيات دول لها تجارب رائدة بهذا المجال، قدرتها على استحداث وظائف ومهن جديدة، لذا عمدت الحكومات لدعمها وتطويرها،ولتقييم نتائج ودرجة فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ومدى نجاعتها في التوظيف، والمساهمة في التخفيف من البطالة لجأنا إلى مؤشرات إحصائية سمحت لنا بتحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التوظيف .

الفصل الثالث

مقارنة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بين ولايتي معسكر و وهران

تمهيد :

إن انتشار ظاهرة البطالة بالجزائر و ما ألحقته من أضرار بكيانها الاقتصادي و الاجتماعي، دفع بالمسؤولين إلى وضع عدة آليات للحد من هذه الظاهرة و التخفيف منها، و من بينها التشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف المساهمة في استحداث مناصب عمل جديدة، تماشيا مع ما حققته من نتائج جيدة في كثير من الدول فيما يخص التنمية الاقتصادية، و في مجال التوظيف .

فالخوض في هذه الدراسة التطبيقية محاولة متواضعة منا لاكتشاف دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التشغيل ،من خلال تبيان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بولايتي معسكر ووهران ، ومحاولة إجراء دراسة مقارنة من خلال تحليل البيانات المحصل عليها حول الولايتين من مختلف الهيئات ، وبهدف التقرب أكثر من واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل ،وبلورة رؤية موضوعية حول مختلف الوكالات الداعمة هذه المؤسسات ،كما سنحاول من خلال دراستنا استنباط السبل الكفيلة لتوسيع إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التشغيل وامتصاص البطالة على مستوى الولايتين ،واستجلاء الوسائل التي يمكن استخدمها لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، واستشراف آفاق جديدة للارتقاء بها.

المبحث الأول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل في ولاية معسكر

المطلب الأول : التعريف بولاية معسكر

أولا : الخصائص الجغرافية والسكانية للولاية :

تقع ولاية معسكر في شمال غرب الجزائر على بعد 361 كلم من العاصمة، فهي تربط مختلف ولايات الغرب والجنوب الغربي ، تقدر مساحتها حوالي 5.135 كلم^2 ، يبلغ عدد سكانها 800.000 نسمة موزعين على 47 بلدية بكثافة سكانية تقدر بـ 169 /كلم^2 ، يحدها من الشرق ولاية تيارت وولاية غليزان، ومن الغرب سيدي بلعباس، ومن شمال ولاية وهران وولاية مستغانم، ومن الجنوب ولاية سعيدة، فهي بذلك تحتل موقعا إستراتيجيا اقتصاديا وتجاريا ممتازا .

يسود ولاية معسكر مناخ متوسطي (مناخ البحر الأبيض المتوسط) وهو نصف جاف مناخ قاري بارد وممطر شتاءا وحار صفيا مع سقوط الثلوج ببعض المناطق التي تبلغ علوها عن سطح البحر 800 متر وذلك في جبال بني شقران وعوف و البرج.

كما تجدر بنا الإشارة إلي أن متوسط الأمطار المتساقطة هي في حدود 300 مم خلال السنة، أما بالنسبة للعشرية الأخيرة لم تتجاوز 240مم ،كما تتميز ولاية معسكر بكثرة السهول والغابات والجبال والوديان، التي أكسبتها حلة طبيعية متناسقة كفيلة بجعلها منطقة غنية بالمنتجات السياحية المناخية مثل التجوال في الطبيعة والتخييم والصيد البري والصيد في السدود والرياضة الجبلية، حيث تكسوا الولاية ثروة غابية تتربع على مساحة 95687 هكتار تتوزع على جبال بني شقران، جبال عوف، أهمها غابة " نسمط" (بدائرة هاشم) وغابة "اسطمبول" (بدائرة بوحنيفية)، وغابة "تيمكسي" (بدائرة وادي الأبطال)...إلخ[1].

ثانيا : الأنشطة الاستثمارية بالولاية :

على مستوى المنشئات القاعدية للاستثمار تتوفر ولاية معسكر على ثلاثة (**3**) مناطق صناعية بمساحة إجمالية **324** هكتار و ستة (**6**) مناطق نشاط بمساحة إجمالية تقدر بـ **66** هكتار، يضاف إليها منطقة نشاط بدائرة هاشم بمساحة **4438 م^2** [2]

المطلب الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية معسكر

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المنطقة ديناميكية جديدة خاصة بعد بروز بعض المؤسسات التي تمارس بعض النشاطات في صناعات مختلفة تؤهلها إلى بث التنمية المحلية بالولاية، خاصة بعد إنشاء مديرية جديدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية التي باشرت أعمالها فقط منذ شهر جانفي 2005 في إطار المرسوم التنفيذي رقم**03 /442 المؤرخ في 2003/11/29** المتضمن إنشاء مصالح خارجية في وزارة

[1] **http://ar.wikipedia.org/wiki/mascara**

[2] مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية معسكر

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة الحرفية و تحديد مهامها، و عليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى واقع توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية معسكر حسب طبيعة و نوع النشاط .

أولا : تعداد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية معسكر

1-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2010

عند نهاية عام 2010 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي cnas حوالي 8233 مؤسسة خاصة ، حيث تحتل المؤسسات الخاصة الأغلبية في تعداد هذا القطاع، بالإضافة إلى أنها تتوفر على 26226 منصب شغل .

كما شهدت قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تراجعا حيث أصبح 17 مؤسسة سنة 2010 بعدما كان 20 مؤسسة سنة 2008 ، هذا التراجع ناتج عن خوصصة مؤسسات القطاع العام ، بالإضافة إلى أنها تتوفر على 1021 منصب شغل .

كما بلغ العدد الإجمالي للنشاطات الحرفية2408 نشاط حرفي موزعة كما يلي :

- الصناعة التقليدية الفنية 264 نشاط .
- الصناعة التقليدية لإنتاج المواد 778 نشاط .
- الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات 1366 نشاط .

والجدول التالي يبين تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية خلال سنة 2010

الجدول رقم (39): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية خلال سنة 2010

طبيعة المؤسسة ص وم	عدد المؤسسات ص و م	النسبة	مناصب الشغل
المؤسسات ص و م الخاصة	5808	70.54	22797
المؤسسات ص و م العمومية	17	00.21	1021
النشاطات الحرفية	2408	29.25	2408
المجموع	**8233**	**100**	**26226**

المصدر : مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية معسكر

والشكل الأتي يبين مختلف مكونات قطاع المؤسسات الغيرة والمتوسطة للولاية :

الشكل رقم(19): تعداد المؤسسات ص وم والنشاطات الحرفية في ولاية معسكر خلال سنة 2010

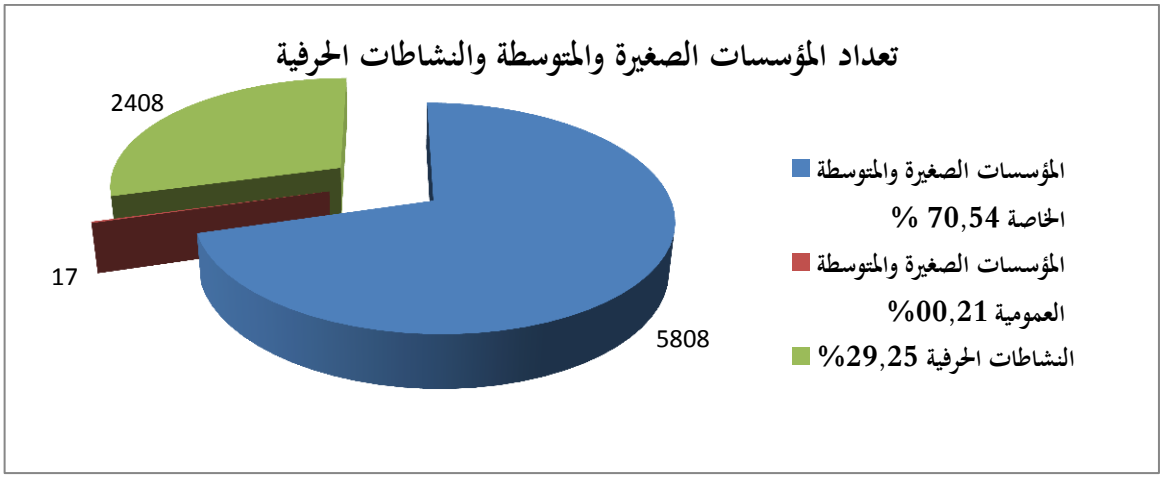

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم(39)

2- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في ولاية معسكر

جدول رقم (40) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في ولاية معسكر خلال الفترة 2007-2010.

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	نشاطات الصناعة التقليدية	المجموع
عدد المؤسسات عام 2007	5151	20	1767	7139
عدد المؤسسات عام2008	5558	20	1935	7513
عدد المؤسسات عام 2009	5704	17	2133	7854
عدد المؤسسات عام 2010	5808	17	2408	8233
التطور (2009-2010)	104	00	275	379
نسبة التطور (2009-2010)	1.82%	-----	% 12.89	% 4.82

المصدر : مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية معسكر

تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يظهر بشكل واضح من خلال الجدول ، حيث بلغت عدد المؤسسات المنشأة 657 مؤسسة خلال الفترة (2007-2010) ، منها 407 مؤسسة منشأة بين سنتي (2007-2008) ، و 146 مؤسسة منشأة مابين سنتي (2008-2009) ، و 104 مؤسسة بين سنتي (2009-2010) ، وبالتالي نلاحظ أن وتيرة تطور المؤسسات ص و م تسير بشكل متناقص من سنة إلى أخرى .

الشكل رقم(20): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية معسكر خلال الفترة 2007– 2010

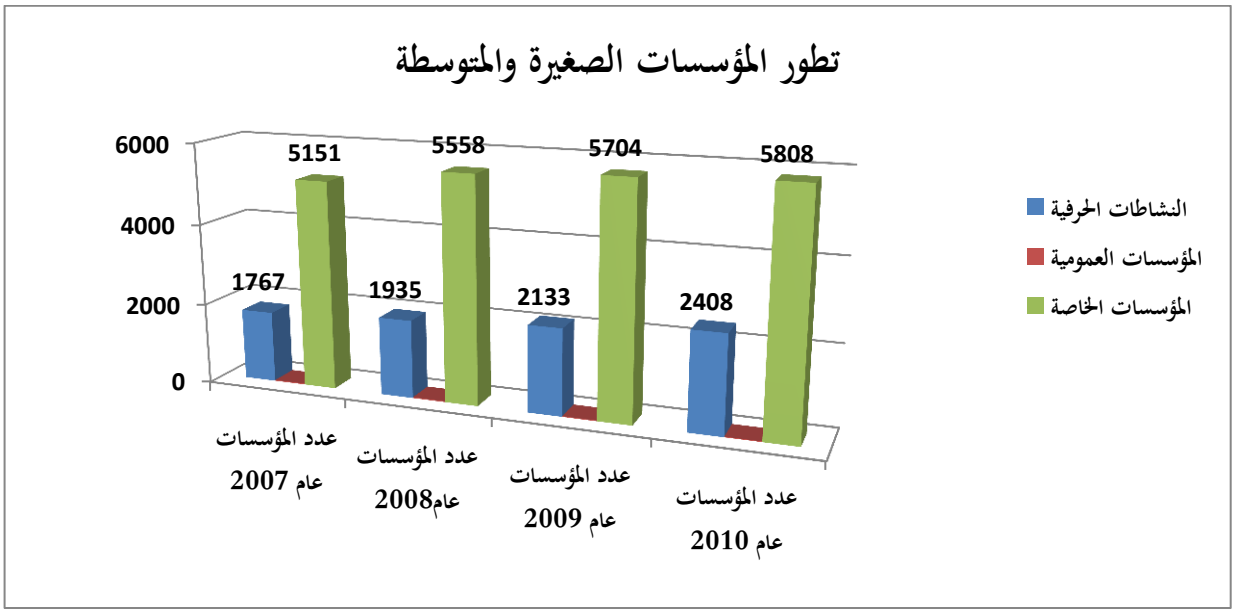

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم(40)

3 – مناصب الشغل المصرح بها :

جدول رقم (41): تطور مناصب الشغل خلال الفترة (2008 - 2010)

طبيعة المؤسسات	عام 2008	عام 2009	عام 2010	التطور (2009–2010)	النسبة %
المؤسسات الخاصة	22229	22602	22797	195	00.86
المؤسسات العامة	1163	1021	1021	--	--
نشاطات الصناعة التقليدية	1935	2133	2408	275	12.89
المجموع	25327	25756	26226	470	1.82

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات مديرية المؤسسات ص و م لولاية معسكر

القطاع الخاص هو الأكثر فعالية في التشغيل إذ بلغت عدد المناصب المحققة في القطاع 22797 منصب و هذا بتوفر 5808 مؤسسة خاصة ، وهذا بمعدل 04 عمال / مؤسسة ، كما نلاحظ أن تطور مناصب الشغل بين سنتي (2009-2010) أي 195 منصب يعتبرا عددا ضئيلا بالمقارنة مع عدد المؤسسات المنشأة خلال الفترة ، أي 104 مؤسسة خلقت 195 منصب شغل أي بمعدل 1.87 منصب /مؤسسة ، و بالتالي نستنتج أن المؤسسات الحديثة النشأة هي أقل فعالية في التوظيف.

الشكل رقم (21): مناصب الشغل المصرح بها خلال الفترة (2008-2010)

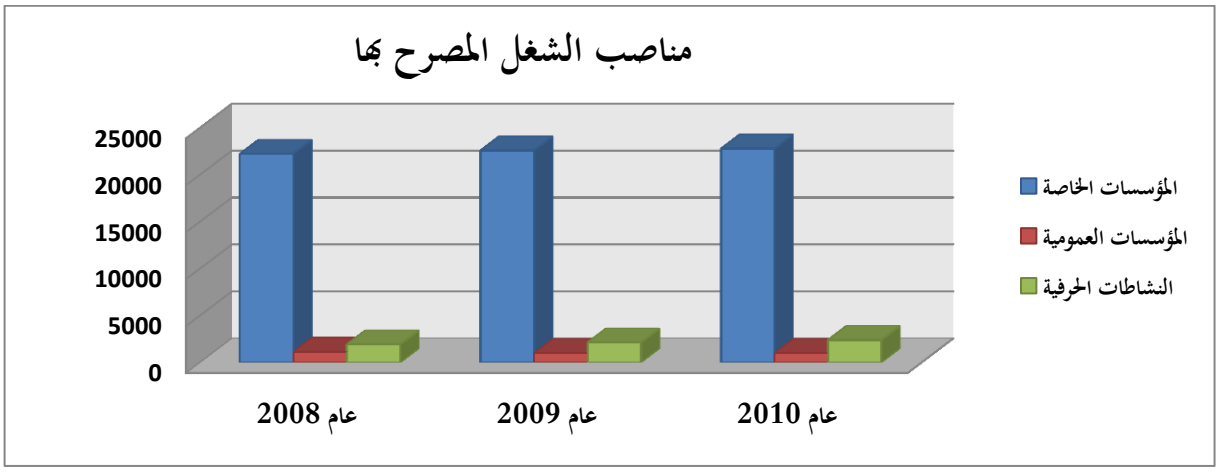

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم(41)

ثانيا- التوزيع وحركية المؤسسات الخاصة

1- توزيع المؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية

الجدول رقم (42): توزيع المؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية (2008-2010)

	قطاع النشاط	م ص وم 2008	م ص وم 2009	حركية م ص وم لسنة 2010			م ص و م 2010
				إنشاء	شطب	الزيادة	
1	الفلاحة والصيد البحري	169	169	4	2	2	171
2	المياه والطاقة	8	8	0	0	0	8
3	المحروقات	34	36	0	1	-1	35
4	خدمات الأشغال البترولية	-	-	0	0	0	0
5	المناجم والمحاجر	16	17	2	0	2	19
6	الحديد والصلب	104	105	2	1	1	106
7	مواد البناء	115	115	3	2	1	116
8	البناء والأشغال العمومية	1328	1358	50	36	14	1372
9	كيمياء- مطاط- بلاستيك	36	36	0	0	0	36
10	الصناعة الغذائية	779	793	20	10	10	803
11	صناعة النسيج	29	29	0	0	0	29
12	صناعة الجلد	78	78	0	0	0	78
13	صناعة الخشب،الفلين،الورق	47	47	2	3	-1	46
14	صناعة مختلفة	381	381	0	0	0	381
15	النقل والمواصلات	819	830	24	11	13	843
16	التجارة	370	397	41	14	27	424
17	الفندقة والإطعام	97	97	2	3	-1	96
18	خدمات المؤسسات	98	106	6	0	6	112
19	خدمات العائلات	865	899	61	33	28	927

20	مؤسسات مالية	23	23	0	0	0	23
21	أعمال عقارية	5	5	0	0	0	5
22	خدمات للمرافق الجماعية	157	175	9	6	3	178
المجموع		5558	5704	226	122	104	5808

المصدر :مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية معسكر

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية هو الأكثر جاذبية للمستثمرين الخواص و هذا من خلال 1372 مؤسسة ، ليليه قطاع الخدمات الموجهة للعائلات 927 مؤسسة ، ثم قطاع النقل والمواصلات 843 مؤسسة ، و قطاع الصناعة الغذائية 803 مؤسسة خاصة .

2- توزيع المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط

الجدول رقم (43): توزيع المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط (2009-2010)

مجموعات فروع النشاط	م ص وم الخاصة لسنة 2009		م ص وم الخاصة لسنة 2010		الفروع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
الخدمات	2532	% 44.39	2608	% 44.90	• النقل والمواصلات • التجارة • الفندقة والإطعام • خدمات المؤسسات • خدمات العائلات • مؤسسات مالية • أعمال عقارية • خدمات للمرافق الجماعية
البناء والأشغال العمومية	1358	% 23.81	1372	% 23.62	• البناء والأشغال العمومية
الصناعة	1601	% 28.07	1614	% 27.79	• المناجم والمحاجر • الحديد والصلب • مواد البناء • كيمياء-مطاط- بلاستيك • الصناعة الغذائية • صناعة النسيج • صناعة الجلد • صناعة الخشب والفلين والورق • صناعة مختلفة
الفلاحة والصيد البحري	169	% 2.96	171	% 2.94	• الفلاحة والصيد البحري
خدمات ذات صلة بالصناعة	44	% 0.77	43	% 0.75	• خدمات الأشغال البترولية • المياه والطاقة • المحروقات
المجموع	5704	% 100	5808	% 100	

Source: PME Mascara, Bulletin d'information Economique N 07 (2009 – 2010)

يتبين لنا من خلال الجدول أن نشاطات الخدمات هي الأثر انتشارا في ولاية معسكر وهذا بنسبة 44.90% من مجموع نشاطات الولاية ، من خلال 2608 مؤسسة تنشط في مجال الخدمات و هذا لتنوع فروع نشاط الخدمات والمبينة في الجدول.

الشكل رقم (22): توزيع المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط لسنة 2010

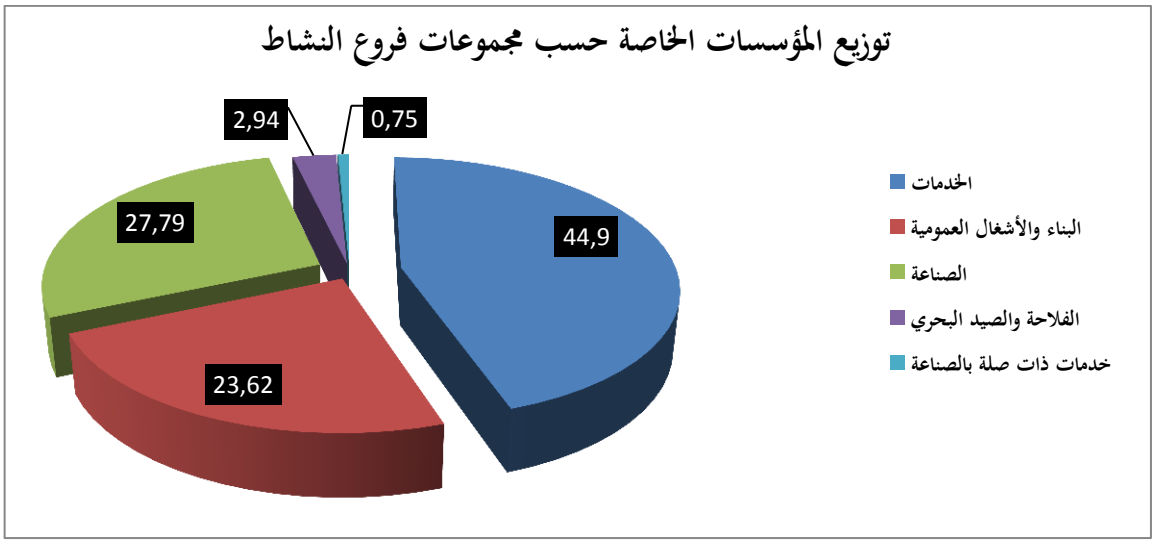

المصدر : من إعداد الطالب حسب معطيات الجدول رقم(43)

2-3 قطاعات النشاطات المهيمنة خلال سنة 2010 .

جدول رقم (44): قطاعات النشاطات المهيمنة خلال سنة 2010

الرقم	قطاعات النشاط	عدد المؤسسات لسنة 2010	النسبة %
01	البناء والأشغال العمومية	1372	%23.63
02	خدمات للعائلات	927	%15.96
03	النقل والمواصلات	843	%14.51
04	الصناعة الغذائية	803	%13.82
05	التجارة والتوزيع	424	%7.30
06	مواد البناء	116	%2.00
07	خدمات للمؤسسات	112	%1.93
08	الفندقة والإطعام	96	%1.65
09	باقي القطاعات	1115	%19.20
المجموع		5808	%100

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم(42)

يبين لنا الجدول قطاعات النشاط المهيمنة خلال سنة 2010 ، إذ يحتل قطاع البناء والأشغال العمومية المركز الأول بنسبة 23.63% من مجموع المؤسسات ، ليأتي في المركز الثاني قطاع الخدمات العائلات بنسبة 15.96% و قطاع النقل و المواصلات بـ 14.51% من مجموع مؤسسات الولاية .

الشكل رقم (23): قطاعات النشاطات المهيمنة خلال سنة 2010 .

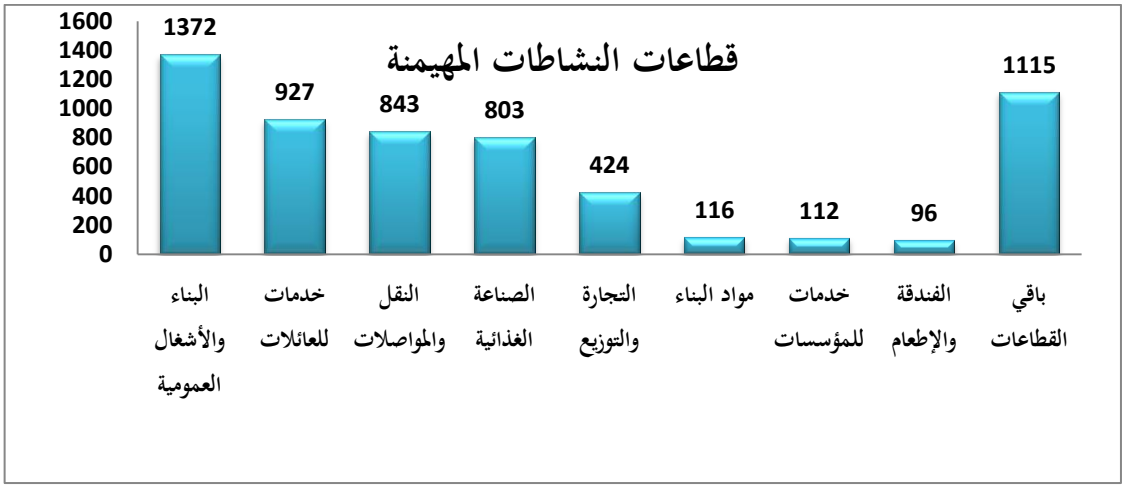

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم(44)

ثالثا– قطاع النشاطات الحرفية : هو كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي و يمارس بصفة رئيسية ودائمة أو بشكل مستقر أو متنقل أو معرضي في أحد مجالات النشاطات التالية:

- الصناعة التقليدية و الصناعة التقليدية الفنية.
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد.
- الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات[1].

3-1 توزيع النشاطات الحرفية

الجدول رقم (45) : توزيع النشاطات الحرفية (2009-2010)

طبيعة النشاط	عدد النشاطات لسنة 2009	عدد النشاطات لسنة 2010
النشاطات التقليدية الفنية	217	264
النشاطات التقليدية لإنتاج المواد	685	778
النشاطات التقليدية لإنتاج الخدمات	1231	1366
المجموع	**2133**	**2408**

Source ; Bulletin d'information Economique N 07et 09, D.PME maccara

[1] http://www.cam36.com/?page_id=50

الشكل رقم (24): عدد الحرفيين حسب طبيعة النشاط خلال سنة 2010

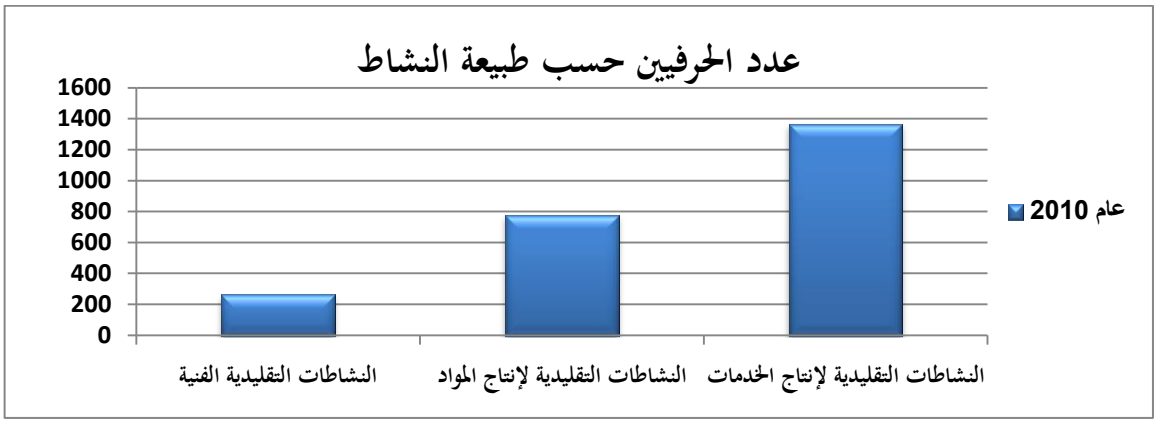

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم(45)

3-1-1 توزيع النشاطات الحرفية حسب البلديات

الجدول رقم (46): توزيع النشاطات الحرفية حسب البلديات خلال سنة 2010

البلدية	النشاطات الحرفية الفنية	النشاطات الحرفية لإنتاج المواد	النشاطات الحرفية لإنتاج الخدمات	المجموع
معسكر	59	199	318	576
بوحنيفية	2	11	38	51
تيزي	1	8	11	20
حسين	1	4	6	11
ماوسة	7	1	23	31
تيغنيف	24	96	223	343
هاشم	15	4	11	30
سيدي قادة	4	13	11	28
زلامطة	1	1	2	4
واد الأبطال	3	5	14	22
عين فراح	1	0	2	3
غريس	19	59	80	158
فروحة	5	9	27	41
مطمور	2	11	20	33
ماقضة	0	3	0	3
سيدي بوسعيد	0	0	0	0
البرج	6	12	8	26
عين فكان	3	2	14	19
البنيان	2	6	2	10
خلوية	2	3	7	12
المنور	0	1	0	1

واد التاغية	5	15	19	39
عوف	5	1	5	11
عين فارس	0	13	22	35
عين فرس	1	0	2	3
سيق	45	108	170	323
عقاز	2	7	8	17
العلايمية	2	2	4	8
القعدة	1	0	0	1
زهانة	8	35	53	96
المحمدية	21	97	190	308
سيدس عبد المومن	2	3	3	8
الفراقيق	0	0	0	0
الغمري	7	9	15	31
سجرارة	0	0	1	1
مقطع دوز	2	13	6	21
بوهني	3	1	18	22
القيطنة	0	0	0	0
المامونية	0	12	14	26
الكرط	0	2	2	4
غروس	1	1	0	2
قرجوم	0	1	0	1
الشرفة	0	0	1	1
ر/أ / عميروش	2	10	14	26
نسمط	0	0	0	0
سيدي عبد الجبار	0	0	1	1
السهايلية	0	0	1	1
المجموع	**264**	**778**	**1366**	**2408**

Source ; Bulletin d'information Economique N 09, D.PME maccara

من خلال الجدول نلاحظ أن بلدية معسكر هي الأكثر جذبا للحرفين حيث و صلت النشاطات الحرفية في البلدية إلى 576 نشاط حرفي سنة 2010 ، منها 318 نشاط حرفي لإنتاج الخدمات و 199 لإنتاج المواد في حين بلغت النشاطات الحرفية الفنية 59 نشاط ، لتليها بلدية تيغنيف بـ 343 نشاط و بلدية سيق بـ 323 نشاط ، بلدية المحمدية 308 نشاط حرفي ، كما نلاحظ أن اغلب النشاطات الحرفية ننشط في مجال إنتاج الخدمات .

المطلب الثالث : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتشغيل في ولاية معسكر

أولا : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

لقد أقدمت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على وضع إستراتجية هدفها تطوير الاستثمار، وذلك بإنشاء هيئة حكومية جديدة تجمع بين مهام و وسائل وكالة ترقية و دعم الاستثمارات (APSI) ، و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)، وهى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

بمقتضى الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995م والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية المعدل و المتمم يصدر الأمر:[1]

المادة 06 : تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار، تحدد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هدفين أساسين هما:

- تزويد المستثمر بكل الوثائق الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.

مهام الوكالة:[2]

طبقا للمادة 21 من الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001م و الذي ينص على أن الوكالة مؤسسة عمومية تتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي ، وتتولى الوكالة في ميدان الاستثمارات و بالاتصال مع الهيئات والإدارات المعنية بالمهام التالية:

- ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين أو غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم.
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

[1] الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995م والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية المعدل و المتمم.

[2] الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار– ص 07.

1- المشاريع المصرح بها من طرف ANDI حسب بلديات ولاية معسكر خلال سنة 2010

الجدول رقم (47): المشاريع المصرح بها من طرف ANDI حسب بلديات ولاية معسكر (2010)

البلديات	قطاع النشاط	عدد المشاريع	العمالة	المبلغ (ألف دج)
عن فارس	TRPT	01	03	16 030
عين فكان	BTPH	02	28	168 744
العلايمية	BTPH	01	05	14 580
عوف	TRPT	02	03	9 060
بوحنيفية	TRPT	01	02	10 240
بوهني	TRPT	02	03	13 050
	BTPH	02	14	109 214
البرج	TRPT	02	08	30 957
الغمري	TRPT	03	14	78 025
الحشم	BTPH	01	10	15 093
	TRPT	01	02	6 240
فروحة	TRPT	02	13	50 580
غريس	TRPT	01	02	16 524
معسكر	BTPH	09	173	387 658
	Services fournis aux ménages	01	07	32 255
	TRPT	08	30	121 781
	Industrie agro alimentaire	01	26	141 705
المحمدية	Services fournis aux ménages	01	04	4 566
	BTPH	02	24	59 514
	TRPT	04	38	209 440
رأس عين عمروش	TRPT	01	04	6 108
سجرارة	TRPT	01	02	3 500
سيدي قادة	BTPH	01	09	78 600
سيق	BTPH	03	26	300 374
	Industrie agro alimentaire	02	18	63 150
	TRPT	05	19	110 858
تيزي	TRPT	02	05	24 687
	BTPH	01	150	479 100
زهانة	TRPT	02	10	64 078
حسين	BTPH	01	06	22 755
خلوية	BTPH	01	04	29 182
تيغنيف	TRPT	01	01	5 420
	BTPH	01	23	21 401
ماوسة	TRPT	02	07	16 650
عقاز	TRPT	01	03	11 640
المجموع		**72**	**696**	**2 732 759**

المصدر : مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية معسكر .

من خلال المشاريع المصرحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نلاحظ أن هناك مؤسسة متوسطة الحجم تنشط في بلدية تيزي في قطاع البناء والأشغال العمومية حيث تشغل حوالي 150 عاملا ، كما نلاحظ أن نسبة المشاريع المصرح بها من طرف مستثمري بلدية معسكر أكبر نسبة مسجلة وفي مختلف القطاعات .

ثانيا : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

لقد وضعت الدولة جهاز تنظيمي يخلف جهاز إدماج و ترقية الشباب (DIPJ) وأعطت له جميع الصلاحيات اللازمة و هو جهاز وطني لدعم تشغيل الشباب وقد حدد الإطار العام و الأسس المنظمة ضمن سلسلة من نصوص تشريعية والتي تم نشرها خلال سنة 1996و هي كما يلي:

- المرسوم الرئاسي رقم 96-234 و المؤرخ في 2 جويلية 1996م والمتعلق بدعم تشغيل الشباب حيث حدد هذا الأخير المبادئ العامة لسير الجهاز ومختلف أشكال دعم تشغيل الشباب.
- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 و المتضمن أنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و يحدد قوانينها وهذا المرسوم يمنح الوكالة مهام التنظيم والتسيير العملي لجهاز دعم تشغيل الشباب
- المرسوم التنفيذي رقم 96-297 يحدد شروط و مستوى المساعدة المقدمة للشباب أصحاب المشاريع, كما يحدد المساعدات والطرق الممنوحة لهؤلاء الشباب [1] .

الجدول رقم(48): عدد المشاريع الممولة من طرف (ANSEJ) و المناصب المحققة خلال سنة 2010

قطاعات النشاط	عـــــدد الملفـــــات المدفوعة	عدد الملفات الممولة	المناصـــــــــب المتاحة	تكاليف الاستثمار دج
الخدمات	137	124	248	274 575 474.00
النشاطات الحرفية	42	24	48	22 791 697.00
الفلاحة	21	24	48	63 000 018.00
الصناعة	33	33	99	103 584 114.00
البناء والأشغال العمومية	11	15	60	53 001 714.00
المجموع	244	220	503	516 953 017.00

Source ; Bulletin d'information Economique N09/2010, D.PME maccara

بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 220 مشروع خلال سنة 2010 تنشط اغلبها في قطاع الخدمات (124 مشروع) حيث يستوعب هذا القطاع 248 منصب شغل ، بمعدل **منصبين/مؤسسة** أي أن اغلب المشاريع التي تنشط في قطاع الخدمات هي مشاريع مصغرة .

[1] دليل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-1998-ص01

ثالثا : الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC .

نظرا لعمليات التسريح الجماعي الناجمة عن إعادة الهيكلة و خوصصة المؤسسات العمومية،فقد وضع المشرع الجزائري جهازا للتأمين على البطالة و الإحالة على التقاعد المسبق، حيث صدر المرسوم التشريعي رقم 94-09 المؤرخ في 26 ماي 1994[1] المتضمن الحفاظ على الشغل و حماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية ، و المرسوم التنفيذي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 [2]المتعلق بإحداث نظام التأمين على البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية و لأسباب اقتصادية، بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994[3], الذي يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

الجدول رقم (49): توزيع المؤسسات ص و م حسب قطاعات النشاط خلال سنة 2010 (CNAC)

قطاعات النشاط	عدد الملفات المدفوعة		المجموع	عدد الملفات الممولة		المجموع
	ذكور	إناث		ذكور	إناث	
صناعة مختلفة	//	07	07	02	01	03
النقل	01	541	542	01	149	150
الخدمات	04	38	42	03	05	08
البناء والأشغال العمومية	//	06	6	//	04	04
الفلاحة	//	09	09	//	02	02
المجموع	**05**	**601**	**605**	**06**	**161**	**167**

Source ; Bulletin d'information Economique N09/2010, D.PME maccara

المبحث الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل في ولاية وهران

المطلب الأول : التعريف بولاية وهران

أولا : الخصائص الجغرافية والسكانية

وهران هي ثاني أكبر مدن الجزائر بعد العاصمة , وأحد أهم مدن المغرب العربي تقع في شمال غرب الجزائر على بعد 432كيلومترا عن الجزائر العاصمة, فهي تتواجد في الغرب الجزائري وعاصمتها هي مدينة وهران، يحدها من الشرق ولاية مستغانم ، ومن الجنوب الشرقي ولاية معسكر ، والجنوب الغربي ولاية سيدي بلعباس ومن الغرب ولاية عين تموشنت .

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 34 ، المرسوم التشريعي رقم 94-09 المؤرخ في 26 ماي 1994 ، ص3

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 34 ، المرسوم التنفيذي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 ، ص 12

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44 ، المرسوم التنفيذي رقم94 -188 المؤرخ في 06 جويلية1994 ، ص 5

نشأت الولاية من التقسيم الاستعماري للمنطقة بتسمية مقاطعة وهران، واستمر الأمر حتى سنة 1968 لتحمل صفة ولاية، وفي إعادة التقسيم لسنة 1974، حصلت الولاية على شكلها الحالي بعد اقتطاع أراضي لصالح ولاية سيدي بلعباس المستحدثة آنذاك .[1]

بعد استقلال الجزائر شهدت المدينة تطورات مهمة جعلت منها ثاني مدن البلد، وقطبًا اقتصاديًا وعلميًا مهمًا، وتنوع النشاط الاقتصادي فيها من صناعات كبيرة وصغيرة استفاد من مجاورتها لمدينة أرزيو النفطية، كما أصبحت المدينة قطبًا تجاريًا بفضل مينائها البحري النشط الذي شكل المنفذ الأساسي للتجارة الخارجية لكل الناحية الغربية للجزائر .[2]

الشكل رقم (25): بطاقة جغرافية حول ولاية وهران

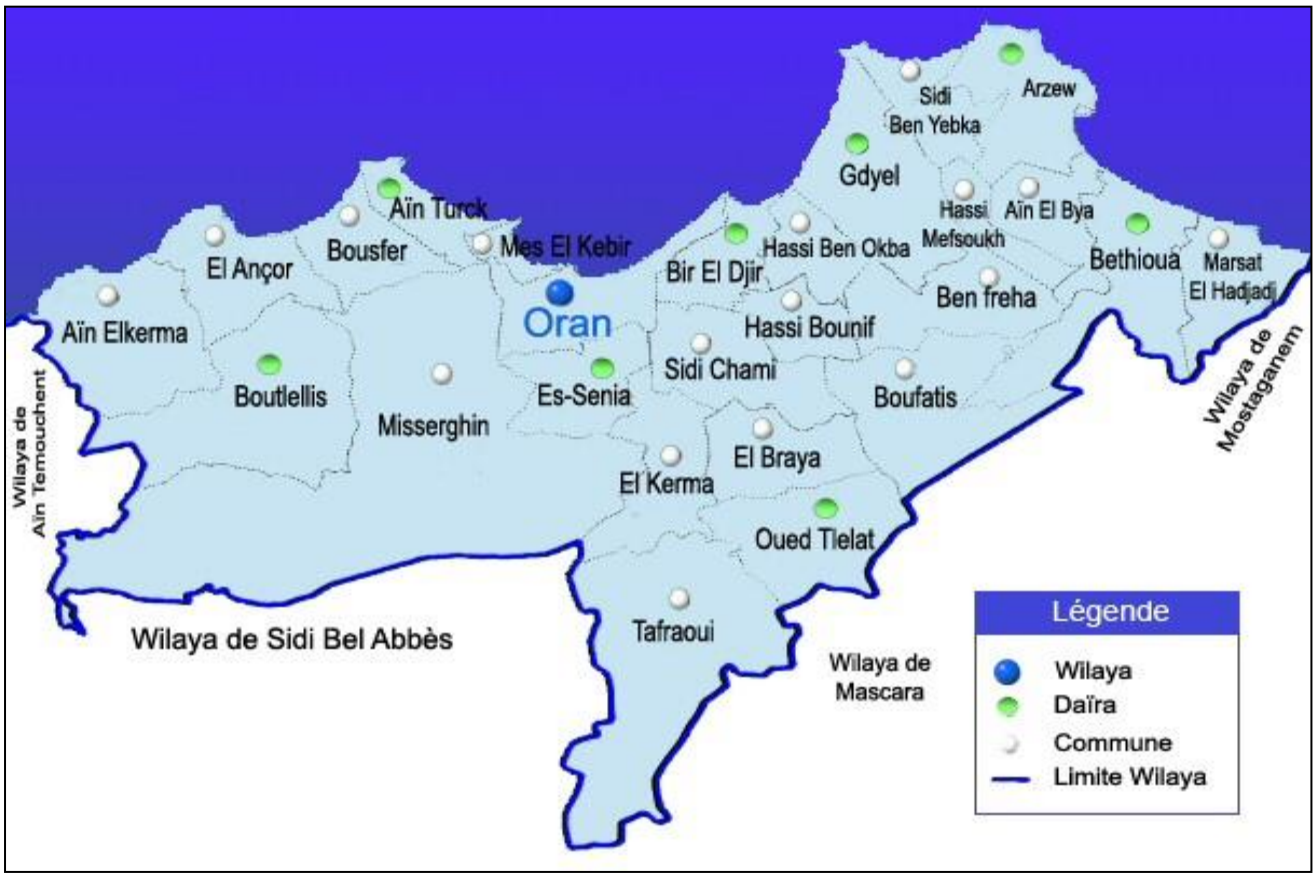

Source : http://ar.wikipedia.org/wiki/oran

[1] http://agerfor-dz.com/fr/agerfor/competences-territoriales.html
[2] http://ar.wikipedia.org/wiki/oran

ثانيا : الأنشطة الاستثمارية بالولاية

- تعتبر وهران قطبًا صناعيًا مهمًا كما يؤكد ذلك تنظيمها لخمس قمم عالمية في غضون 18 شهرا (2009– 2010) ، منها المؤتمر الدولي 16 للغاز الطبيعي المسال (GNL16) بين 18 و21 افريل 2010 .
- المدينة لديها جاذبية صناعية واقتصادية كبيرة، فهي تجذب العديد من المستثمرين ورجال الأعمال وتحتل مكانا بارزا على الساحة الاقتصادية الوطنية.
- يضم محورها الاقتصادي والصناعي ما لا يقل عن ثلاث مناطق صناعية: منطقة أرزيو بمساحة 2.610 هكتار ، وحاسي عامر بمساحة 315 هكتار والسانية بمساحة 293 هكتار.
- يوجد في مدينة وهران مقر لشركة سونا طراك ومركز للاتفاقيات في بلدية بئر الجير وكذلك تحتوي على العديد من الفنادق العالمية كفندق الشيراتون والروايال ولوميريديان في ضواحي المدينة وبالقرب من البحر، وكذلك فندق عدن الواقع على شاطئ البحر المتوسط.
- بعد فشل النموذج الاشتراكي والتصنيع غيرت الجزائر نظامها الاقتصادي عام 1988للتوجه نحو اقتصاد السوق، هذا التغيير شجع القطاع الخاص على الاستثمار في اقتصاد الدولة المخطط له منذ عام 1962
- يحتل القطاع الثانوي مكانة مهمة في المشهد الاقتصادي ألوهراني ، صناعة البتروكيماويات ومشتقاتها الطاقوية والمواد البلاستيكية هي المهيمنة على الساحة الاقتصادية، أتاح وجود النفط والغاز تنمية الصناعات المستهلكة للطاقة مثل صناعة الصلب ومواد البناء ، وبعض القطاعات الأخرى ممثلة تمثيلا جيدا كالنسيج والصناعات الغذائية، كما أن القطاع العام لا يزال محتكراً لمعظم مجالات هذه الأنشطة، أما القطاع الخاص فحاضر في صناعة البلاستيك والصناعات الغذائية الزراعية وصناعة الخشب والورق[1].

المطلب الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية وهران .

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المنطقة ديناميكية ايجابية خاصة بعد إنشاء مديرية جديدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية التي باشرت أعمالها حديثا فقط .

أولا : تعداد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية وهران

تتوفر ولاية وهران على 17793 مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى غاية نهاية سنة 2010، منها 1323 تم إنشاؤها العام الماضي، حيث يحتل قطاع البناء والأشغال العمومية والري المرتبة الأولى بـ 4110 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي 23.17 % متبوعا بقطاع التجارة بـ 3833 مؤسسة 21 % ثم النقل بـ 2464 وحدة 13.80 % في حين يحتل قطاع السياحة المرتبة الأخيرة بـ 1079 مؤسسة 6.08%

[1] http://ar.wikipedia.org/wiki/وهران

1-1 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموعات فروع النشاط

جدول رقم(50):توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموعات فروع النشاط (2009-2010)

مجموعات فروع النشاط	م ص وم الخاصة لسنة 2009		م ص وم الخاصة لسنة 2010		الفروع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
الخدمات	9631	% 58.48	10416	%58.54	• النقل والمواصلات • التجارة • الفندقة والإطعام • خدمات المؤسسات • خدمات العائلات • مؤسسات مالية • أعمال عقارية • خدمات للمرافق الجماعية
البناء والأشغال العمومية	3702	% 22.48	4110	%23.1	• البناء والأشغال العمومية
الصناعة	2659	% 16.14	2777	%15.61	• المناجم والمحاجر • الحديد والصلب • مواد البناء • كيمياء–مطاط– بلاستيك • الصناعة الغذائية • صناعة النسيج • صناعة الجلد • صناعة الخشب والفلين والورق • صناعة مختلفة
الفلاحة والصيد البحري	438	% 2.66	446	%2.50	• الفلاحة والصيد البحري
خدمات ذات صلة بالصناعة	40	% 0.24	44	%0.25	• خدمات الأشغال البترولية • المياه والطاقة • المحروقات
المجموع	16470	% 100	17793	%100	

المصدر : مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية وهران احصائيات 2009- 2010 .

من خلال الجدول نلاحظ أن نشاطات الخدمات هي الأكثر جذبا للمستثمر في الولاية وهذا بنسبة 58.48 % من مجموع المؤسسات الخاصة سنة 2009 ليصل إلى 58.54% سنة 2010 ، بتطور ملحوظ قدره 785 مؤسسة خاصة،ليأتي نشاط البناء والأشغال العمومية بنسبة 22.48% سنة 2009 ليصل إلى 23.1% سنة 2010 بزيادة قدرها 408 مؤسسة خاصة ، كما نلاحظ تدهور في نسبة المؤسسات الخاصة نشاطي الصناعة والفلاحة والصيد البحري من سنة 2009 إلى سنة 2010 وهذا واضح من خلال الجدول بعدما كانت نسبة المؤسسات التي تعمل في مجال الصناعة 16.14% لتصبح 15.61% من مجموع المؤسسات الخاصة سنة 2010 .

الشكل رقم (26): توزيع المؤسسات ص وم حسب مجموعات فروع النشاط خلال سنة 2010

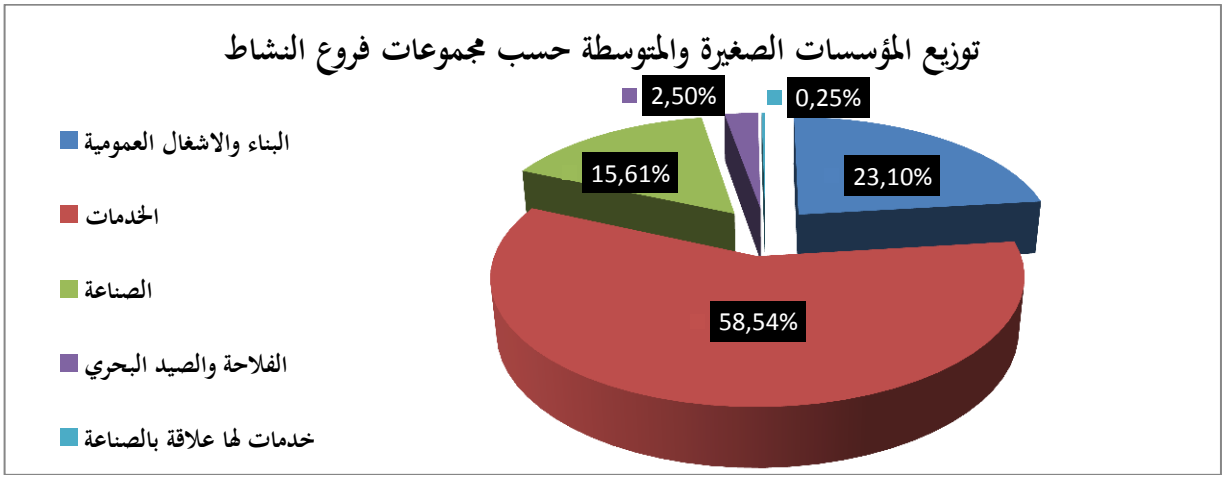

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم(50)

2-1 قطاعات النشاطات المهيمنة

الجدول رقم (51): قطاعات النشاطات المهيمنة خلال سنة 2010

الرقم	قطاعات النشاط	عدد المؤسسات لسنة 2010	العدد التجميعي للمؤسسات ص و م الى غاية 2010	النسبة
01	البناء والأشغال العمومية	408	4110	23.10
02	التجارة والتوزيع	292	3833	24.54
03	النقل والمواصلات	176	2464	13.85
04	خدمات للعائلات	82	1343	7.55
05	خدمات للمؤسسات	172	1243	6.99
06	الفندقة والإطعام	52	1079	6.06
07	باقي القطاعات	141	3721	20.91
المجموع		1323	17793	100

Source ; Bulletin d'information Statistique N08/2010, D.PME ORAN

بلغ عدد المؤسسات المنشأة خلال سنة (2010) 1323 مؤسسة خاصة ، إذ يتبين لنا أن قطاع البناء والأشغال العمومية هو الأكثر جاذبية المستثمر في الولاية وهذا بإنشاء 408 مؤسسة خاصة ، ليليه قطاع التجارة والتوزيع بـ 292 مؤسسة خاصة ، ثم قطاع النقل والمواصلات بإنشاء 176 مؤسسة خاصة .

الشكل رقم (27): قطاعات النشاطات المهيمنة خلال سنة 2010

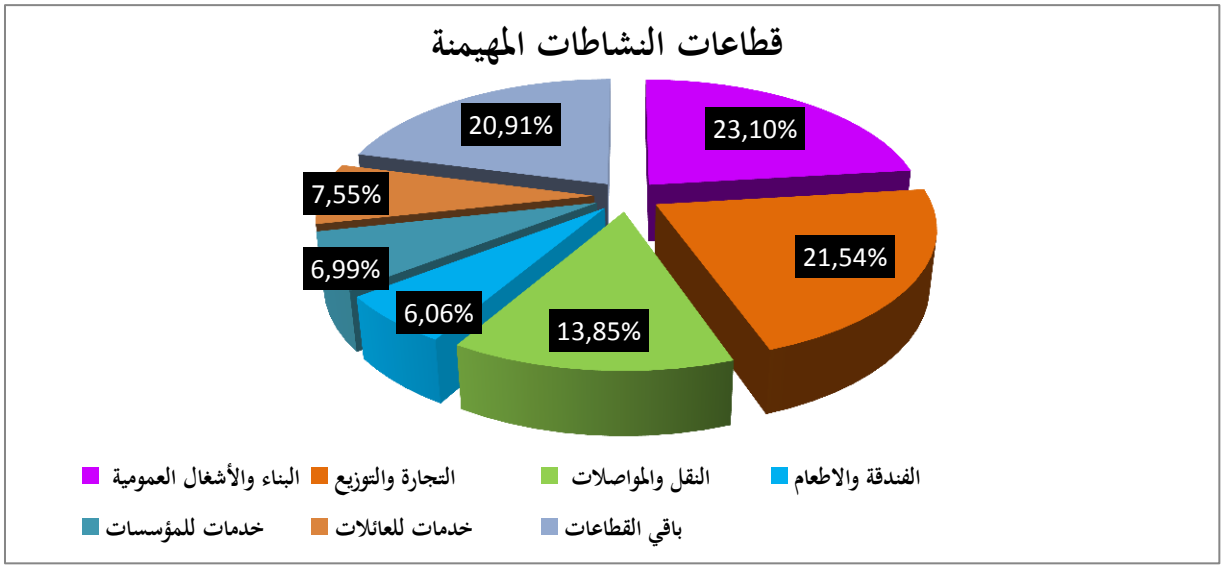

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (51)

3-1 توزيع وحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2010

جدول رقم (52): حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2010.

قطاع النشاط	عـــدد م ص و م إلى غاية السداسي الأول لسنة 2010	حركية السداسي الثاني لسنة 2010				عدد م ص وم حتى 2010/12/31
		إنشاء	الشطب	إعادة إنشاء	التطور	
الفلاحة والصيد	441	05	00	00	05	446
الماء والطاقة	18	00	00	00	00	18
المحروقات	11	01	00	00	01	12
خدمات وإشغال بترولية	12	02	00	00	02	14
المناجم والمحاجر	14	02	00	00	02	16
الحديد والصلب	399	13	00	00	13	412
مواد البناء	127	01	00	00	01	128
البناء والأشغال العمومية	3894	216	06	00	210	4110
كيمياء بلاستيك	220	04	00	00	04	224
الصناعة الغذائية	974	17	00	00	17	991
الصناعة النسيجية	321	01	00	00	01	322
صناعة الجلود	127	01	00	00	01	128
صناعة الخشب الفلين والورق	434	11	00	00	11	445
صناعة مختلفة	109	02	00	00	02	111
النقل والمواصلات	2373	91	01	01	91	2464
التجارة	3693	140	00	00	140	3833
الفندقة والإطعام	1062	17	00	00	17	1079
خدمات موجهة للمؤسسات	1172	71	00	00	71	1243
خدمات موجهة للعائلات	1298	45	00	00	45	1343
منشئات مالية	197	00	00	00	00	197
أعمال عقارية	96	01	00	00	01	97
خدمات للمرافق الجماعية	160	00	00	00	00	160
المجموع	**17152**	**641**	**07**	**01**	**635**	**17793**

Source ; Bulletin d'information Statistique N08/2010, D.PME ORAN

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية هو الأكثر جاذبية للمستثمرين الخواص و هذا من خلال 4110 مؤسسة ، ليليه قطاع التجارة 3833 مؤسسة ، ثم قطاع النقل والمواصلات 2464 مؤسسة ، و قطاع الخدمات الموجهة للعائلات 1343 مؤسسة خاصة .

4-1 مناصب الشغل المصرح بها خلال سنة 2010

جدول رقم (53): مناصب الشغل المصرح بها خلال سنة 2010 من طرف D.PME وهران .

قطاع النشاط		المناصب المصرح بها خلال السداسي الأول لسنة 2010	المناصب الصرح بها خلال السداسي الثاني 2010	المناصب المصرح بها إلى غاية 2010/12/31
01	الفلاحة والصيد	7641	14	7655
02	الماء والطاقة	56	00	56
03	المحروقات	301	03	304
04	خدمات وأشغال بترولية	158	08	166
05	المناجم والمحاجر	238	55	293
06	الحديد والصلب	2221	35	2256
07	مواد البناء	1919	04	1923
08	البناء والأشغال العمومية	24971	1067	26038
09	كيمياء بلاستيك	1914	09	1923
10	الصناعة الغذائية	7155	52	7207
11	الصناعة النسيجية	945	01	946
12	صناعة الجلود	447	01	448
13	صناعة الخشب الفلين والورق	1567	43	1610
14	صناعة مختلفة	424	04	428
15	النقل والمواصلات	6054	188	6242
16	التجارة	13448	257	13705
17	الفندقة والإطعام	4974	38	5012
18	خدمات موجهة للمؤسسات	8158	362	8520
19	خدمات موجهة للعائلات	6394	68	6462
20	منشئات مالية	3309	00	3309
21	أعمال عقارية	327	10	337
22	خدمات للمرافق الجماعية	2102	00	2102
المجموع		**94723**	**2219**	**96942**

المصدر : مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية وهران

من خلال الجدول نلاحظ أن الاستثمار في قطاع البناء والأشغال العمومية هو الأكثر نجاعة في خلق الشغل إذ ساهم بخلق 26038 منصب شغل من خلال 4110 مؤسسة صغيرة ومتوسطة و هذا بمعدل 06 عمال في كل مؤسسة ،ليليه قطاع التجارة وقطاع الخدمات الموجهة للعائلات .

5-1 قطاعات النشاطات المهيمنة في التشغيل في ولاية وهران

جدول رقم (54) : قطاعات النشاطات المهيمنة في التشغيل إلى غاية 2010/12/31

الرقم	قطاعات النشاط	مناصب الشغل المصرح بها حتى 2010/12/31	النسبة
1	البناء والأشغال العمومية	26038	%26.86
2	التجارة والتوزيع	13705	%14.14
3	النقل والمواصلات	6242	%6.44
4	خدمات للعائلات	6462	%6.67
5	خدمات للمؤسسات	8520	%8.79
6	الفندقة والإطعام	5012	%5.17
7	باقي القطاعات	30963	%31.94
المجموع		**96942**	**%100**

المصدر : مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية وهران .

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية يستوعب ما نسبته 26.86 % من مجموع العمالة المحققة من طرف المؤسسات الخاصة في ولاية وهران ، وهذا نظرا لما شهدته الولاية من تنمية في مجال البناء والأشغال العمومية ،

الشكل رقم (28): قطاعات النشاطات المهيمنة في التشغيل إلى غاية 2010/12/31

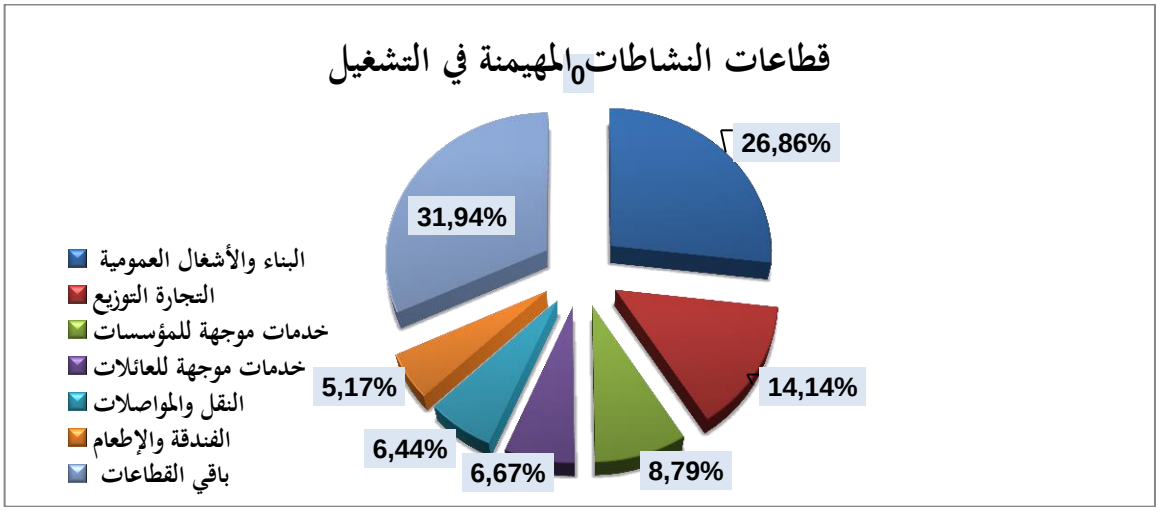

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم(54)

6-1 حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئة الأجراء في ولاية وهران

جدول رقم (55): حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئة الأجراء خلال سنة 2010

	قطاع النشاط	من 1 إلى 9 عامل	من 10 إلى 49 عامل	من 50 إلى 250عامل	مجموع المؤسسات
01	الفلاحة والصيد	08	00	00	08
02	الماء والطاقة	00	00	00	00
03	المحروقات	01	00	00	01
04	خدمات وأشغال بترولية	03	00	00	03
05	المناجم والمحاجر	00	02	00	02
06	الحديد والصلب	28	03	00	31
07	مواد البناء	02	00	00	02
08	البناء والأشغال العمومية	375	27	06	408
09	كيمياء بلاستيك	07	00	00	07
10	الصناعة الغذائية	43	01	00	44
11	الصناعة النسيجية	03	00	00	03
12	صناعة الجلود	02	00	00	02
13	صناعة الخشب الفلين والورق	24	01	00	25
14	صناعة مختلفة	02	00	00	02
15	النقل والمواصلات	172	01	03	176
16	التجارة	286	06	00	292
17	الفندقة والإطعام	50	02	00	52
18	خدمات موجهة للمؤسسات	168	02	02	172
19	خدمات موجهة للعائلات	81	01	00	82
20	منشئات مالية	02	02	00	04
21	أعمال عقارية	03	01	01	05
22	خدمات للمرافق الجماعية	02	00	00	02
	المجموع	**1262**	**49**	**12**	**1323**

Source ; Bulletin d'information Statistique N08/2010, D.PME ORAN

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم المؤسسات الخاصة هي عبارة عن مؤسسات مصغرة توظف مابين (عامل إلى 09 عمال) إذ بلغ عدد المؤسسات المصغرة 1262 مؤسسة خاصة خلال سنة 2010 ، في حين بلغ عدد المؤسسات الصغيرة 49 مؤسسة خاصة ، ليصل عدد المؤسسات المتوسطة 12 مؤسسة خاصة فقط .

ثانيا – قطاع النشاطات الحرفية في ولاية وهران:

1- توزيع النشاطات الحرفية حسب طبيعة النشاطات :

تشمل النشاطات الحرفية الحرفيين الفرديين ، التعاونيات والمؤسسات الحرفية ، ويبين الجدول الأتي توزيعها حسب طبيعة النشاط :

الجدول رقم (56): توزيع عدد الحرفيين حسب طبيعة النشاط إلى غاية سنة 2010

طبيعة النشاط	الحرف الفردية		التعاونيات الحرفية		المؤسسات الحرفية		المجموع	
	سنة 2010	إلى غاية نهاية سنة 2010	سنة 2010	إلى غاية نهاية سنة 2010	سنة 2010	إلى غاية نهاية سنة 2010	سنة 2010	إلى غاية نهاية سنة 2010
الصناعة القليدية الفنية	42	680	00	00	00	00	42	680
الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	103	3339	00	87	00	29	103	3455
الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات	168	4186	00	43	00	02	168	4231
المجموع	**313**	**8205**	**00**	**130**	**00**	**31**	**313**	**8366**

المصدر : مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية وهران

من خلال الجدول يتبين لنا أن معظم النشاطات الحرفية هي عبارة عن حرف فردية من خلال إنشاء 313 نشاط حرفي فردي موزعة كما يلي : 168 نشاط في مجال الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات و 103 نشاط حرفي في مجال الصناعة التقليدية لإنتاج المواد ، و42 نشاط فقط في مجال الصناعة التقليدية الفنية .

2- مساهمة الحرف في خلق مناصب عمل جديدة

الجدول رقم (57): مساهمة الحرف في خلق مناصب عمل جديدة إلى غاية نهاية سنة 2010

طبيعة النشاط	مجموع الحرفيين الفرديين	مجموع التعاونيات الحرفية	مجموع مؤسسات تقليدية	مجموع النشاطات	مجموع مناصب الشغل
الصناعة التقليدية الفنية	680	00	00	680	1360
الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات	3339	87	29	3455	7142
الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	4186	43	02	4231	8478
المجموع النشاطات	8205	130	31	8366	/
مجموع المناصب	**16410**	**390**	**310**	**16980**	**17110**

Source :**Chambre d'artisanat et de métier d'oran .**

القاعدة الحسابية :

- كل حرفي فردي مرفق بصانع مؤهل .
- كل تعاونية متكونة على الأقل من 03 حرفيين .
- كل مؤسسة تقليدية تحتوي بمعدل 10 أشخاص .

كما تبين من خلال الجدول أعلاه ما يلي :

- مجموع مناصب الشغل الإجمالية حسب مجموع النشاطات الحرفية (الحرف الفردية ، التعاونيات الحرفية ، المؤسسات الحرفية) قدرت كما يلي :

✓ الحرفيين الفرديين : 16410=2X8205 .

✓ التعاونيات الحرفية :3X130= 390 .

✓ المؤسسات الحرفية :10X31=310 .

16410+390+310 = 17110 ، **مجموع مناصب الشغل الإجمالية : 17110 منصب .**

المطلب الثالث : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في ولاية وهران .

أولا : في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الجدول رقم (58) : توزيع المشاريع المصرح بها من طرف ANDI وهران خلال الفترة 2010/01/01 إلى غاية 2010/12/31.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ دج	النسبة %	عدد العمال	النسبة %
البناء والأشغال العمومية	86	16.86	12015107.00	28.91	1982	23.56
النقل والمواصلات	236	46.27	10040986.00	24.16	1849	21.98
السياحة	04	0.78	1230080.00	2.96	144	1.71
الفلاحة والصيد البحري	07	1.37	726569.00	1.75	158	1.87
الصناعة النسيجية	03	0.58	524937.00	1.26	147	1.74
صناعة الفولاذ،المعادن ، الميكانيك والإلكترونيك	14	2.74	1536581.00	3.70	650	7.72
الصناعة الكيميائية والبلاستيكية	04	0.78	500091.00	1.20	165	1.96
الصناعة الغذائية	15	2.94	1509292.00	3.63	322	3.82
خدمات موجهة للمؤسسات	62	12.15	4445071.00	10.70	1174	13.95
مواد البناء	06	1.17	2319484	5.58	186	2.21
الصحة	10	1.96	2403411.00	5.78	467	5.55
صناعة مختلفة	05	0.98	848410.00	2.04	217	2.58
خدمات موجهة للعائلات	51	10	2668668.00	6.42	824	9.79
باقي القطاعات	07	1.37	787482.00	1.90	125	1.48
المجموع	**510**	**%100**	**41556169.00**	**%100**	**8410**	**%100**

Source : Agence nationale de développement de l'investissement, Oran.

بلغ عدد المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 510 مشروع خلال سنة 2010 تنشط اغلبها في قطاع النقل والمواصلات (236 مشروع) حيث يستوعب هذا القطاع 1849 منصب شغل ، أي بمعدل 08 **مناصب/مؤسسة** أي أن اغلب المشاريع التي تنشط في قطاع النقل والمواصلات هي مشاريع مصغرة .

ثانيا : في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

الجدول رقم (59): خلق المؤسسات المصغرة حسب السنوات(2002 – 2010)

السنوات	الملفات المدفوعة		شهادات التأهيل		المشاريع المقبولة من طرف البنوك	
	عدد الملفات	عدد المناصب	العدد	عدد المناصب	العدد	عدد المناصب
2002	925	2955	960	2924	320	877
2003	870	2412	812	2411	211	666
2004	3172	8221	2575	7402	263	748
2005	1537	4679	1628	4454	638	2014
2006	1537	4418	1154	3400	516	1592
2007	1487	5207	1286	4221	383	1351
2008	1111	3658	827	2817	527	2213
2009	1125	4500	623	2516	728	2516
2010	1202	3503	809	2154	627	1892

المصدر : **ANSEJ ORAN**

الشكل رقم (29):تطور المشاريع الممولة من طرف البنوك والمناصب المحققة خلال الفترة (2002...2008)

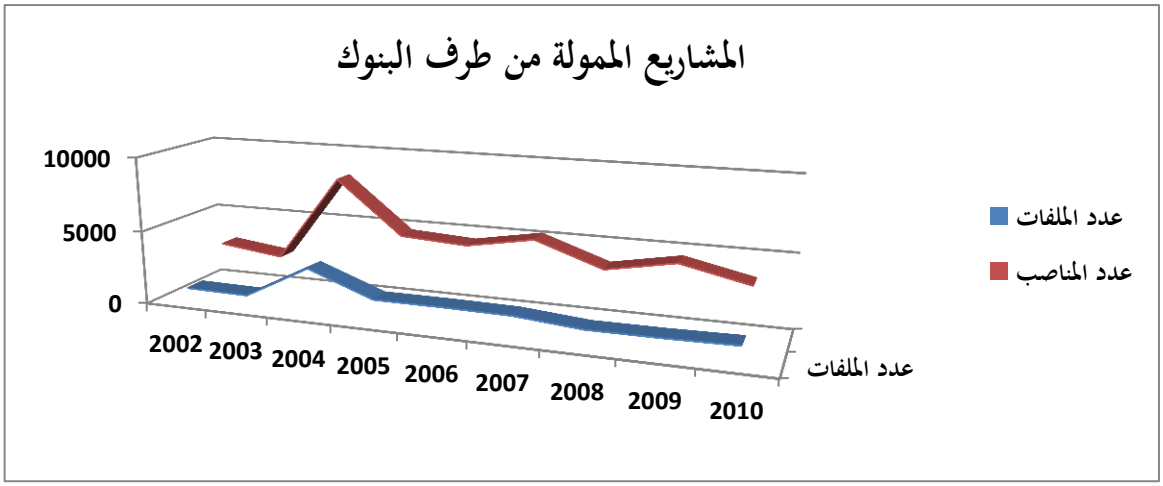

المصدر : : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم(59)

الجدول رقم (60): وضعية المؤسسات المصغرة الممولة حسب قطاعات النشاط من 2010/01/01 إلى غاية 2010/12/31 المصرح بها من طرف ANSEJ وهران

قطاعات النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة %	عدد المناصب المتاحة
الخدمات	334	52	1127
نقل السلع والبضائع	3	0	8
الصناعة	79	12	293
الحرف	115	18	408
البناء والأشغال العمومية	50	8	205
الزراعة	12	2	40
الأعمال الحرة	9	1	22
الصيانة	14	2	61
نقل السافرين	26	4	79
الصيد	3	0	23
نقل التبريد	3	0	5
المجموع	648	%100	2271

SOURCE : ANSEJ D'ORAN

من خلال الجدول يتبين لنا أن معظم الشباب يميلون إلى الاستثمار في قطاع الخدمات عن طريق الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ، إذ بلغ عدد المشاريع الممولة 334 مؤسسة خاصة خلال سنة 2010 ، وهذا ما يعادل نسبة 52 % من مجموع قطاعات النشاط ، إذ يوفر الاستثمار في هذا القطاع 1127 منصب شغل وهذا بمعدل 3 مناصب لكل مؤسسة خاصة مصغرة .

الشكل رقم (30):توزيع المشاريع المنشأة والمناصب المحققة حسب قطاعات النشاط خلال سنة 2010

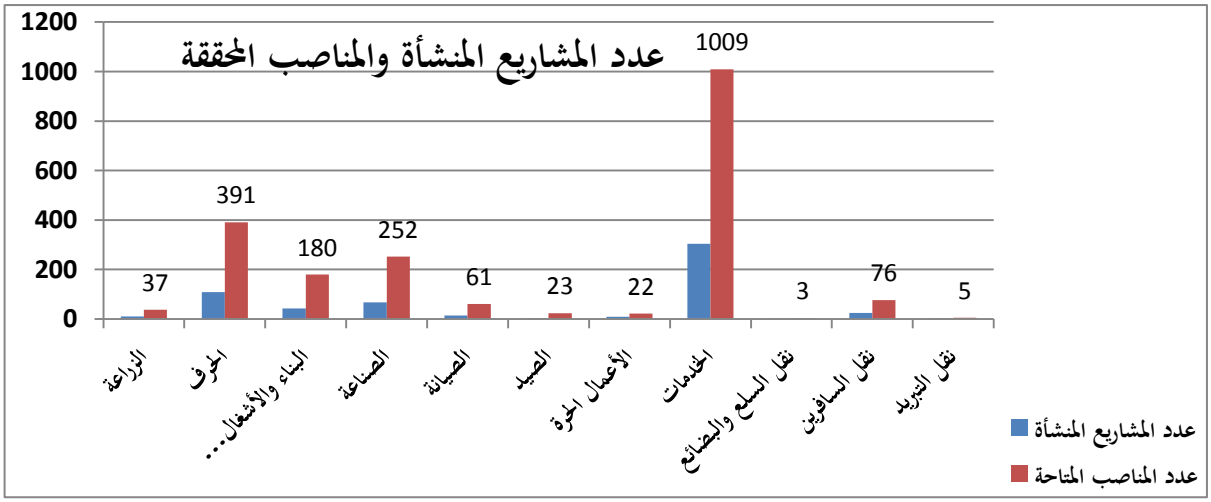

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم(60)

ثالثا : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM وهران .

جدول رقم (61): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاط خلال سنة 2010

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	القيمة الممنوحة دج	النسبة
الفلاحة	15	45 000.00	**1.86**
الصناعة	135	4 050 000.00	**16.75**
البناء والأشغال العمومية	83	2 490 000.00	**10.30**
الخدمات	263	7 890 000.00	**32.63**
الصناعة التقليدية	310	9 300 000.00	**38.46**
المجموع	**806**	**24 180 000.00**	**100**

SOURCE :ANGEM D'ORAN

الشكل رقم (31):عدد المشاريع الممولة من طرف ANGEM خلال سنة 2010

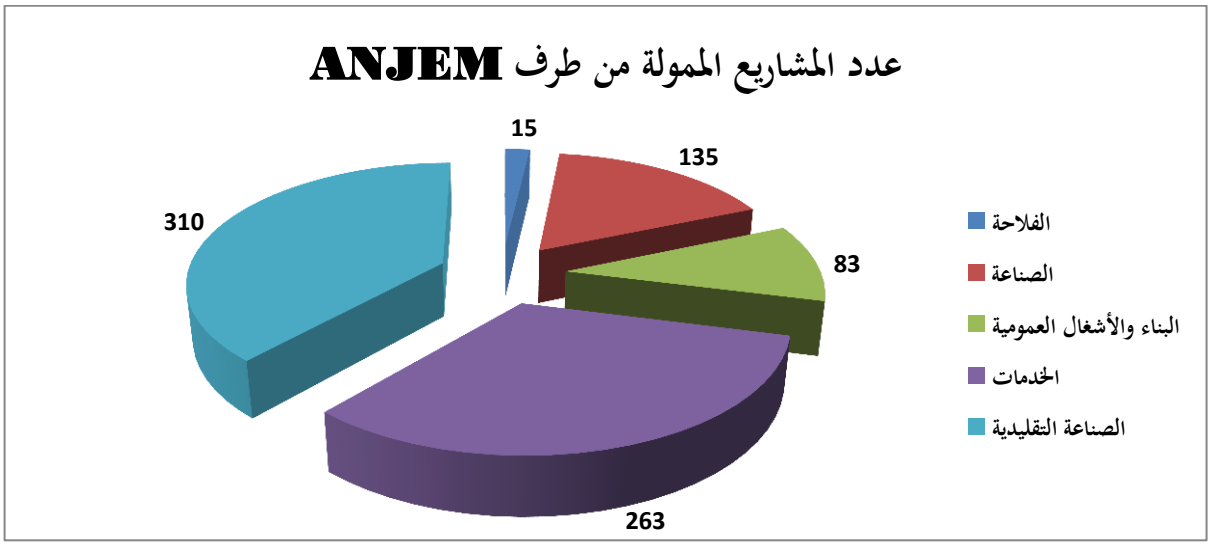

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم(61)

رابعا : الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

1 – حصيلة المؤسسات المنشأة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب الدوائر/ بلديات .

الجدول رقم (62):

الدوائر	البلديات	عدد المؤسسات		عدد المؤسسات	
		السداسي الأول 2010	المجموع إلى غاية 2010/06/30	السداسي الثاني 2010	المجموع إلى غاية 2010/12/31
وهران	وهران	160	784	229	1575
عين الترك	عين الترك	4	27	4	54
	مرسى الكبير	1	7	1	13
	بوسفر	0	3	0	9
	العنصر	0	6	0	12
ارزيو	ارزيو	7	29	8	66
	سيدي بن يبلة	0	1	0	2
	بطيوة	0	2	0	5
	عين البية	1	3	6	10
	مرسى الحجاج	0	2	0	7
السانيا	السانيا	5	55	6	133
	الكرمة	1	8	6	18
	سيدي الشحمي	8	36	12	74
بير الجير	بير الجير	28	135	44	335
	حاسي بونيف	4	22	7	72
	حاسي بن عقبة	0	10	0	22
بوتليليس	بوتليليس	0	13	0	34
	مسرغين	1	7	1	10
	عين الكرمة	0	1	0	3
واد تليلات	واد تليلات	3	17	4	26
	طافراوي	0	2	0	5
	البرية	0	0	0	0
	بوفاطيس	1	4	1	15
قديل	قديل	3	23	4	61
	بن فريحة	0	8	0	19
	حاسي مفسوخ	2	10	2	41
المجموع		229	1215	335	2621

SOURCE :CNAC D'ORAN

2- المؤسسات المنشأة في إطار (CNAC) حسب قطاعات النشاطات .

الجدول رقم (63):عدد المؤسسات والمناصب المنشأة في إطار (CNAC) حسب قطاعات النشاطات إلى غاية السداسي الأول من سنة 2010

قطاعات النشاط	عدد المؤسسات		عدد المناصب المنشأة	
	السداسي الأول 2010	المجموع إلى غاية 2010/06/30	السداسي الأول 2010	المجموع إلى غاية 2010/06/30
الفلاحة	0	2	0	7
تربية الأغنام élevage	0	7	0	18
الخدمات	0	22	0	77
النقل	144	394	173	481
الصناعة	56	334	144	940
البناء والأشغال العمومية	7	66	21	250
باقي القطاعات	14	162	50	489
المجموع	**221**	**987**	**388**	**2262**

SOURCE :CNAC D'ORAN.

الشكل رقم (32): عدد المؤسسات والمناصب المنشأة في إطار (CNAC) وهران .

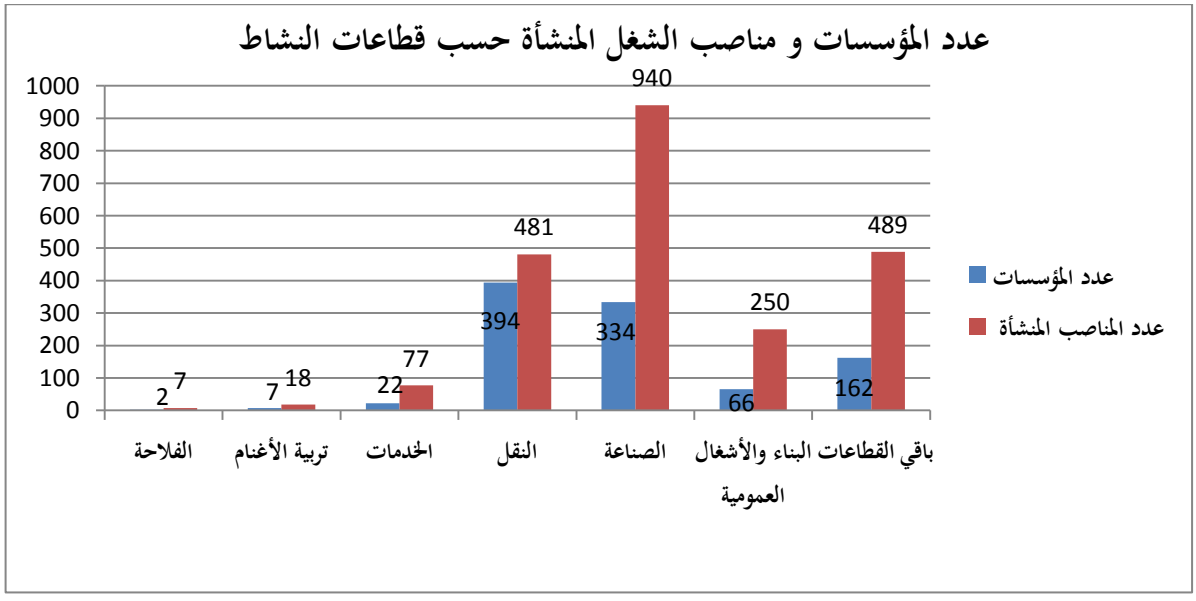

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم(63)

الجدول رقم (64): المؤسسات المنشأة في إطار (CNAC) حسب قطاعات النشاطات إلى غاية السداسي الثاني من سنة 2010

قطاعات النشاط	عدد المؤسسات		عدد المناصب المنشأة	
	السداسي الثاني 2010	المجموع إلى غاية 2010/12/31	السداسي الثاني 2010	المجموع إلى غاية 2010/12/31
الفلاحة	0	2	0	7
تربية الأغنام élevage	1	8	6	24
الصيد	0	22	0	7
النقل	146	539	156	637
الخدمات	61	395	131	208
البناء والأشغال العمومية	4	71	13	263
الصناعة	15	179	28	968
باقي القطاعات	2		5	494
المجموع	**229**	**1216**	**339**	**2601**

SOURCE :CNAC D'ORAN.

المبحث الثالث : مقارنة فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بين ولايتي معسكر ووهران .

المطلب الأول : فعالية المؤسسات ص و م في التشغيل في الولايتين.

أولا : جدول المعطيات حول الولايتين رقم (65).

السنوات		العدد الإجمالي		على مستوى ولاية وهران		على مستوى ولاية معسكر	
		عدد المؤسسات	مناصب الشغل	عدد المؤسسات	مناصب الشغل	عدد المؤسسات	مناصب الشغل
2006	م ص و م الخاصة	269806	708136	17 255	----	5 151	21 437
	م ص و م عمومية	739	61661	-----	----	20	1 163
2007	م ص و م الخاصة	293946	771037	17 863	----	5 352	21 874
	م ص و م عمومية	666	57146	-----	----	20	1 163
2008	م ص و م الخاصة	392013	841060	14 965	61341	5 558	22 229
	م ص و م عمومية	626	52 786	-----	----	20	1 163
2009	م ص و م الخاصة	455398	1363444	16 470	92 086	5 704	22 602
	م ص و م عمومية	591	51 635	خلق 10	----	17	1 021
2010	م ص و م الخاصة	606737	------	17 793	96 942	5 808	22 797
	م ص و م عمومية	560	------	----	----	17	1 021

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات مذكورة سابقا .

ثانيا : فعالية المؤسسات ص و م الخاصة في التشغيل في ولاية معسكر.

الجدول رقم (66): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناصب المحققة من خلالها (2006-2010)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المؤسسات	5151	5352	5558	5704	5808
عدد مناصب الشغل	21437	21874	22229	22602	22797

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على جدول المعطيات رقم (65) .

بافتراض أن :

- **n X: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال السنة N**
- **n Y: مناصب الشغل المحققة خلال السنة N**

- **دراسة المتغيرات** : يتكون النموذج المدروس حسب جدول المعطيات من متغير مستقل واحد X ، و بالتالي يكون هذا النموذج خطيا إذا كانت العلاقة بين المؤشرين المدروسين معبر عنهما في شكل معادلة خط مستقيم و يكون غير خطي إذا كانت العلاقة من نوع آخر .[1]

[1] مكيد علي ، الاقتصاد القياسي ، دروس ومسائل محلولة ، ديوان المطبوعات الجامعية 12-2007 ، ص 17

الشكل رقم (33): علاقة تطور المؤسسات ص وم الخاصة بتطور مناصب الشغل المحققة في ولاية معسكر

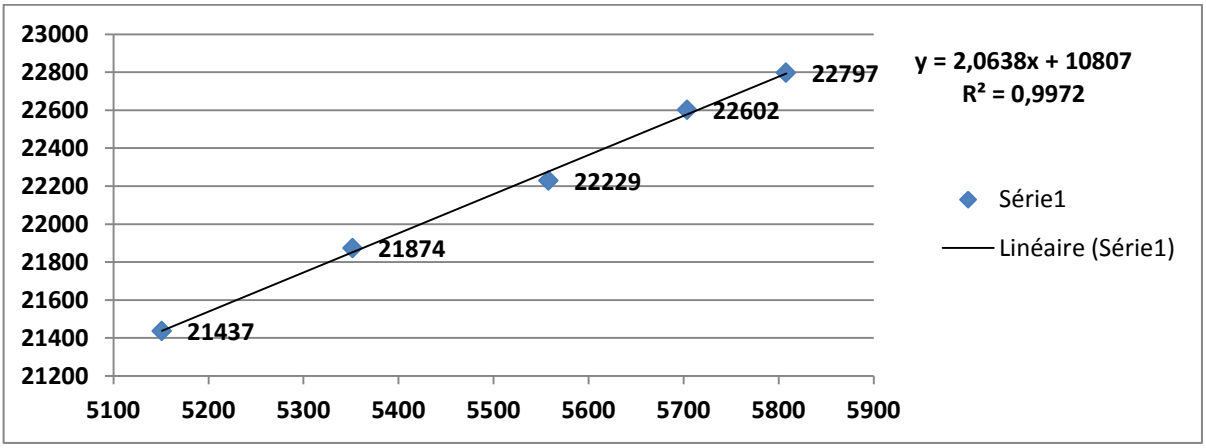

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على الجدول(66)

- **تحليل نموذج الانحدار** : من شكل انتشار قيم (X,Y) نلاحظ أن الاتجاه العام يمثل علاقة مستقيمة خطية ، لذلك نعتمد في تمثيلها غلى المعادلة العامة للمستقيم : $y_i = ax + b$ أي :

$$Y_i = 2.0638x_i + 10807$$

- **دراسة العلاقة الإرتباطية بين المؤشرين (X,Y)**: نعرف أن عدد المؤسسات ص و م يؤثر على حجم العمالة(التشغيل) ، لقياس درجة متانة العلاقة الإرتباطية بين هذين المؤشرين نحسب معامل الارتباط البسيط (r_{xy}) ، وحساب هذا المعامل يتطلب أعداد بعض القيم التي نوردها في الجدول التالي :

الجدول رقم (67): دراسة العلاقة الإرتباطية بين المؤشرين (X,Y)

السنوات	x_i	y_i	$y_i \cdot x_i$	x_i^2	y_i^2
2006	5151	21437	110421987	26532801	459544969
2007	5352	21874	117069648	28643904	478471876
2008	5558	22229	123548782	30891364	494128441
2009	5704	22602	128921808	32535616	510850404
2010	5808	22797	132404976	33732864	519703209
المجموع	27573	110939	612367201	152336549	2462698899
متوسط القيم	5514,6	22187,8			

المصدر : من إعداد الطالب حسب معطيات الجدول رقم :66

- **حساب معامل الارتباط البسيط** (r_{xy})

$$r_{xy} = \frac{[6(612367201)-(27573)(110939)]}{\sqrt{6(152336549)-(27573)^2}*\sqrt{6(2462698899)-(110939)^2}} = 0.9987$$

$$r_{xy} = 99.87\ \%$$

r_{xy}=%99.87 هذا يدل على أن هناك **علاقة خطية طرديه قوية بين المتغيرين محل الدراسة** ، بمعنى أن الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى الزيادة في حجم مناصب الشغل .

- **تقييم نموذج الانحدار المحصل عليه :**

معامل التحديد البسيط (R^2) :

$$R^2 = 0.9972$$

استنتاج : إن قيمة **R^2= 0.9972** تدل على أن تمثيل العلاقة بين (**x ، y**) بواسطة العلاقة الخطية المقترحة يعتبر ذو **فعالية كبيرة** (ذو جودة عالية) ، وهذا يعني أيضا أن **99.72 %** من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع **y** سببها التغير في **x** ، **أي أن هناك تأثير كبير جدا لزيادة عدد المؤسسات ص و م على حجم العمالة في ولاية معسكر** .

ثالثا : فعالية المؤسسات ص و م الخاصة في التشغيل في ولاية وهران

الجدول رقم (68): تطور المؤسسات ص وم الخاصة ومناصب الشغل المحققة خلال الفترة (2006...2011)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد المؤسسات	17255	17863	14965	16470	17793	19518
مناصب الشغل	94549	96141	*88448	92086	96942	**100000

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نشريات المعلومات الإحصائية،مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية وهران .

الشكل رقم (34): علاقة تطور المؤسسات ص وم الخاصة بتطور مناصب الشغل المحققة خلال الفترة 2008-2011.

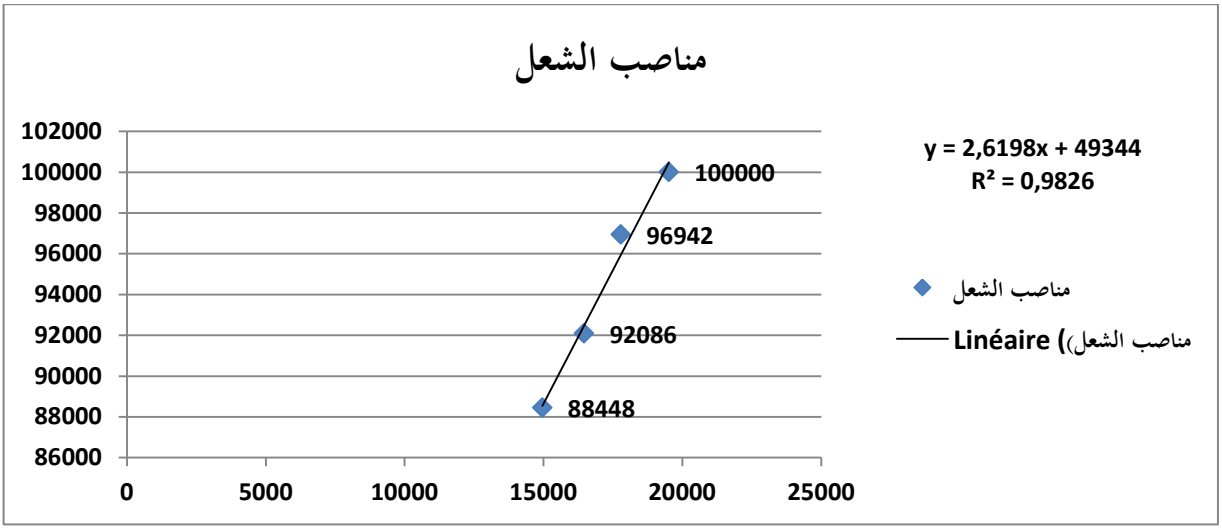

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم(68)

- **تحليل نموذج الانحدار** : من شكل انتشار قيم (X,Y) نلاحظ أن الاتجاه العام يمثل علاقة مستقيمة خطية ، لذلك نعتمد في تمثيلها على المعادلة العامة للمستقيم : $y_i = ax + b$ أي :

$$Y_i = 2.6198x_i + 49344$$

يمكن تقدير مناصب الشغل المحققة لسنتي **2006 و2007** حسب معادلة خط الانحدار كما يلي :

$$Y_{2006} = 2.6198 \times 17255 + 49344$$

$$Y_{2006} = 94549$$

$$Y_{2007} = 2.6198 \times 17863 + 49344$$

$$Y_{2007} = 96141$$

- **دراسة العلاقة الإرتباطية بين المؤشرين (X,Y)**: نعرف أن عدد المؤسسات ص و م يؤثر على حجم العمالة(التشغيل) ، لقياس درجة متانة العلاقة الإرتباطية بين هذين المؤشرين نحسب معامل الارتباط البسيط **(r_{xy})** ، وحساب هذا المعامل يتطلب أعداد بعض القيم التي نوردها في الجدول التالي :

الجدول رقم (69): دراسة العلاقة الإرتباطية بين المؤشرين (X,Y)

السنوات	x_i	y_i	$x_i \times y_i$	x_i^2	y_i^2
2008	14965	88448	1323624320	223951225	7823048704
2009	16470	92086	1516656420	271260900	8479831396
2010	17793	96942	1724889006	316590849	9397751364
2011	19518	100000	1951800000	380952324	10000000000
المجموع	68746	377476	6516969746	1192755298	35700631464
متوسط القيم	17186,5	94369			

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم 68 .

حساب معامل الإرتباط البسيط : r_{xy}

$$r_{xy} = \frac{[4(6516969746) - (68746)(377476)]}{\sqrt{4(1192755298) - (68746)^2} \times \sqrt{4(35700631464) - (377476)^2}} = 0.9912$$

$$r_{xy} = 99.12\%$$

r_{xy} = 0.9912 هذا يدل على أن هناك علاقة خطية طردية قوية بين المتغيرين محل الدراسة ، بمعنى أن الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى الزيادة في حجم مناصب الشغل .

- **تقييم نموذج الانحدار المحصل عليه :**

$$R^2 = 0.9826$$

استنتاج : إن قيمة **R^2= 0.9826** تدل على أن تمثيل العلاقة بين (**x ، y**) بواسطة العلاقة الخطية المقترحة يعتبر ذو فعالية كبيرة (ذو جودة عالية) ، وهذا يعني أيضا أن **98.26 %** من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع **y** سببها التغير في **x** ، **أي أن هناك تأثير كبير جدا لزيادة عدد المؤسسات ص و م على حجم العمالة في ولاية وهران .**

رابعا : مقارنة فعالية المؤسسات ص و م في التشغيل في الولايتين .

من خلال الدراسة المنجزة حول فعالية المؤسسات ص و م الخاصة في التشغيل لكل من الولايتين (معسكر، وهران) نستخلص الجدول التالي :

جدول رقم (70):

الولاية	معادلة خط الإنحدار	معامل الانحدار	معامل الارتباط
معسكر	$Y_i = 2.0638x_i + 10807$	r_{xy}=0.9987	R^2=0.9972
وهران	$Y_i = 2.6198xi + 49344$	r_{xy1}=0.9912	R^2=0.9826

المصدر : من إعداد الطالب .

- **من خلال الجدول نلاحظ أن معامل معادلة خط الانحدار الممثلة لولاية وهران اكبر من معامل معادلة خط الانحدار الممثلة لولاية معسكر أي :**

$a_{1(oran)} = 2.6198$ $R_1^{2}{}_{(oran)} = 0.9826$ $r_{xy1} = 0.9912$

$a_{2(mascara)} = 2.0638$ $R_2^{2}{}_{(mascara)} = 0.9972$ $r_{xy2} = 0.9987$

ونعلم أن المعامل $a_i = \Delta(y)/\Delta(x)$

- نسبة التغير في التشغيل(a_1) في ولاية وهران تساوي 2.619 من نسبة تطور المؤسسات ص و م ، وهذا بمعدل 2.619 منصب شغل لكل مؤسسة منشأة، وبتوضيح أكثر: **262** منصب شغل لكل **100** مؤسسة منشأة.
- **أما في ولاية معسكر** فإن نسبة التغير في التشغيل(a_2) تساوي **2.064** من نسبة تطور المؤسسات ص و م و هذا بمعدل **206** منصب لكل **100** مؤسسة منشأة .

و بالتالي نستخلص أن فعالية المؤسسات ص و م الخاصة في التشغيل في ولاية وهران أكبر من ولاية معسكر بمقدار (262- 206) أي 56 منصب لكل 100 مؤسسة منشأة .

- **معامل الارتباط البسيط** : إن معامل الارتباط $(r_{xy1}=0.991$ ،$r_{xy2}=0.9987)$ يفسر درجة متانة العلاقة الإرتباطية بين عدد المؤسسات ص و م ومناصب الشغل المحققة من خلالها .
- **إن قيمة معامل التحديد**$(R_1^{2}{}_{(oran)}=0.9826$, $R_2^{2}{}_{(mascara)}=0.9972)$ تعني على الترتيب أن (**99.7%** ، **98.26 %**) من التغيرات التي تحدث في التشغيل سببها التغير في المؤسسات ص و م الخاصة ، أي أن هناك **تأثير كبير جدا لزيادة عدد المؤسسات ص و م على زيادة عدد مناصب الشغل.**

المطلب الثاني : تحليل فعالية المؤسسات ص و م الخاصة في التشغيل (حسب قطاعات النشاط) في الولايتين

أولا : تحليل فعالية المؤسسات ص و م الخاصة في التشغيل (حسب قطاعات النشاط) في ولاية معسكر .

حسب مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية معسكر ، فإن قطاع البناء والأشغال العمومية ، يأتي على رأس قائمة اهتمامات المستثمرين الخواص، وذلك من خلال إنشاء 1372 مؤسسة، يتبعه قطاع الخدمات الموجهة للعائلات بإنشاء 927 مؤسسة خاصة ، ليأتي في المركز الثالث قطاع النقل والاتصالات وذلك بإنشاء 843 مؤسسة ، حيث تمكنت هذه المؤسسات من استحداث 22797 منصب عمل .

والجدول التالي يبين توزيع المؤسسات ص و م حسب قطاعات النشاط لبلديات ولاية معسكر و مناصب الشغل المحققة في كل بلدية .

الجدول رقم (71): توزيع م ص و م حسب قطاعات النشاط لبلديات ولاية معسكر و مناصب الشغل المحققة إلى غاية سنة 2010 .

COMMUNES	Agriculture, pêche et chase	Eau et énergie	Hydrocarbures	Mines et carrieres	ISMME	Matériaux de construction	Bâtiment et travaux publics	Chimie caoutchouc plastiques	Industrie agro alimentaire	Industrie textile	Industrie cuir	Industries du bois et papier	Industries diverses	TRPT	Commerce	Hôtellerie et restauration	Sces fournis aux entreprises	Sces fournis aux ménages	Sces pour collectivités	TOTAL	Effectifs Total
Mascara	23	1	4	3	6	1	191	4	47	-	1	7	-	245	53	10	27	102	24	749	3887
Bouhanifia	1	-	-	-	-	1	13	-	-	-	-	-	-	8	-1	44	1	5	2	74	292
Tizi	1	-	1	5	3	1	4	2	1	-	-	-	-	11	2	-	-	2	1	34	470
Froha	1	-	1	1	1	-	2	-	3	-	-	-	-	33	6	-	-	2	1	51	131
Ain fares	-	-	1	-	-	-	1	-	1	-	-	-	-	12	-	-	-	-	1	16	30
Mamounia	1	-	-	-	-	-	7	-	4	-	-	-	-	1	2	-	-	-	3	18	112
Tighennif	7	-	4	-	2	-	40	1	44	6	-	3	-	15	9	2	1	7	12	153	1152
Sidi kada	2	-	1	1	-	4	7	-	-	-	-	-	-	17	1	-	-	-	-	33	71
El bordj	-	-	1	-	-	5	11	-	8	-	-	-	-	82	2	-	-	2	-	111	114
Khalouia	3	-	1	-	-	-	8	-	4	-	-	-	-	11	-	-	-		-	27	42
menaoueur	-	-	1	-	-	3	2	-	1	-	-	-	-	17	-	-	-	-	-	24	24
El hachem	1	-	2	-	-	-	14	-	1	-	-	-	-	7	2	-	-	1	2	30	81
Oued abtal	3	-	-	-	-	1	17	-	2	-	-	-	-	8	-	-	-	-	1	32	103
Ghriss	1	-	2	2	-	4	20	-	7	-	-	1	-	56	6	-	3	2	3	107	431
Maoussa	1	-	-	-	-	1	6	-	6	-	-	1	-	40	1	-	-	1	6	63	88
Matmore	1	-	2	-	-	-	3	-	9	-	-	-	-	16	3	-	-	-	-	34	96
di bousaid	-	-	-	1	-	1		-	-	-	-	-	-	2	-	-	-	-	-	4	14
Makhda	-	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	-	-	-	-	2	17
ued taghia	2	-	1	-	-	1	4	-	3	-	-	-	-	12	1	-	-	3	-	27	56
Ain fekan	6	-	-	-	-	-	15	-	3	-	-	-	-	3	-	-	-	2	-	29	78
Sig	-	-	2	2	-	2	35	5	191	4	-		-	94	10	1	3	16	-	366	1721
Bouhenni	-	-	1	-	-	-	4	-	3	-	-	-	-	-	-	-	-	2	-	10	32
Zahana	-	-	-	-	-	1	11	-	7	-	-	1	1	52	1	1	-	1	-	76	417
Oggaz	1	-	1	-	-	-	11	-	23	-	-	-	-	14	1	2	-	-	1	54	108
amirouche	-	-	1	-	-	2	2	-	7	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	12	25
hammadia	-	1	1	1	6	1	77	-	5	-	-	-	1	12	20	4	2	13	5	149	1014
el moumen	-	-	-	-	-	-	6	-	-	-	-	-	-	-	1	-	-	-	-	7	59
El ghomri	-	-	1	-	-	-	5	-	-	-	-	-	-	1	-	-	-	-	-	7	50
akta douze	-	-	-	-	-	-	5	-	1	-	-	-	-	-	1	-	-	-	-	7	17
S/TOTAL	63	2	34	18	18	30	536	12	391	10	1	13	2	791	124	64	37	164	64	2376	10845
non encore réparties	109	6	2	0	88	87	863	24	409	18	77	36	379	58	303	35	75	778	117	3432	11952
GENERAL	172	8	36	18	106	117	1399	36	800	28	78	49	381	849	427	99	112	942	181	5808	22797

المصدر : مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية معسكر .

من خلال الجدول :

- **بلدية معسكر** هي التي تحتوي على أكبر عدد من المؤسسات ص و م و هذا باحتوائها على 749 مؤسسة ص و م موزعة كما يلي : قطاع النقل هو الأكثر اهتماما من طرف المستثمرين الخواص و هذا بإنشاء حوالي 245 مؤسسة خاصة ، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 191 مؤسسة خاصة ، وقطاع الخدمات الموجهة للعائلات بـ 102 مؤسسة، ليأتي قطاع التجارة و الصناعة الغذائية بـ 53 و 47 مؤسسة على التوالي ، حيث خلقت هذه المؤسسات 3887 منصب شغل.
- ثم تليها **بلدية سيق** باحتوائها على 366 مؤسسة ص و م موزعة كما يلي : قطاع الصناعة الغذائية هو الأكثر انتشارا باحتوائه على 191 مؤسسة خاصة ، ثم قطاع النقل بـ 94 مؤسسة ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 35 مؤسسة خاصة ، حيث تشغل جل المؤسسات الخاصة في البلدية حوالي 1721 عامل .
- لتأتي في المرتبة الثالثة **بلدية تيغنيف** حيث تضم حوالي 153 مؤسسة ص و م خاصة موزعة كالأتي : قطاع الصناعة الغذائية باحتوائه على 44 مؤسسة خاصة تم يليه قطاع البناء بـ 40 مؤسسة و قطاع النقل بـ 15 مؤسسة ، حيث تستوعب المؤسسات الخاصة بالبلدية 1152 عاملا .
- ثم **بلدية المحمدية** باحتوائها 149 مؤسسة تنشط اغلبها في قطاع البناء والأشغال العمومية (77 مؤسسة)، وقطاع التجارة (20 مؤسسة) يليه قطاع الخدمات الموجهة للعائلات (13 مؤسسة) و قطاع النقل بـ 12 مؤسسة ، حيث تستوعب حولي 1014 منصب شغل .
- لتأتي **بلدية غريس** (107 مؤسسة تنشط معظمها في قطاع النقل (56 مؤسسة) و قطاع البناء و الأشغال العمومية (20 مؤسسة) ، حيث تلم جل المؤسسات الخاصة بالبلدية 431 عاملا.

ملاحظة : أخذنا محل الدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموزعة على قطاعات النشاط فقط ، وهذا حسب ما توفر من إحصائيات لدى مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية معسكر .

و الجدول التالي يبين متوسط عدد المناصب لكل مؤسسة حسب كل بلدية :

الجدول رقم (72): متوسط عدد المناصب لكل مؤسسة حسب كل بلدية إلى غاية سنة 2010

البلديات	معسكر	سيق	تيغنيف	محمدية	غريس
عدد المؤسسات	749	366	153	149	107
مناصب الشغل	3887	1721	1152	1014	431
متوسط التشغيل لكل مؤسسة	5.189	4.70	7.53	6.80	4.02

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم (71)

من خلال الجدول يتبين لنا :

- متوسط التشغيل لبلدية تيغنيف هو أعلى متوسط إذ بلغ 07مناصب شغل/مؤسسة أي 753 عامل لكل 100 مؤسسة خاصة ، وهذا ما يفسر وجود مؤسسات توظف نسبة كبيرة من العمال وهذا نتيجة بروز أكبر نسبة من المؤسسات المتوسطة الخاصة على غرار غيرها من البلديات .
- لتأتي في المرتبة الثانية بلدية المحمدية بمتوسط تشغيل يقارب 7مناصب شغل/مؤسسة ، أي 680 منصب لكل 100 مؤسسة خاصة ، هذا ما يفسر وجود مؤسسات متوسطة معتبرة في البلدية .
- ثم بلدية معسكر بمتوسط تشغيل 5 مناصب شغل / مؤسسة ، أي 519 منصب لكل 100 مؤسسة ، هذا ما يبين أن أغلب المؤسسات في البلدية عبارة عن مؤسسات صغيرة تتخللها بعض المؤسسات القلية المتوسطة .

ثانيا : تحليل فعالية المؤسسات ص و م الخاصة في التشغيل (حسب قطاعات النشاط) ولاية وهران

تحتل ولاية وهران المرتبة الثانية بعد ولاية الجزائر في مجال تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وذلك بعد القيام بعملية إحصائية لـ 17793 مؤسسة تنشط في مختلف المجالات التجارية والصناعية، ويعود سبب التوصل إلى تحقيق هذا الرقم المهم إلى التجسيد العملي والفعلي والموضوعي لبرامج التسهيل المعتمدة على عاملين هامين، هما المتابعة والتحسيس بأهمية الموضوع [1].

الجدول رقم (73): خلق المؤسسات ص و م لمناصب الشغل حسب قطاعات النشاط حتى سنة 2010 لولاية وهران .

الرقم	قطاعات النشاط	المؤسسات ص و م 2010	مناصب الشغل 2010
1	البناء والأشغال العمومية	4110	26038
2	التجارة والتوزيع	3833	13705
3	النقل والمواصلات	2464	6242
4	خدمات للعائلات	1343	6462
5	خدمات للمؤسسات	1243	8520
6	الفندقة والإطعام	1079	5012
7	باقي القطاعات	3721	30963
	المجموع	17793	96942

Source ; Bulletin d'information Statistique N08/2010, D.PME ORAN

[1] ***http://www.el-massa.com/ar/content/view/2998***

حسب مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية وهران ، فإن قطاع البناء والأشغال العمومية ، يأتي على رأس قائمة اهتمامات المستثمرين الخواص، وذلك من خلال إنشاء 4110 مؤسسة، يتبعه قطاع التجارة والتوزيع بإنشاء 3833 مؤسسة، ليأتي في المركز الثالث قطاع النقل والاتصالات وذلك بإنشاء 2464 مؤسسة،حيث تمكنت هذه المؤسسات من استحداث 96942 منصب عمل ، علما بأن كل هذه المؤسسات تم إنشاؤها بموجب مختلف التشريعات القانونية سارية المفعول كالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة، وكذا الصندوق الوطني للتأمين على البطالة[1] .

الشكل رقم (35): خلق المؤسسات ص و م لمناصب الشغل حسب القطاعات .

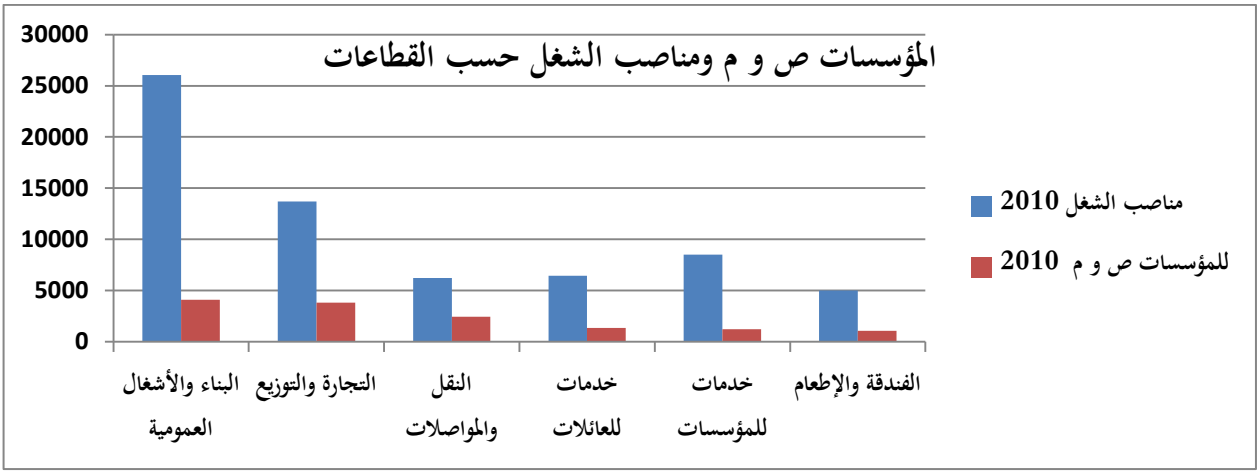

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم (73)

جدول رقم (74): حركية المؤسسات الصغيرة ص و م حسب حجمها للنشاطات المهيمنة خلال سنة 2010 .

الرقم	قطاعات النشاط	المؤسسات ص و م الخاصة من 1- 9 عامل	المؤسسات ص و م الخاصة من 10- 49 عامل	المؤسسات ص و م الخاصة من 50 – 250 عامل	عدد المؤسسات ص وم الخاصة لسنة 2010
1	البناء والأشغال العمومية	375	27	06	408
2	التجارة	286	06	00	292
3	النقل والمواصلات	172	01	03	176
4	خدمات موجهة للمؤسسات	168	02	02	172
5	خدمات موجهة للعائلات	81	01	00	82
6	باقي القطاعات	180	12	01	193
	المجموع	**1262**	**49**	**12**	**1323**

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على نشرية المعلومات الإحصائية رقم 2010/08 الصادرة عن مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية وهران .

[1] http://www.el-massa.com/ar/content/view/2998

من خلال الجدول نلاحظ أن اغلب المؤسسات الخاصة في ولاية وهران هي عبارة عن مؤسسات مصغرة أي 1262 مؤسسة مصغرة خلال سنة 2010 ، إذ يحتل قطاع البناء والأشغال العمومية الصدارة في جذب المستثمرين الخواص وهذا من خلال إنشاء 375 مؤسسة مصغرة ، يليه قطاع التجارة بـ 286 مؤسسة مصغرة ثم قطاع النقل والمواصلات 172 مؤسسة مصغرة خاصة ،إذ تتوفر الولاية على 49 مؤسسة صغيرة (توظف بين 10-49عاملا) تتوزع اغلبها في قطاع البناء والأشغال العمومية بإنشاء 27 مؤسسة صغيرة خاصة و 06 مؤسسات في قطاع التجارة ، كما بلغت عدد المؤسسات المتوسطة (توظف بين 50 و 250 عاملا) 12 مؤسسة متوسطة خاصة اغلبها تنشط في قطاع البناء والأشغال العمومية .

المطلب الثالث : مقارنة فعالية الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في توفير مناصب شغل في الولايتين .

أولا : التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

الجهاز الوطني لدعم تشغيل الشباب قد حدد الإطار العام و الأسس المنظمة ضمن سلسلة من نصوص تشريعية والتي تم نشرها خلال سنة 1996و هي كما يلي:[1]

- قانون المالية التكميلي لسنة 1996م الذي انشأ الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وحدد طبيعة نفقاته المتعلقة أساسا بتمويل ودعم تشغيل الشباب بالإضافة إلى الضمانات التي تقدم للبنوك والمؤسسات المالية التي تمنح القروض في إطار هذا الجهاز .
- المرسوم الرئاسي رقم 96-234 و المؤرخ في 2 جويلية 1996م والمتعلق بدعم تشغيل الشباب حيث حدد هذا الأخير المبادئ العامة لسير الجهاز ومختلف أشكال دعم تشغيل الشباب.
- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 و المتضمن أنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و يحدد قوانينها وهذا المرسوم يمنح الوكالة مهام التنظيم والتسيير العملي لجهاز دعم تشغيل الشباب
- المرسوم التنفيذي رقم 96-297 يحدد شروط و مستوى المساعدة المقدمة للشباب أصحاب المشاريع, كما يحدد المساعدات والطرق الممنوحة لهؤلاء الشباب.
- يحدد جهاز دعم تشغيل الشباب هدفين رئيسين هما:[2]
  - خلق و تشغيل النشطات والخدمات من طرف الشباب المستثمر.
  - تشجيع كل أشكال الإجراءات والنشطات الهادفة لترقية الشباب.

كما تنحصر الأهداف الرئيسية للوكالة في النقاط التالية:

[1] دليل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-1998-ص01

[2] نفس المرجع السابق - ص03

- دعم وتشجيع وتوجيه الشباب لإنشاء مشاريعهم الاستثمارية والإجراءات الهادفة الى ترقية ودعم تشغيل الشباب.
- تسير تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما على شكل قروض بدون فائدة وتخفيض نسبة الفائدة بالنسبة للقروض البنكية.
- إعلام أصحاب المشاريع بمختلف المساعدات و الامتيازات المتحصل عليها و المقدمة من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

لقد كان وراء تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولايتين عدة وكالات و صناديق لتشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات عن طريق مختلف أنواع الدعم و التحفيز و تظهر نسب مساهمات كل منها بالنسبة لتعداد عمالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجدول التالي:

جدول رقم (75): مساهمة وكالات و صناديق الدعم في عمالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنة 2010.

الوكالة أو الصندوق		ANSEJ	ANGEM	CNAC	المجموع
ولاية وهران	العدد المؤسسات	627	806	229	1662
	العمالة	1892	823	335	3050
	نسبة العمالة	%62	%27	%11	%100

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات الوكالات المذكورة و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

واضح من الجدول، أن مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي الأكبر في توفير مناصب العمل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأكثر من نصف العدد الإجمالي، هذا ما يفسر اهتمام أصحاب القرار بالفئات العمرية المحصورة بين 20-35 سنة، و تفضيل معظم الشباب إنشاء مؤسسات صغرى .

ثانيا : فعالية الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في توفير مناصب شغل في ولاية وهران .

استطاعت الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب لولاية وهران في غضون عشرية من الزمن أن تحقق آمال آلاف الشباب، بتشجيعها لكل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات صغرى لإنتاج السلع و الخدمات.

الجدول رقم (76): تطور عدد المؤسسات المنشأة من طرف ANSEJ والمناصب المحققه خلال فالفترة (2002-2010) في ولاية وهران .

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع
عدد المؤسسات	320	211	263	638	516	383	527	728	627	4213
مناصب العمل	877	666	748	2014	1592	1351	2213	2516	1892	13869
مناصب العمل لكل مؤسسة	3	3	3	3	3	3	4	3	3	3

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الوكالة الوطنية للتشغيل لولاية وهران .

نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط عدد فرص الشغل التي تقدمها المؤسسات المدعمة من طرف الوكالة لا تتعدى 04 مناصب و ذلك منذ بداية نشاطها بالولاية ، و هذا ما يؤكد على أن هذا النوع من المشاريع هو عبارة عن مؤسسات صغرى ، لا توظف في أحسن الأحوال أكثر من 10 عمال، ففي سنة 2008 استطاعت تلك المؤسسات توفير 04 مناصب عمل في المتوسط لكن سرعان ما انخفض هذا العدد مجددا إلى 03مناصب لبقية السنوات.

ولتوضيح تطور عدد المشاريع المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية وهران ، و كذا عدد مناصب العمل التي وفرتها خلال فترة الدراسة نورد المنحنى الموالي:

الشكل رقم (36): تطور عدد المشاريع المدعمة من طرف**ANSEJ** لولاية وهران، وكذا عدد مناصب العمل التي وفرتها.

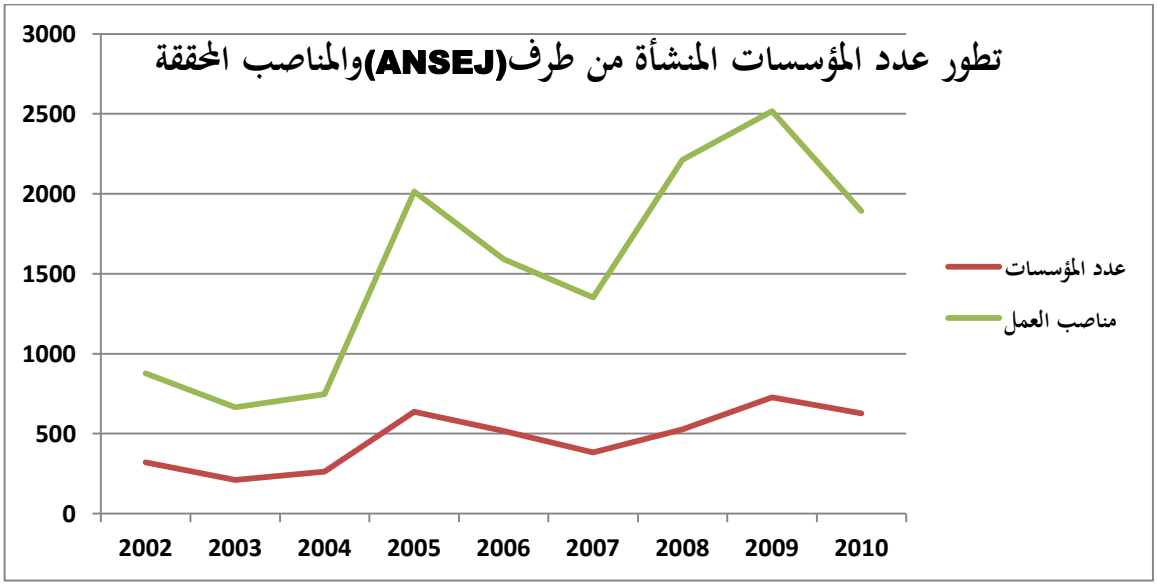

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (76)

من خلال الشكل نميز 05 مراحل مختلفة لتطور المؤسسات ص و م

المرحل الأولى (2002–2003) : نلاحظ خلال هذه المرحلة تناقص في عدد المؤسسات خلال سنة 2003 (211 مؤسسة) بعدما كان 320 مؤسسة خلال سنة 2002 ، إذ صاحب هذا التناقص في عدد المؤسسات تدهور التشغيل من 877 منصب إلى 666 منصب أي بفارق 211 منصب مقارنة بسنة 2003 .

المرحل الثانية (2003–2005) : تميزت هذه المرحلة بتحسن ملحوظ في عدد المؤسسات ص (من 211 مؤسسة سنة 2003 إلى 638 مؤسسة سنة 2005) والذي صاحبه انتعاش في قطاع التشغيل وهذا خلق أكثر من 1348 منصب شغل جديد زيادة عن سنة 2003 .

المرحلة الثالثة (2005–2007) :خلال هذه المرحلة عادت المؤسسات الصغيرة المنشأة من طرف الوكالة إلى التناقص بشكل تدريجي و هذا من 638 مؤسسة إلى 383 مؤسسة وهذا بفارق 255 مؤسسة والذي صاحب تدهور قطاع التشغيل بـ 663 منصب مقرنة بسنة 2005 .

المرحلة الرابعة (2007–2009) : تميزت هذه الفترة عودة نشاط الوكالة في خلق مؤسسات جديدة قدرت بـ 345 زيادة على المؤسسات المنجزة خلال سنة 2007 ، لتصل عدد المناصب المحققة سنة 2009 إلى 2516 منصب شغل ، لتنخفض عدد المؤسسات من جديد خلال سنة 2010 بفارق 100 مؤسسة تقريبا مقارنة بسنة 2009 .

ثالثا: فعالية الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في توفير مناصب شغل في ولاية معسكر

الجدول رقم (77): فعالية ANSEJ في توفير مناصب شغل في ولاية معسكر من سنة 2006 إلى غاية 2010 .

السنوات	2006	2007	2008	2010	المجموع
عدد المؤسسات	118	113	146	220	597
مناصب الشغل	259	242	332	503	1336
مناصب الشغل لكل مؤسسة	**2**	**2**	**2**	**2**	**2**

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على نشريات المعلومات الإحصائية رقم: 01، 03 ،05 ،07 و09 ، لمديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية معسكر .

نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط عدد فرص الشغل التي تقدمها المؤسسات المدعمة من طرف الوكالة لا تتعدى **منصبين** و ذلك منذ بداية نشاطها بالولاية ، و هذا ما يؤكد على أن هذا النوع من المشاريع هو عبارة

عن مؤسسات صغرى ، توظف أقل من 10 عمال ، لتوضيح تطور عدد المشاريع المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية معسكر ، و كذا عدد مناصب العمل التي وفرتها خلال فترة الدراسة نورد المنحنى الموالي :

الشكل رقم (37): تطور عدد المشاريع المدعمة من طرف ANSEJ معسكر، وكذا عدد مناصب العمل التي وفرتها

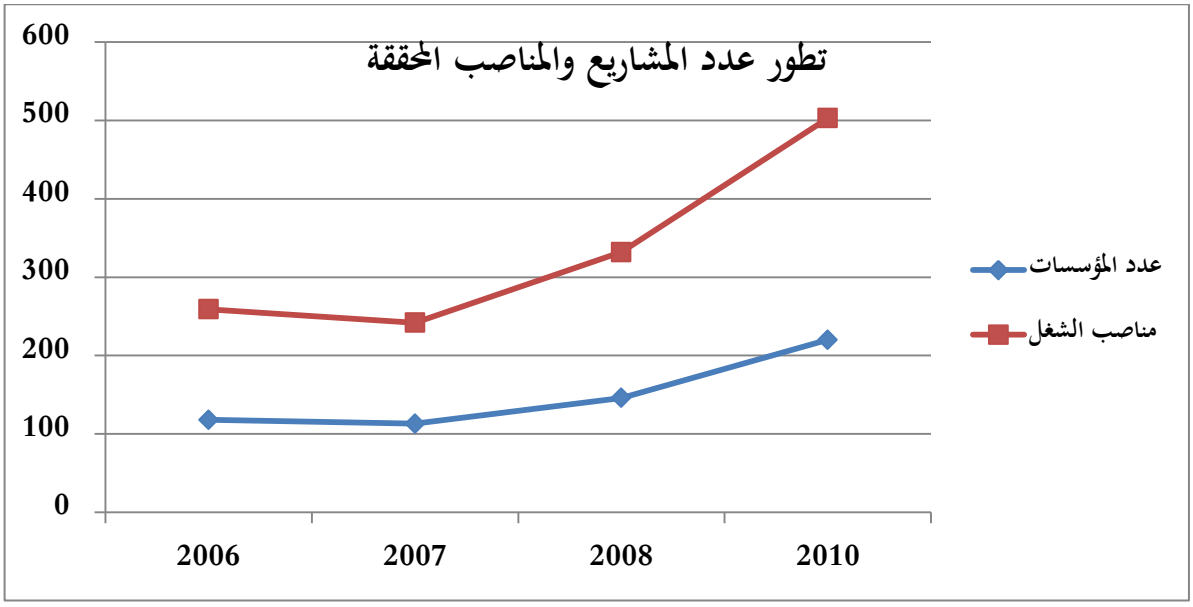

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم (77)

من خلال الشكل نميز مرحلتين لتطور المؤسسات ص و م :

المرحل الأولى (2006-2007) نلاحظ خلال هذه المرحلة تناقص في عدد المؤسسات خلال سنة 2007 (113مؤسسة) بعدما كان 118 مؤسسة خلال سنة 2006 ، اذ صاحب هذا التناقص في عدد المؤسسات تدهور التشغيل من 259 منصب إلى 242 منصب أي بفارق 17 منصب خلال الفترة .

المرحل الثانية : (2007-2010) تميزت هذه المرحلة بتحسن ملحوظ في عدد المؤسسات ص (من 113 مؤسسة سنة 2007 إلى 146 مؤسسة سنة 2008 ليصل إلى 220 سنة 2010) والذي صاحبه انتعاش في قطاع التشغيل وهذا خلق أكثر من 244 منصب شغل جديد زيادة عن سنة 2007 .

خلاصة الفصل الثالث :

القطاع الخاص **لولاية معسكر** هو الأكثر فعالية في التشغيل إذ بلغت عدد المناصب المحققة في القطاع 22797 منصب و هذا بتوفر 5808 مؤسسة خاصة ، أي بمعدل 04 عمال / مؤسسة ، كما أن قطاع البناء والأشغال العمومية هو الأكثر جاذبية للمستثمرين الخواص و هذا من خلال 1372 مؤسسة ما نسبة 23.63% خلال سنة 2010 ، ليليه قطاع الخدمات الموجهة للعائلات ، ثم قطاع النقل والمواصلات ، وفيما يخص النشاطات فإن نشاطات الخدمات هي الأثر انتشارا في ولاية معسكر وهذا بنسبة 44.90% من مجموع نشاطات الولاية .

أما ولاية وهران فتتوفر على 17793 مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى غاية نهاية سنة 2010، إذ بلغت عدد المناصب المحققة في القطاع 96942 منصب ، أي بمعدل 05 عمال / مؤسسة ، حيث يحتل قطاع البناء والأشغال العمومية والري المرتبة الأولى بـ 4110 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي 23.17 % من مجموع المؤسسات الخاصة في الولاية، حيث يستوعب ما نسبته 26.86 % من مجموع العمالة المحققة من طرف المؤسسات الخاصة في ولاية وهران، وفيما يخص النشاطات فإن نشاطات الخدمات هي الأكثر جذبا للمستثمر في الولاية وهذا بنسبة 58.54% من مجموع المؤسسات الخاصة لسنة 2010.

فمن خلال دراستنا لفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الولايتين توصلنا إلى مايلي :

- نسبة التطور في التشغيل في ولاية وهران تساوي 2.619 من نسبة تطور المؤسسات ص و م ، و هذا بمعدل 262 منصب شغل لكل 100 مؤسسة منشأة.
- أما في ولاية معسكر فإن نسبة التغير في التشغيل تساوي 2.064 من نسبة تطور المؤسسات ص و م و هذا بمعدل 206 منصب لكل 100 مؤسسة منشأة .

و بالتالي نستخلص أن فعالية المؤسسات ص و م الخاصة في التشغيل في ولاية وهران أكبر من ولاية معسكر .

خاتمة عامة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة تكييفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية و توفير مناصب الشغل و جلب الثروة، لذا فإن مختلف برامج الحكومات قد كرست هذا الاتجاه، باعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمثل إحدى الأولويات التي ينبغي منحها الأهمية الخاصة في ظل التغيرات التي يعرفها المجال الاقتصادي في اتجاه الاقتصاد الحر.

وتجمع معظم الدراسات الاقتصادية على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدرتها على توفير فرص العمل في ظل انخفاض معدل الادخار بالدول النامية، حيث أن هذه المشروعات أكثر قدرة على امتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل، كما تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تقوم بإنتاج السلع التي تحتاجها الأسواق المحلية، وعن طريق نظام التعاقد من الباطن المنتشر في العديد من الدول لتخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة، لتصبح الصناعات الصغيرة مكملة ومغذية ومعتمدة على الصناعات الكبيرة حيث تقوم بإنتاج العديد من الأجزاء أو السلع نصف المصنعة بمزايا اقتصادية للمؤسسات الكبيرة .

تعاني معظم اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد السواء من مشكلة البطالة، إذ تعتبر من أخطر المشاكل التي تهدد مستوى الاستقرار الاقتصادي وتماسك المجتمعات، لتصبح بذلك مشكلة هيكلية متفاقمة على الرغم من تحقق الانتعاش و النمو الاقتصادي من سنة لأخرى.

وتعود أسباب البطالة– خاصة في الدول العربية – إلى أسباب اقتصادية و اجتماعية و أخرى سياسية، كما قد تختلف من بلد إلى آخر، بل من منطقة إلى أخرى داخل البلد الواحد، الأمر الذي يجعل من علاجها عملية صعبة و معقدة في آن واحد، و بالنظر إلى أهمية هذه المشكلة التي أصبحت تشكل تهديدا على المجتمع ، لهذا بادرت الحكومات إلى الشروع في إجراءات و تدابير استثنائية للتخفيف من حدتها و انعكاساتها السلبية من خلال وضع برامج عديدة لترقية الشغل و إنشاء هياكل متخصصة للسهر على تنفيذها لعل أبرزها التشجيع على الاستثمارات الخاصة في إطار ما يعرف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،حيث تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية مناسبة و فعالة لتطبيق إستراتيجية التوظيف و خلق مناصب الشغل مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل، و الجزائر على غرار باقي الدول تسعى جاهدة و منذ التسعينيات إلى تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني باعتبارها توجها تنمويا جديدا قد يحمل في طياتها آثارا ايجابية خاصة على مستوي سوق العمل .

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليه، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع اضطراد الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة .

فقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة، أي أنها تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة .

نتائج اختبار الفرضيات:

1- أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى حيث اختلفت تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى، وهذا راجع إلى الاختلاف والتباين الموجود في النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى، واختلاف درجة النمو الاقتصادي ومكانة هذه المؤسسات في السياسات التنموية من دولة لأخرى .

2- أما فيما يتعلق بالفرضية الثانية فأثبتت الدراسة صحتها هي الأخرى حيث أن هناك عدة خصائص تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة : خصائص متعلقة بالعملاء ، وأخرى متعلقة بالجوانب الإدارية وأخرى مرتبطة برأس المال ، التمويل والانتشار الجغرافي ، كما تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا اقتصاديا واجتماعيا وهذا من خلال مساهمتها في توفير مناصب شغل ، تحقيق الرفاهية وإشباع حاجات المجتمع و تحقيق التطور الاقتصادي وصمودها التنافسي .

3- كما أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثالثة حيث أن البطالة ظاهرة عالمية لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات سواء كانت دول متقدمة أو نامية ، وتحظى دراسة البطالة باهتمام العلماء والباحثين والسياسيين في المجتمع ، بالنظر لما تكتسبه هذه الظاهرة من خصائص سواء من حيث حجمها وتطورها وتفاقمها المضطر ، أو من حيث أسبابها والعوامل التي تؤدي إليها

4- فيما يخص الفرضية الرابعة فقد أثبتنا صحتها من خلال معدلات ايجابية متفاوتة بين معدل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل تطور العمالة ، إذ استنتجنا علاقة طردية بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطور عمالتها .

5- أما الفرضية الخامسة فقد أثبتنا صحتها إذ تبين لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بدور كبير في خلق الشغل و امتصاص البطالة، كما تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال .

6- فيما يخص الفرضية السادسة فقد أثبتنا صحتها من خلال الفصل التطبيقي، إذ استخلصنا أن فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في ولاية وهران أكبر نمن فعاليتها في ولاية معسكر .

الاقتراحات و التوصيات :

رغم ما تملكه الجزائر من إمكانات، وما قامت به من إصلاحات لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في القضاء على البطالة، إلا أنها لا تزال دون المستوى المنشود في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تطرقنا على بعضها نقول أنه على الجزائر تبني سياسة واضحة المعالم للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من تجارب الدول العالمية الناجحة، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكاناتنا وثقافتنا وقدراتنا، وعموما خرجنا من خلال تناولنا لهذا الموضوع بالتوصيات التالية:

- تسطير إستراتيجية واضحة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- أن تطبق هذه الإستراتيجية على أرض الواقع لا أن تبقى حبرا على ورق.
- مشاركة الجامعة ومراكز البحث العلمي وكل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعداد هذه الإستراتيجية.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تطوير هذا القطاع، على أن لا يتم نسخ التجربة كلية لأن ذلك سيكون دون نفع يذكر نظرا لاختلاف المؤهلات البشرية والمادية والمالية والثقافية.
- تحديث وتطوير هذه الإستراتيجية كلما دعت الضرورة لذلك (المرونة وليس الفوضى)
- وجود إرادة قوية ليس فقط لدى الدولة، وإنما كذلك لدى أصحاب هذه المؤسسات في مواجهة التحديات.

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

أولا : الكتب :

1) بن شهرة مدني ، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى 2009.

2) بلقاسم محمد.حسين بهلول، استثمار وإشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1999.

3) جواد مجد نبيل ، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع –بيروت – الطبعة الأولى 2007.

4) حنفي ناظم محمد ، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية ، كلية التجارة طنطا،مصر،1992

5) حسن جمال ، أحمد عيسى السرحنة ، مشكلة البطالة وعلاجها ، اليمامة للنشر والتوزيع ، بيروت، الطبعة الأولى 2000 .

6) حرفوش مداني ، الكامل في الاقتصاد ، دار الآفاق 01 سبتمبر 1999 .

7) خوني رابح ،رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطبع والتوزيع 2008.

8) خالدي الهادي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، دار الهومة للنشر ، الجزائر 1996 .

9) صفوت عبد السلام عوض الله –اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية –دار النهضة العربية ،مصر 1993.

10) طارق الحاج ، علم الاقتصاد ونظرياته ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1998 .

11) عبد الباسط وفاء، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل م ص وم ، دار النهضة العربية، مصر 2001 .

12) علام سمير ، إدارة المشروعات الصناعية، كلية التجارة : جامعة القاهرة، 2002 .

13) عطية محمد عبد القادر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية للكتاب ، مصر 1997 .

14) مدحت القريشي ،اقتصاديات العمل ،جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن – دار وائل للنشر الطبعة الأولى 2007 .

15) مكيد علي ، الاقتصاد القياسي ، دروس ومسائل محلولة ، ديوان المطبوعات الجامعية 12-2007

16) وطبان عبد العزيز،الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره1870-1985،ديوان المطبوعات الجامعية ب س

ثانيا : قائمة المذكرات و الأطروحات الجامعية :

1) السعيدي سعدية ، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و أفاق تنميتها، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2003

2) بن قطاف أحمد ، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة في الجزائر، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة ، 2007.

3) بلحمدي سيد علي ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة حالة الجزائر– (رسالة ماجستير،غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة ، 2005.

4) زويتة محمد الصالح ، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2006- 2007 .

5) شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2004، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 2005 .

6) عبد اللاوي محمد، آفاق تنمية القطاع الخاص في الجزائر– برنامج ميدا لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة– مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2008-2009 .

7) غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2007 .

8) قويقع نادية، إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية – حالة الجزائر– (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلو م التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

9) لخلف عثمان، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية(رسالة ماجستير)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، 1994.

10) لولاشي ليلى ، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2005/2004 .

11) مومن عبد الكريم ، سياسات التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية الدولية دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران ، 2009/2008 .

ثالثا : المجلات والدوريات :

1) أيت عيسى أ .،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس – جامعة ابن خلدون تيارت .

2) الصالحي صالح ، أساليب تنمية المشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، العدد 3 / 2004.

3) الوافي الطيب ، تشخيص مشكلة البطالة في الدول العربية وآليات معالجتها ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 38 ، 2008 .

4) بن ناصر عيسى حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة قسنطينة ، مجلة العلوم الإنسانية دورية دولية علمية تصدرها جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 18 مارس 2010 الإيداع القانوني 2000/21 .

5) بن شهرة مدني ، سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج وآثار ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد18 الجزائر ، فيفري 2005 .

6) بلغرسة عبد اللطيف ، أ . رضا : أثر السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مجلة محكمة متخصصة في الدراسات والأبحاث الاقتصادية تصدرها جامعة فرحات عباس ، سطيف العدد الأول 2002 .

7) جمال الدين سلامة ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، السنة السادسة ، العدد 41 ، 2009 .

8) حدّاد سعيد ، " تطوير نظام الإعلام الاقتصادي للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة"، (فضاءات مجلة دورية تصدرها وزارة المؤسسات ص و م، العدد0، الجزائر، جانفي- فيفري 2002).

9)حميسي يوسف، "ماهي آفاق تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "،(فضاءات، مجلة دورية تصدرها وزارة المؤسسات ص و م، العدد 0، جانفي – فيفري 2002) .

10)عامر ولد ساعد سعود ، " سوق الخبرة والاستشارة"، (فضاءات ، مجلة دورية ، العدد2،الجزائر، مارس 2003).

11)وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،"نشاطات الوزارة" (مجلة فضاءات، العدد0، الجزائر، جانفي- فيفري 2002).

رابعا : الملتقيات:

1) بلقاسم زايري ، عبد القادر دربال : مداخلة بعنوان : تأثير الشراكة الأورو متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر ، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية ، كلية علوم التسيير ، جامعة سطيف ، 29 - 30 أكتوبر ، 2001 .

2) بن عنتر عبد الرحمن ، واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية ،الملتقي الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف ،2001 .

3) بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و 18 أفريل2006 .

4) بوزيان عثمان ، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: متطلبات التكيف وآليات التأهيل، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية.، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006

5) ثلايجية نورة، بسمة عولمي ، ، دور المؤسسات المصغرة في القضاء على البطالة في الجزائر، لملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006 .

6) رزيق كمال ، " التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر"(الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 29 - 30 أكتوبر 2001).

7) جمال عمورة ، مداخلة بعنوان : دور تطوير وتشجيع الاستثمارات في امتصاص البطالة ،دراسة حالة الجزائر،الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، الملتقى الدولي حول البطالة ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ،2005.

8) خير الدين معطى الله ، كواحلة يمينة ، إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و 18 أفريل2006 .

9) عروب رتيبة ،ربحي كريمة ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و 18 أفريل2006 .

10) عمر عبو ، مداخلة بعنوان : جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة ، الملتقى الدولي حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2008 .

11) كتوش عاشور ، طرشي محمد ، تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الملتقى الدولي:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و 18 أفريل2006 .

خامسا : الندوات ، التقارير والبحوث العلمية :

1) الصالحي صالح ، أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي :الإشكاليات وآفاق التنمية وورشة العمل بعنوان (تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة) القاهرة – جمهورية مصر العربية 18-22 يناير 2004 .

2) الوافي الطيب ،بهلول لطيفة البطالة في الوطن العربي ... أسباب وتحديات جامعة تبسه، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية منعقدة خلال الفترة 26 إلى 28 أفريل 2006 ،البطالة أسبابها ، معالجتها وأثرها على المجتمع الجزء الأول جامعة سعد دحلب البليدة .

3) بن حمودة محبوب ،قراءة في ظاهرة البطالة في العالم العربي ، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية منعقدة خلال الفترة 26 إلى 28 أفريل 2006 ،البطالة أسبابها ، معالجتها وأثرها على المجتمع الجزء الأول جامعة سعد دحلب البليدة .

4) حسين عبد المطلب الأسرج ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، بحث اقتصادي من طرف مدير إدارة بوزارة التجارة الصناعة المصرية .

5) محمد قرقب ، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر ، ندوة إقليمية لمنظمة العمل العربية ، طرابلس ، 2005 .

6) تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات ص وم في الجزائر،المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (الدورة العامة العشرون:جوان2002) .

7) تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول ،المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة 12، 1998 .

8) التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2000 ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة العامة التاسعة عشر ، نوفمبر 2001 .

9) تقرير منظمة العمل الدولية ، التشغيل والبطالة في الدول العربية ... التحدي والمواجهة ،مؤتمر العمل العربي الدورة الخامسة والثلاثون ، شرم الشيخ،2008 .

10) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، تقرير عام للمخطط الخماسي الأول 1980 - 1984 ، الجزائر.

سادسا : القوانين والجرائد الرسمية :

1) الجريدة الرسمية، القانون رقم18/01 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد77 .

2) الجريدة الرسمية،المرسوم التنفيذي رقم 01/88 المتعلق بتسيير المؤسسات العمومية ،1988،العدد 12.

3) الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995م والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية المعدل و المتمم.

4) الجريدة الرسمية،المرسوم التنفيذي رقم 74/71 المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ، العدد 10، 1971.

5) الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 242/80 المتعلق بإعادة الهيكلة ،العدد 20 ، 1980 .

6) الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار .

7) الجريدة الرسمية : العدد 64 ، المرسوم التشريعي رقم 12/93 الصادر في 10/05/ 1993، المتعلق بترقية الاستثمار ، 1993.

8) الجريدة الرسمية ، العدد 34،المرسوم التشريعي رقم 94-09 المؤرخ في 26 ماي 1994.

9) الجريدة الرسمية ، العدد 34 ، المرسوم التنفيذي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 .

10) الجريدة الرسمية،العدد 44،المرسوم التنفيذي رقم94 -188 المؤرخ في 06 جويلية 1994.

سابعا : مواقع الانترنت :

1- الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، لمجال المفاهيمي الثالث :الاختلالات الاقتصادية (الوحدة 6 : البطالة)نقلا من الموقع : www.onefd.edu.dz

2- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار نقلا من الموقع:
www.pmeart-dz.org

3- ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، تقديم ولاية معسكر :
http://ar.wikipedia.org/wiki/mascara

4- غرفة الصناعة التقليدية والحرف :
http://www.cam36.com/?page_id=50

5- الوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري لولاية وهران :
http://agerfor-dz.com/fr/agerfor/competences-territoriales.html

6- ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، تقديم ولاية وهران :
http://ar.wikipedia.org/wiki/oran

7- جريدة المساء نقلا عن الموقع :
http://www.el-massa.com/ar/content/view/2998

8- موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :
www.ANSEJ.ORG.DZ

ثامنا : مراجع أخرى :

1) وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، بعض الإنجازات إلى غاية أكتوبر 2007 ، الجزائر ، 2007 .

2) منشورات من الوكالة الوطنية لتطوير وتنمية الاستثمارات ، أوت 2002 .

II -المراجع باللغة الفرنسية :

A- Manuels :

1) Benyahia , f : L'impact de adhesion de l'algérie à L'OMC , Dar Elhouda , Alger 2006 .
2) Benbitour , A : L'expérience Algérienne de développement, 1962 - 1991 , leçons pour l'avenier , Edition Technique de l'entreprise , Alger (sans année) .
3) Julien P.A , Marchesnay , M :La petite entreprise , Editions Vermette , G : Paris, 1998.
4) Robert ,W : La PME, Une entreprise humaine, De Boeck Université, Belgique, 1998 .
5) Xavier , G : Les PME Créent–elle des emploi ? Economica, Paris 1984.

B- Colloques et rapports :

1) Evolution générale des dispositifs d'emploi, rapport commission relation de travail , Alger ,2002 .
2) Habri , M - BOUDA , K : la PME, PMI Algérienne, passé et perspective, colloque international : le financement des PME et le développement de son rôle dans l'économie Maghrébine, 25-28 Mai 2003.

C-Autres auverages :

1) Boussoumah , M , L'entreprise socialiste en Algérie ,O.P.E, 1982
2) Eco - techniques , Activité et emploi en Algérie en 2004 , Ben Aknoun ,Alger , Avril 2005 .
3) Melbouci, L - Belmihoub .M.C "L'évolution de la pratique organisationnelle dans l'entreprise publique industrielle en Algérie : panorama théorique et analyse d'une expérience (1962- 1995) Cahiers du CREAD n° 55 , 3er trimestre 2001 .

4) Rachid ben youb, annuaire économique et sociale, « état des lieux « édition kalma communication , Alger, 2004 .
5) Wicham , S : Entreprise moyenne chronique économique , Sedeis N 2 ,15février 1995 , page 71.
6) Agence National de Fabrication Immobilier .
7) fonds de promotion de la compétitivité industrielle MIR
8) Services du chef du gouvernement , le plan de la relance économique 2001 - 2004 , les corposants du programme.
9) Bilan du programme de soutien relance économique , September 2001 à December 2003.
10) CNUCED , Evaluation des capacités de promotion des investissement de l'Agence national de développement de l'Investissement , Algérie , Nation unies , Genève ,2005

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	معايير تمييز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان	16
02	معايير تمييز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للإتحاد الأوروبي	17
03	تصنيف إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	18
04	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	21
05	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل	23
06	نسبة العمالة بين القطاعات النشاط الاقتصادي في أوروبا	29
07	تقسيم العمالة الأجيرة للمشروعات وفقا للقطاعات في أوروبا	29
08	التوزيع السكاني حسب التجمعات السكانية	62
09	توزيع البطالة حسب المناطق	63
10	معدلات البطالة خلال الفترة **1989- 2010**	64
11	تطورات معدلات التشغيل خلال الفترة **1967- 2010.**	66
12	تطور معدلات التشغيل خلال الفترة **1967- 1985**	69
13	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة **2004 – 2010**	96
14	تطور المؤسسات الخاصة (أشخاص معنوية) حسب مجموعات فروع النشاط	98
15	معدل تطور المؤسسات الخاصة بالنسب المئوية	99
16	تطور تعداد المؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاطات المهيمنة	100
17	مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	100
18	نسبة الاستيراد الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام **2007**"بالمليون دولار"	101
19	وضعية المؤسسات العمومية	102
20	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمهن الحرة حسب القطاعات	103
21	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية على مختلف القطاعات خلال سنة **2009** .	104
22	تعداد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية خلال عام **2009**	104
23	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	105
24	تطور المناصب الشغل المصرح بها **(2009/2008)**	106

25	توزيع المؤسسات الخاصة (الأشخاص المعنوية) حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية	107
26	توزيع المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط (2009)	108
27	قطاعات النشاطات المهيمنة (2009)	109
28	تطور قطاعات النشاطات المهيمنة (2009/2008)	110
29	تطور توزيع المؤسسات الخاصة حسب الولايات (2009/2008)	111
30	تطور تعداد المؤسسات بالولايات العشر الأولى من حيث عدد المؤسسات (2009/2008)	112
31	تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات (2009/2008)	113
32	نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الوظائف للفترة: (2003-2004)	117
33	مناصب العمل المستحدثة موزعة حسب القطاعات في سنة 2004	118
34	تطور عدد مناصب العمل وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة: (2009/2003)	119
35	تطور عدد الوظائف حسب عدد المؤسسات للفترة (2004- 2009)	119
36	مساهمة أجهزة التشغيل في عمالة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2006...2009)	121
37	وزن معدل البطالة من المعدل الإجمالي للبطالة الخاص السنوي حسب الفئات (2000...2008)	122
38	مقارنة تطور المؤسسات وعدد مناصب العمل للفترة (2008...2009)	123
39	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية خلال سنة 2010	129
40	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في ولاية معسكر(2007 /2010)	130
41	تطور مناصب الشغل خلال الفترة (2008 ... 2010)	131
42	توزيع المؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية (2008...2010)	132
43	توزيع المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط (2009...2010)	133
44	قطاعات النشاطات المهيمنة خلال سنة 2010	134
45	توزيع النشاطات الحرفية (2009...2010)	135
46	توزيع النشاطات الحرفية حسب البلديات خلال سنة 2010	136
47	المشاريع المصرح بها من طرف ANDI حسب بلديات ولاية معسكر خلال سنة 2010	139
48	عدد المشاريع الممولة من طرف (ANSEJ) و المناصب المحققة خلال سنة 2010	140
49	توزيع المؤسسات ص و م حسب قطاعات النشاط خلال سنة 2010 (CNAC)	141
50	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموعات فروع النشاط (2009...2010)	144
51	قطاعات النشاطات المهيمنة خلال سنة 2010	145
52	توزيع وحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2010	147
53	مناصب الشغل المصرح بها خلال سنة 2010	148

54	قطاعات النشاطات المهيمنة في التشغيل إلى غاية 2012/12/31	149
55	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئة الأجراء خلال سنة 2010	150
56	توزيع عدد الحرفيين حسب طبيعة النشاط إلى غاية سنة 2010	151
57	مساهمة الحرف في خلق مناصب عمل جديدة إلى غاية نهاية سنة 2010	151
58	توزيع المشاريع المصرح بها من طرف ANDI وهران من (2010/01/01 – 2010/12/31)	152
59	خلق المؤسسات المصغرة حسب السنوات(2002 – 2010)	153
60	وضعية المؤسسات المصغرة الممولة من طرف ANSEJ وهران حسب قطاعات النشاط 2010-2011	154
61	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاط خلال سنة 2010 (ANGEM)	155
62	حصيلة المؤسسات المنشأة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب الدوائر/ بلديات .	156
63	المؤسسات المنشأة في إطار (CNAC) حسب قطاعات النشاطات إلى غاية السداسي الأول من سنة 2010	157
64	المؤسسات المنشأة في إطار (CNAC) حسب قطاعات النشاطات إلى غاية السداسي الثاني من سنة 2010	158
65	جدول المعطيات حول الولايتين	158
66	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناصب المحققة من خلالها (2006-2010) لولاية معسكر	159
67	دراسة العلاقة الإرتباطية بين المؤشرين (x,y) لولاية معسكر	160
68	تطور م ص وم الخاصة ومناصب الشغل المحققة خلال الفترة (2006...2011) في ولاية وهران	161
69	دراسة العلاقة الإرتباطية بين المؤشرين (x,y) لولاية وهران	162
70	فعالية المؤسسات ص و م الخاصة في التشغيل لكل من الولايتين (معسكر ، وهران)	163
71	توزيع م ص و م حسب قطاعات النشاط لبلديات ولاية معسكر ومناصب الشغل المحققة إلى غاية سنة2010	165
72	متوسط عدد المناصب لكل مؤسسة حسب كل بلدية إلى غاية سنة 2010	166
73	خلق المؤسسات ص و م لمناصب الشغل حسب قطاعات النشاط حتى سنة 2010 لولاية وهران	167
74	حركية المؤسسات الصغيرة ص و م حسب حجمها للنشاطات المهيمنة خلال سنة 2010	168
75	مساهمة وكالات و صناديق الدعم في عمالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنة 2010	170
76	تطور عدد المؤسسات المنشأة من طرف ANSEJ والمناصب المحققه خلال فالفترة (2002-2010)	171
77	فعالية ANSEJ في توفير مناصب شغل في ولاية معسكر من سنة 2006 إلى غاية 2010 .	172

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	بطاقة تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	15
02	برنامج التأهيل	45
03	الأهداف الرئيسية لبرنامج التأهيل الموضوع من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	47
04	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1989- 2010	64
05	تطورات معدلات التشغيل خلال الفترة 1967- 2010	67
06	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2004- 2010	97
07	تطور المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط 2004- 2010	99
08	تعداد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2009 .	105
09	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (2009/2008)	106
10	تطور مناصب الشغل المصرح بها خلال الفترة 2008-2009	106
11	توزيع المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط (2009)	108
12	قطاعات النشاطات المهيمنة (2009)	109
13	تطور قطاعات النشاطات المهيمنة (2009/2008)	110
14	تطور تعداد المؤسسات بالولايات العشر الأولى من حيث عدد المؤسسات (2009/2008)	113
15	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات (2009/2008)	113
16	توزيع اليد العاملة حسب حجم المؤسسات الصناعية مئويًا بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نهاية 1999 .	115
17	العمالة المستحدثة موزعة حسب القطاعات في سنة 2004	118
18	معدلات تطور العمالة ومعدل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2004...2009	120
19	تعداد المؤسسات ص وم والنشاطات الحرفية في ولاية معسكر خلال سنة 2010	130
20	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2007- 2010 .	131
21	مناصب الشغل المصرح بها خلال الفترة (2008-2010)	132
22	توزيع المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط لسنة 2010	134
23	قطاعات النشاطات المهيمنة خلال سنة 2010 .	135
24	عدد الحرفيين حسب طبيعة النشاط خلال سنة 2010	136
25	بطاقة جغرافية حول ولاية وهران	142

26	توزيع المؤسسات ص وم حسب مجموعات فروع النشاط خلال سنة **2010**	145
27	قطاعات النشاطات المهيمنة خلال سنة **2010**	146
28	قطاعات النشاطات المهيمنة في التشغيل إلى غاية **2010/12/31**	149
29	تطور المشاريع الممولة من طرف البنوك والمناصب المحققة خلال الفترة(**2002...2008**)	153
30	توزيع المشاريع المنشأة والمناصب المحققة حسب قطاعات النشاط خلال سنة **2010**	154
31	عدد المشاريع الممولة من طرف **ANGEM** خلال سنة **2010**	155
32	عدد المؤسسات ومناصب الشغل المنشأة حسب قطاعات النشاط **(CNAC)** وهران	157
33	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناصب المحققة من خلالها (**2006-2010**)	160
34	علاقة تطور المؤسسات ص و م الخاصة بتطور مناصب الشغل المحققة خلال الفترة (**2008-2011**)	162
35	خلق المؤسسات ص و م لمناصب الشغل حسب القطاعات في ولاية وهران	168
36	تطور عدد المؤسسات المنشأة من طرف وكالة **ANSEJ** والمناصب المحققة(**2002-2010**)	171
37	تطور عدد المشاريع المنشأة من طرف وكالة **ANSEJ** والمناصب المحققة في ولاية معسكر **2006-2010**	173

الفهرس

المقدمة العامة :..... 01

الفصل الأول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مجالات ترقيتها وتأهيلها 05

تمهيد :..... 06

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 07

المطلب الأول : إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 07

أولا :غرض وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 07

ثانيا : صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 08

المطلب الثاني : معايير تحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 09

أولا : المعايير الكمية 10

ثانيا :المعايير النوعية 13

المطلب الثالث : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 15

أولا : اتجاهات حديثة في التعريف 16

ثانيا : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول 16

المبحث الثاني: أشكال و خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 21

المطلب الأول : أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 21

أولا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه 21

ثانيا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة منتجاتها 22

ثالثا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل 23

رابعا : المقاولة من الباطن..... 23

المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 24

أولا : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالعملاء..... 24

ثانيا : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالجوانب الإدارية 25

ثالثا : خصائص المؤسسات ص و م المرتبطة برأس المال والتمويل والانتشار الجغرافي..... 26

رابعا : خصائص أخرى 26

المطلب الثالث : دور و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 27
أولا : الأهمية الاقتصادية 27
ثانيا : الأهمية الاجتماعية 32
المبحث الثالث: ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسياسات تأهيلها 34
المطلب الأول: الاهتمام الدولي بالمؤسسات ص و م والمشاكل والصعوبات التي تواجهها 34
أولا : دوافع الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كحتمية في التنمية..... 34
ثانيا : الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 35
المطلب الثاني: مجالات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 38
أولا : ترقية المحيط المالي و الإداري 38
ثانيا : الترقية على مستوى نظام المعلومات والتشاور 40
ثالثا : الترقية على مستوى التكوين 42
رابعا : الترقية على مستويات أخرى 43
المطلب الثالث: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 44
أولا : تعريف برنامج التأهيل 44
ثانيا : أهداف عملية التأهيل..... 47
خلاصة الفصل الأول : 53
الفصل الثاني :دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الشغل في الجزائر..... 54
تمهيد :..... 55
المبحث الأول : التشغيل والبطالة في الجزائر 55
المطلب الأول : إشكالية البطالة في الجزائر 55
أولا : مفاهيم حول البطالة..... 56
ثانيا : أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر 60
ثالثا : واقع البطالة في الجزائر..... 63
المطلب الثاني : وضعية التشغيل في الجزائر..... 66
أولا : مرحلة ما قبل سنة 1985 67
ثانيا : فترة ما بين 1985 – 2000 69
ثالثا : مرحلة ما بعد الإصلاحات (2000 – 2009) 73

المطلب الثالث : هياكل التشغيل في الجزائر 77
أولا : الوكالة الوطنية للتشغيل 77
ثانيا : مديرية التشغيل ووكالة التنمية الاجتماعية 78
ثالثا : الهيئات العمومية للتشغيل.....79
المبحث الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 83
المطلب الأول : مراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 83
أولا : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة 1962- 1979 83
ثانيا : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1980 - 1993 84
ثالثا : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة ما بعد 1993.....87
المطلب الثاني : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....92
أولا : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري قبل 1993 92
ثانيا : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد عام 1993.....93
المطلب الثالث: الواقع الحالي لقطاع المؤسسات ص و م في الجزائر (2004 – 2010).....95
أولا : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2004-2010) 95
ثانيا : التعداد التفصيلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2009 102
المبحث الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفعاليتها في التشغيل 114
المطلب الأول : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توظيف اليد العاملة.....114
أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف ببعض الدول 114
ثانيا: العوامل المؤدية للتوظيف 115
المطلب الثاني: مدى فعالية م ص و م بالجزائر في استحداث والمحافظة على مناصب عمل.117
أولا: مدى مساهمة المؤسسات ص و م في استحداث مناصب العمل من إجمالي الوظائف.117
ثانيًا: مدى تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على تطور حجم عمالتها 118
المطلب الثالث : دور المؤسسات ص و م في التخفيف من البطالة وتوفير مناصب العمل ..121
أولا: مدى مساهمة المؤسسات ص و م في التخفيف من البطالة حسب الفئات العمرية....121
ثانيا: مدى مساهمة م ص وم حسب طبيعتها القانونية في استحداث وتوفير مناصب العمل123
خلاصة الفصل الثاني : 125

الفصل الثالث: مقارنة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بين ولايتي معسكر ووهران 126
تمهيد:.....127
المبحث الأول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل في ولاية معسكر 128
المطلب الأول : التعريف بولاية معسكر 128
أولا : الخصائص الجغرافية والسكانية 128
ثانيا : الأنشطة الإستثمارية بالولاية 128
المطلب الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية معسكر.....128
أولا : تعداد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية معسكر.....129
ثانيا : التوزيع وحركية المؤسسات الخاصة.....132
ثالثا : قطاعات النشاطات المهيمنة خلال سنة 2010.....135
المطلب الثالث : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتشغيل في ولاية معسكر.....138
أولا : في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI 138
ثانيا :في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.....140
ثالثا : في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.....141
المبحث الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل في ولاية وهران 141
المطلب الأول : التعريف بولاية وهران 141
أولا : الخصائص الجغرافية والسكانية 141
ثانيا : الأنشطة الإستثمارية بالولاية 143
المطلب الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية وهران 143
أولا : تعداد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية وهران 143
ثانيا : قطاع النشاطات الحرفية 151
المطلب الثالث : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في ولاية وهران 152
أولا : في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI 152
ثانيا : في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ.....153
ثالثا : في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.....155
رابعا : في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 156

المبحث الثالث : مقارنة فعالية المؤسسات ص وم في التشغيل بين ولايتي معسكر ووهران 158
المطلب الأول : فعالية المؤسسات ص و م حسب طبيعتها في التشغيل في الولايتين 158
أولا : جدول المعطيات حول الولايتين 158
ثانيا : دراسة فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في ولاية معسكر 159
ثالثا : دراسة فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في ولاية وهران 161
رابعا : مقارنة فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الولايتين 163
المطلب الثاني : تحليل فعالية م ص و م في التشغيل(حسب قطاعات النشاط)في الولايتين...164
أولا: تحليل فعالية م ص وم في التشغيل(حسب قطاعات النشاط) في ولاية معسكر..... 164
ثانيا : تحليل فعالية م ص و م في التشغيل(حسب قطاعات النشاط) في ولاية وهران 167
المطلب الثالث : مقارنة فعالية وكالة ANSEJ في توفير مناصب شغل في الولايتين.....169
أولا: التعريف بوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 169
ثانيا: فعالية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في توفير مناصب شغل في ولاية وهران...170
ثالثا: فعالية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في توفير مناصب شغل في ولاية معسكر..172
خلاصة الفصل الثالث.....174
خاتمة 175
قائمة المراجع باللغة العربية :.....178
قائمة المراجع باللغة الفرنسية :.....185
فهرس الجداول 187
فهرس الأشكال 190

خلاصة البحث :

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصائص مميزة تجعلها أكثر فاعلية في استحداث مناصب الشغل، تتمثل أساسا في ارتفاع كثافة عنصر العمل و قلة رؤوس الأموال، وبالتالي انخفاض التكلفة المالية لتوفير فرص عمل، بالإضافة إلى بساطة المستوى الفني للعمال و قدرتها على الإنتشار في حيز جغرافي أوسع، مما يتيح فرص أكبر للتوظيف.

حيث تعاني معظم دول العالم باختلاف أنظمتها الاقتصادية و تباين مستوى تقدمها من ظاهرة البطالة ، نظرا لما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي و حتى السياسي، و لعل من أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع نسبة هذه الظاهرة في الجزائر، تبنيها للإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الدولة مع بداية القرن العشرين، و التي أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية و دفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال، بسبب إعادة هيكلتها أو غلقها، و للتخفيف من حدة البطالة و محاولة التحكم فيها، لجأت السلطات العمومية لتنصيب أجهزة رسمية بهدف إلى إعداد برامج توظيف العمالة و تنشيط سوق الشغل، وفي هذا السياق يرى كثير من الاقتصاديين و الباحثين، أن تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تشجيع إنشاءها يعد منطلقا أساسيا لمعالجة هذه المعضلة، و هو موضوع إشكالية بحثنا المتمحور حول السؤال الرئيسي التالي : **ما دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق الشغل وامتصاص البطالة ؟**

قد أكدت الدراسة الميدانية التي تمت على مستوى ولايتي معسكر ووهران النتائج النظرية السابقة، إذ أبرزت المساهمة الهامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير فرص عمل،اذ توصلنا إلى ان القطاع الخاص **لولاية معسكر** هو الأكثر فعالية في التشغيل إذ بلغت عدد المناصب المحققة في القطاع 22797 منصب، وهذا بتوفر 5808 مؤسسة خاصة ، **أما ولاية وهران** فتتوفر على 17793 مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى غاية نهاية سنة 2010، إذ بلغت عدد المناصب المحققة في القطاع 96942 منصب ، حيث استخلاصنا أن فعالية المؤسسات ص و م الخاصة في التشغيل في ولاية وهران أكبر من فعاليتها في ولاية معسكر .

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، برنامج التأهيل، البطالة ، التشغيل، وهران ، معسكر ،ANSEJ , ANDI ANGEM , CNAC .

خلاصة البحث

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص مميزة تجعلها أكثر فاعلية في استحداث مناصب الشغل، تتمثل أساسا في ارتفاع كثافة عنصر العمل وقلة رؤوس الأموال، وبالتالي انخفاض التكلفة المالية لتوفير فرص عمل، بالإضافة إلى البساطة المستوى الفني للعمال وقدرتها على الانتشار في حيز جغرافي أوسع، مما يتيع فرص اكبر للتوظيف.

حيث تعاني معظم دول العالم باختلاف انظمتها الاقتصادية وتباين مستوى تقدمها من ظاهرة البطالة نظرا لما ينتج عنها من أثار سلبية تنعكس على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، ولعل من أهم الاسباب التي أدت الى ارتفاع نسبة هذه الظاهرة في الجزائر تبنيها ا طلإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الدولة مع بداية القرن العشرين التي أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية ودفعتها الى التسريح الجماعي للعمال بسبب إعادة هيكلتها أو غلقها، وللتخفيف من حدة البطالة ومحاولة التحكم فيها لجأت السلطات العمومية لتنصيب أجهزة رسمية تهدف الى اعداد برامج توظيف العمالة وتنشيط سوق الشغل، في هذا السياق يرى الكثير من الاقتصاديين الباحثين أن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشجيع انشائها يعد منطلقا أساسيا لمعالجة هذه ا لمعضلة، وهو موضوع اشكالية بحثنا المتمحور حول السؤال الرئيسي التالي: ما دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الشغل وامتصاص البطالة؟

قد أكدت الدراسة الميدانية التي تمت على مستوى ولايتي معسكر ووهران نتائج النظرية السابقة، اذ ابرزت المساهمة الهامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل، اذا توصلنا الى أن القطاع الخاص لولاية معسكر هو الاكثر فعالية في التشغيل اذ بلغت عدد المناصب المحققة في القطاع 22797 منصب ، وهذا بتوفر 5808 مؤسسة خاصة ، أما ولاية وهران فتتوفر على 17793 مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى غاية نهاية سنة 2010 اذ بلغت المناصب المحققة في القطاع 96942 منصب، حيث استخلصنا أن فعالية المؤسسات ص و م الخاصة في التشغيل في ولاية وهران أكبر من فعاليتها في ولاية معسكر.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ برنامج التأهيل؛ طبطالة؛ التشغيل؛ وهران؛ معسكر؛ ANDI؛ ANSEJ؛ CNAC؛ ANGEM

نوقشت يوم 4 جويلية 2013